المراقب الاقتصادي والاجتماعي

العدد السنوي 2014

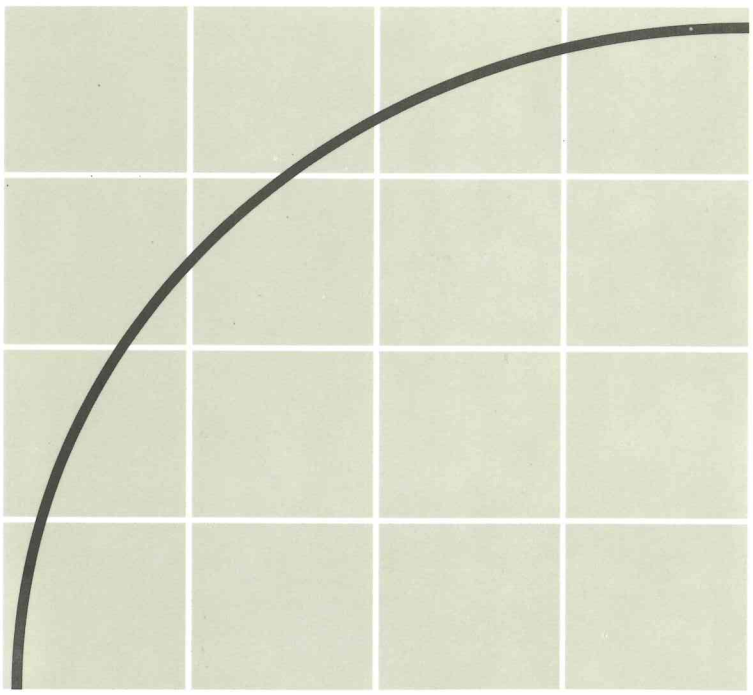

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

40

2014

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: أروى ابو هشهش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع
حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

© 2015 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2015 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2015 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

صندوق الاستثمار الفلسطيني

نيسان، 2015

تقديـــــــم

يسعدنا ان نضع بين يدي القارئ العدد 40 من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الربعي، ويغطي هذا العدد التغيرات الاقتصادية في فلسطين في الربع الرابع من العام 2014 وخلال العام 2014 كله مع مقارنات بالعام 2013، وجاء عرض مجمل بيانات 2014 كجزء من العرض العام في هذا العدد وليس في جزء منفصل كما في الأعوام السابقة.

كما ذكرنا في تقديم العدد 39 الذي يغطي الربع الثالث من عام 2014، لم تكن الحسابات القومية وإحصائيات سوق العمل قد صدرت بما يتيح عرضها في ذلك العدد ولكن هذه البيانات موجودة الآن في الجداول المدرجة في العدد الحالي من المراقب وبذلك تم إغلاق تلك الفجوة في عرض البيانات.

يتضمن هذا العدد أيضاً تحليلاً للوضع الذي نشأ عن حجب إسرائيل للعائدات الضريبية التي تجبيها بالوكالة عن الخزينة الفلسطينية (لفترة امتدت من شهر كانون الأول 2014 حتى أواخر شهر نيسان 2015) ما كنا قد نوهنا إليه في العدد السابق. وجاء هذا التحليل في واحد من الصناديق التحليلية العشرة التي يحتويها هذا العدد من المراقب والتي تعالج قضايا اقتصادية تمس، بشكل مباشر أو غير مباشر، الاقتصاد الفلسطيني، ونأمل ان يجد القارئ في هذه الصناديق ما يثري معلوماته عن القضايا المطروحة وأهميتها وأثرها.

بذلك نكون قد انهينا سلسلة إعداد المراقب للعام 2014 وسننطلق نحو إصدار الأعداد للعام 2015 مع تغير في إشغال موقع المنسق العام للمراقب عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حيث أنيط بالباحثة أروى ابو هشهش مسؤوليات أخرى في المعهد كإجراء روتيني لتنويع الخبرة، ونشكرها على عملها والجهد الذي بذلته خلال السنتين الماضيتين.

نبيل قسيس	علا عوض	جهاد الوزير
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **10**
1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد 10
1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي 10
1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي 3
صندوق 1: آفاق النمو والتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) 2015 **2**
صندوق 2: اقتصاد إسرائيل 2014 **8**

2- سوق العمل **10**
2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 10
2-2 البطالة 13
2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 15
2-4 الأجر وساعات العمل 15
2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة 17
صندوق 3: في دراسة لبنك إسرائيل: عمال الضفة في إسرائيل استقرار أكبر وامتيازات أقل! **19**

3- المالية العامة **21**
3-1 الإيرادات العامة والمنح 22
3-2 النفقات العامة 24
3-3 الفائض/العجز المالي 26
3-4 تراكم المتأخرات 27
3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام) 28
3-6 الدين العام الحكومي 28
صندوق 4: تجميد أموال المقاصة أزمة متكررة وآثار اقتصادية طويلة الأمد **30**

4- القطاع المصرفي **34**
4-1 جانب الأصول (الموجودات) 34
4-2 جانب المطلوبات 37
4-3 مؤشرات أداء المصارف 39
4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض 41
4-5 نظام المدفوعات 41
4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة 43
4-7 بورصة فلسطين 44
صندوق 5: عمولة التداول في بورصة فلسطين: الأعلى بين بورصات المنطقة **46**
صندوق 6: أزمات السيولة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني **49**

5- مؤشرات الاستثمار **50**
5-1 تسجيل الشركات 50
5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية 52
5-3 استيراد الإسمنت 52
5-4 تسجيل السيارات 53
5-5 النشاط الفندقي 53
صندوق 7: آثار ارتفاع سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني **54**

6- الأسعار والقوة الشرائية **57**
6-1 أسعار المستهلك 57
6-2 أسعار المنتج والجملة 59
6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة *59*
6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج 60
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 60
6-3-1 الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء 60
6-3-2 الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق 61
6-4 الأسعار والقوة الشرائية 61
صندوق 8: هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟ **63**

7- التجارة الخارجية **65**
7-1 الميزان التجاري 65
7-2 ميزان المدفوعات 66
7-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي 67
صندوق 9: تباين الآثار الاقتصادية لحروب إسرائيل في جنوب لبنان وقطاع غزة **69**

8- البيئة القانونية **70**
صندوق 10: انخفاض التصنيف الأكاديمي للجامعات الإسرائيلية و شكوك في استدامة شركات التقنية الرفيعة **72**

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2014 **74**

الملخص التنفيذي

يعالج هذا العدد من المراقب التطورات في أبرز المتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2014 وخلال العام كله. وسوف نركز في هذا الملخص التنفيذي فقط على التغير خلال العام مقارنة بالعام السابق. كما سنقدم عرضاً مختصراً لمحتويات الصناديق.

لمحة عامة: إذا كان علينا أن نلخص الأداء الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2014 بجملة واحدة، يمكن القول أن الاقتصاد الفلسطيني لم يشهد خلال العام تغيرات ملحوظة عن الحال في العام الذي سبقه، هذا إذا لم نستنتج أنه في الواقع شهد بعض التراجع. اذ ما زال الاقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج بنسبة 20%، وما زالت البطالة تدور حول معدل 25%، وما زالت قيمة الصادرات المرصودة تمثل أقل من 20% من الواردات، وما زال نحو ثلث الإيرادات في الموازنة الحكومية يأتي من المنح والهبات، وفوق ذلك راكمت الحكومة خلال العام متأخرات (أساس التزام) بلغت نسبتها 23% من الإنفاق الجاري.

ولن يكون من السهل الحديث عن جديد في السياسة المالية، إذ أن الهمّ الأول، ويكاد أن يكون الأخير، للموازنة هو تسديد الرواتب في مطلع كل شهر، وهي التي تستقطع 68% من إجمالي الإيرادات المحلية بما فيها إيرادات المقاصة. أما الدين العام فلقد تجاوز الحد الذي يسمح به القانون، والذي بات على شفير تهديد سلامة الجهاز المصرفي.

ليس من العدل تجاهل الأحداث الجسام التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال العام، والتي لا بد أنها قد تركت بصمات على الأداء الاقتصادي. والمقصود هنا بشكل خاص حرب إسرائيل على قطاع غزة في صيف العام 2014، وتجميد تحويلات المقاصة في الشهر الأخير من العام. ولكن، يمكن المحاججة من جهة أخرى، أن جهود إعادة الإعمار والموارد الإضافية التي تم التعهد بها لذلك الغرض، كان يفترض بها أن تشكل دفعة قوية للنشاط الاقتصادي في القطاع، وفي الضفة بالتالي. ولكن هذا أمر لم يحدث بعد للأسف الشديد. ولا يخفى أن الأداء الاقتصادي المتواضع يعكس، أو ربما أيضاً ينتج عن، الانغلاق في الأفق السياسي، سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية (العلاقة مع إسرائيل) أو السياسة الداخلية (ملف المصالحة).

وليست البيئة التشريعية بحال أفضل. ويكفي أن نشير إلى ما يشبه فوضى التشريعات. إذ أن القرار بقانون، الذي أصدره الرئيس الفلسطيني في 2014 بشأن تعديل ضريبة الدخل، هو التعديل السابع على القانون منذ العام 2007، أي أن واحد من أهم القوانين التي تؤثر على الانتاج والاستثمار يتم تعديله مرة في كل سنة! لا بل ان القرار بقانون بشأن الشراء العام الذي صدر في آخر أيار 2014 تم تعديله بقرار بقانون جديد قبل نهاية العام نفسه.

الناتج المحلي الإجمالي: وصل الناتج الإجمالي في الأراضي الفلسطينية إلى نحو 7.5 مليار دولار (بأسعار 2004 الثابتة) في العام 2014. ويمثل هذا نمواً أقل من نصف بالمائة مقارنة مع العام 2013 (+5% في الضفة و-15% في القطاع). وعلى ذلك هبطت حصة قطاع غزة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين من 27% إلى 22% بين العامين. أما فيما يتعلق بحصة الفرد فلقد بلغت 1,734 دولار في السنة، وهي أقل بنسبة 3.3% عنها في العام 2013.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بنسبة 3.6% بين العامين 2013 و2014 ليصل إلى 917 ألف شخص. وتوزع هؤلاء بين 60% في الضفة، 27% في غزة و12% في إسرائيل والمستعمرات. ويعمل في القطاع العام 23% من إجمالي العمالة (41% في قطاع غزة) وهي نسبة ظلت ثابتة بين العامين. ارتفع معد البطالة في الأراضي الفلسطينية في 2014 بمقدار 3.5 نقاط مئوية ليصل إلى 27% في العام 2014 (18% في الضفة و44% في القطاع). ارتفع الأجر اليومي الوسيط في الأراضي الفلسطينية خلال العام ليصل إلى 84.6 شيكل. وبلغ هذا في الضفة 44% من مستواه للعمال في إسرائيل والمستعمرات. في حين بلغت نسبة أجر العامل في القطاع إلى أجر العامل في إسرائيل والمستعمرات 30% فقط.

المالية العامة: وصل إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الموازنة إلى 14.3 مليار شيكل في العام 2014، بزيادة بمقدار 8.1% عن العام السابق. وجاء هذا على خلفية ارتفاع إيرادات المقاصة (20%) والإيرادات غير الضريبية (5%)، في حين تراجعت المنح الدولية (10%) وظلت الإيرادات الضريبية على حالها. ولقد بلغت نسبة المنح الدولية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح نحو 30%. أما النفقات العامة فقد بلغت 12.8 مليار شيكل، شكَّلَ الانفاق الجاري منها نحو 95%، والباقي للإنفاق التطويري. هذا يعني أن الرصيد الكلي للموازنة (أساس نقدي) حقق فائضاً بمقدار 1.5 مليار شيكل خلال العام، وقد استخدم هذا الفائض لتسديد جزء كبير من ديون الحكومة للقطاع المصرفي. الصورة تختلف بشكل جوهري عند أخذ الأرقام على أساس الالتزام. حيث زادت المتأخرات على الحكومة لتصل 2.8 مليار شيكل، مرتفعة بمقدار 64% عنها في العام 2013. أخيراً، بلغ الدين العام للحكومة الفلسطينية نهاية 2014 نحو 8.6 مليار شيكل (19% من الناتج المحلي)، نصفه عبارة عن دين محلي. ويجدر التنويه أنه عند إضافة المتأخرات الى ديون الحكومة المختلفة فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي تقترب من 40% وهو السقف المحدد في القانون (انظر *المراقب* عدد 37).

القطاع المصرفي: ارتفع إجمالي موجودات المصارف بنسبة 5.6% خلال العام 2014 لتصل إلى 11.8 مليار دولار. ونتج هذا عن ارتفاع التسهيلات الائتمانية بمقدار 9.3%. بالمقابل ارتفع إجمالي الخصوم بمقدار 5.6%، حيث بلغت قيمة المكون الأهم فيها، أي ودائع الجمهور، نحو 9 مليار دولار. ومن الملفت للنظر أن نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات هبطت من 2.9% إلى 2.5% بين العامين 2013 و2014. أما صافي أرباح البنوك فقد ارتفعت بمقدار مليون دولار بين العامين لتصل إلى 145.8 مليون. هذا على الرغم من أن الفرق بين متوسط فائدة الإقراض والإيداع بين العامين هبطت بشكل طفيف على كافة العملات المستخدمة.

مؤشرات الاستثمار: بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2014 نحو 1,490 شركة، وهذا أعلى بنسبة 27% (318 شركة) مقارنة مع العام 2013. وبلغت إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2014 حوالي 224 مليون دينار أردني. وهذا أدنى بنسبة 34% مقارنة مع العام 2013. أما بالنسبة إلى رخص الأبنية (الجديدة والإضافات إلى القائمة) خلال العام 2014، فلقد تم ترخيص 16,830 وحدة سكنية وهو ذات العدد تقريباً كما في العام السابق. وشهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 12% في 2014 (1.5 مليون طن)، وجاء هذا حصيلة زيادة استيراد الضفة بمقدار 13% انخفاض استيراد غزة بمقدار 23% (إلى 39 ألف طن فقط).

الأسعار والقوة الشرائية: سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا بنسبة 1.73% بين العامين 2013 و2014. وجاء هذا على خلفية ارتفاع أسعار المشروبات والتبغ (11.8%) والخدمات الطبية (8.7%) وأسعار المسكن ومستلزماته (3.3%)، مقابل انخفاض أسعار النقل والمواصلات والاتصالات. أما فيما يتعلق بالقوة الشرائية، وهي التي تربط بين تغير الأسعار بالشيكل مع تغير سعر صرف الدولار (والدينار) بالشيكل فلقد تراجعت القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدولار أو الدينار (وينفقون بالشيكل) بنحو 2.7% (معدل التضخم 1.73 مع تراجع متوسط سعر صرف الدولار بمقدار 0.9).

التجارة الخارجية وميزان المدفوعات: انخفضت الواردات السلعية المرصودة بنسبة 2.1% في عام 2014 مقارنة مع العام السابق وبلغت نحو 5.0 مليار دولار. كما انخفضت الصادرات السلعية المرصودة بمقدار 4.0% وبلغت 865 مليون دولار. أي عجز الميزان السلعي خلال العام بلغ نحو 4.2 مليار دولار، وهو نفس مستواه في العام السابق. وصل العجز في ميزان التجارة في الخدمات مع إسرائيل خلال العام نحو 15.3 مليون دولار. أما بالنسبة إلى الميزان الجاري في ميزان المدفوعات فلقد بلغ العجز نحو 1.4 مليار دولار خلال العام. ويمثل هذا انخفاضاً بنسبة 42% بالمقارنة مع العجز في العام 2013 نتيجة ارتفاع إيراد ميزان الدخل (بمقدار 24%) وميزان التحويلات الجارية (بمقدار 128%) بين العامين. جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 1.4 مليار دولار ويتوجب التنويه أن فائض الحساب الرأسمالي والمالي يبقى ديناً على الاقتصاد الوطني.

الاستثمار الدولي والدين الخارجي: بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الرابع من العام 2014 نحو 5.9 مليار دولار. شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 2.8%، واستثمارات الحافظة 19.9%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية على فلسطين حوالي 4,716 مليون دولار، شكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين 52.0%. أما رصيد الدين الخارجي على فلسطين فلقد بلغ حوالي 1.6 مليار دولار، وشكل منها الدين على قطاع الحكومة العامة 70%.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 10 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

آفاق النمو والتطور الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): يتناول الصندوق التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي حول آفاق النمو والمشاكل التي تواجه النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينا **MENA**). صدر هذا التقرير في أواخر العام 2014 وركز على آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط بالإضافة إلى قياس مستوى النمو للمنطقة ككل. ولكن المستجدات التي طرأت في نهاية العام 2014 فرضت على صندوق النقد إجراء تعديلات على توقعات النمو في المنطقة، ومن أهم هذه المستجدات ثلاثة أمور: انخفاض أسعار النفط، ضعف الطلب الخارجي، ارتفاع أسعار الفائدة والاضطرابات في أسواق العملات. يستعرض الصندوق آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2015، ويلقي بالضوء على انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على كل من الدول المصدرة للنفط والمستوردة له.

الاقتصاد الإسرائيلي 2014: يلخص هذا الصندوق أهم التطورات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي في عام 2014. ويتطرق الصندوق إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي (2.8% خلال السنة) جاء أساساً من نمو الطلب المحلي، الخاص والعام. وأن النمو المتواضع نسبياً، خصوصاً في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (0.8%) جاء نتيجة استمرار الركود في التجارة الدولية وارتفاع قيمة الشيكل وخفوت الطلب الاستثماري. كما يتناول الصندوق تطور معدل البطالة، واستمرار هبوطه نتيجة الزيادات المتواضعة في الأجور وانخفاض ساعات العمل لكل عامل. ويتطرق أيضاً إلى تطور الموازين الخارجية وإلى أبرز معالم السياسة المالية والنقدية في إسرائيل خلال العام.

في دراسة لبنك إسرائيل: عمال الضفة في إسرائيل استقرار أكبر وامتيازات أقل!: يلخص الصندوق تقريراً عن تطور وظروف عمل العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستعمرات. ويذكر التقرير أن عدد هؤلاء العمال بلغ 92 ألف شخص خلال العام 2014 (بما فيهم العمال بدون تصاريح عمل)، وتوصل إلى ثلاثة استنتاجات مهمة بالعلاقة مع تشغيل عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات، أولاً: إن هناك درجة استقرار أعلى في العلاقة بين عمال الضفة (الذين يحملون تصاريح عمل) وأرباب العمل الإسرائيليين. ثانياً: إن عدداً محدوداً جداً من عمال الضفة الذين يعملون بتصاريح في إسرائيل لديهم عقود عمل كتابية مع أرباب العمل (2% فقط في العام 2013 تبعاً لمسح القوى العاملة). ثالثاً: إن الفجوة بين أجور العمال الإسرائيليين وعمال الضفة الذين يعملون جنباً إلى جنب ما تزال واسعة.

تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار اقتصادية طويلة الأمد: يدرس الصندوق تبعات تجميد إسرائيل لتحويلات إيرادات المقاصة إلي السلطة الفلسطينية في الماضي وفي الأزمة الأخيرة التي اندلعت مع مطلع العام الحالي. ويوضح الصندوق الفجوات بين إيرادات المقاصة على أساس الالتزام والأساس النقدي خلال الفترة من نيسان 2008- إلى شباط 2015، وأثر ذلك التباين على الأداء الاقتصادي. ثم يدرس الصندوق الآثار الاقتصادية لتجميد تحويلات المقاصة على الأصعدة المختلفة والأدوات التي استخدمتها الحكومة لحل مشكلة السيولة. ويركز الصندوق على فكرة أن آثار التجميد ليست مجرد آثار قصيرة الأمد تزول بمجرد الإفراج عن الأموال المحبوسة. بل أن الآثار يمكن أن تكون مستدامة تنعكس على الطلب الكلي ودورة الأعمال وعلى أعباء تسديد الفوائد على الدين العام، هذا فضلاً عن الآثار السلبية على سلامة الجهاز المصرفي. ولعل أسوء الآثار تتركز في التهديد الجدي للمناخ الاستثماري مما ينعكس سلباً على الإنتاج والتشغيل المستقبلي.

عمولة التداول في بورصة فلسطين: الأعلى بين بورصات المنطقة: يطرح الصندوق التساؤل التالي: هل ارتفاع عمولة تداول الأسهم في بورصة فلسطين هو نتيجة لانخفاض كمية وقيمة الأسهم التي يتم تداولها، أم أن انخفاض التداول هو بسبب ارتفاع قيمة العمولة؟ يقارن الصندوق بين عمولات تداول الأسهم وتوزيعها في بورصة فلسطين ومجموعة من بورصات الدول المجاورة، ويتوصل إلى أن عمولة التداول في بورصة فلسطين هي الأعلى بين البورصات المذكورة. تم وضع التساؤل حول ارتفاع عمولة التداول وأثرها على وتيرة البيع والشراء في بورصة فلسطين أمام مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية في إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. وأبرز ما أجاب به هو أن هناك عوامل أخرى وراء تراجع مستوى التداول، غير ارتفاع عمولة التداول التي تشكل عمولات التداول المصدر الرئيسي لإيرادات الهيئة ولجميع المؤسسات المكونة لقطاع الأوراق المالية، وأن التراجع الكبير في مستوى التداول كان له تأثير سلبي على إيرادات جميع المؤسسات المكونة لقطاع الأوراق المالية، وأن المشكلة الحقيقية في قطاع الأوراق المالية المحلي تكمن في أن مستويات التداول الحالية لا تتيح أية فرصة لتحقيق وفورات الحجم اللازمة لاستمرار عمل القطاع ككل. وعليه فإنه لا يرى الحل في تخفيض عمولة التداول، إذ يجب أن يترافق هذا مع مجموعة من القرارات من جميع المؤسسات المكونة للقطاع المالي تهدف إلى تعزيز مستويات التداول في السوق، وذكر على سبيل المثال مشكلة فرض ضريبة قيمة مضافة في فلسطين على طرفّي صفقة التداول، بيعاً وشراءً.

أزمات السيولة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني: يوضح هذا الصندوق أزمات السيولة النقدية التي يعاني منها الجهاز المصرفي الفلسطيني والتي تكاد أن تكون مزمنة. وتتولد هذه الأزمات نتيجة خروقات إسرائيل المستمرة للتعهدات الواردة في اتفاقية باريس في مجال استخدام الشيكل كعملة في الأراضي الفلسطينية واستعداد إسرائيل لتوفير السيولة الكافية وامتصاص الفائض من عملتها عبر القنوات المصرفية التقليدية. تعززت أزمات السيولة في القطاع المصرفي في النصف الثاني من عام 2007 عندما قامت إسرائيل باعتبار قطاع غزة "كيان معادي" وقطعت جميع العلاقات مع المصارف العاملة في قطاع غزة. ونتج عن هذا أزمة نقص سيولة في قطاع غزة ترافقت مع أزمة فائض شيكل في الضفة الغربية. وعانى القطاع المصرفي مرة أخرى من أزمة في السيولة في عام 2009 إذ أخذ حجم السيولة النقدية بعملة الشيكل بالارتفاع منذ 2009 ليصل أعلى قيمة له منتصف العام 2013. يتناول الصندوق آثار هذه التحولات والجهود التي بذلتها سلطة النقد لمساعدة القطاع المصرفي على تجاوز الأزمات هذه.

آثار ارتفاع سعر صرف الدولار بالشيكل على الاقتصاد الفلسطيني: يتطرق هذا الصندوق إلى تحولات سعر صرف الدولار تجاه الشيكل والآثار الناتجة عن هذه التحولات على الاقتصاد. وصل سعر الصرف هذا إلى أعلى قيمة له في العام 2011 حيث بلغ 4.084، وعاد للاقتراب من هذه القيمة في نهاية شهر آذار من العام الحالي. إن ارتفاع سعر صرف عملة هو سيف ذو حدين فمن جهة يمكن أن يؤدي إلى زيادة التصدير وتقليص الواردات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري، كما يؤدي إلى زيادة التضخم وإلى حركة لولبية بين الأجور والأسعار تنعكس بشكل سلبي على التنافسية الدولية للسلع. يركز الصندوق على تأثير انخفاض قيمة الشيكل تجاه الدولار على الاقتصاد الفلسطيني من خلال أربع قنوات: تأثيره على دخل الأفراد الذين يتقاضون أجورهم بالدولار (أو الدينار الأردني)، والتأثير السلبي على الإنفاق من خلال ارتفاع الأسعار بالشيكل، والتأثير على الموازنة العامة، وأخيراً التأثير على التنافسية الدولية.

هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟: يسعى هذا الصندوق للإجابة على سؤال لماذا لم تنخفض أسعار المشتقات النفطية في فلسطين بما يتناسب من انخفاض أسعار النفط الخام العالمية؟ يورد الصندوق نسب انخفاض أسعار البنزين والسولار، مقارنة بأسعار النفط الخام، في كل من الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. ويوضح آلية تحديد الأسعار للمستهلكين في فلسطين وارتباط هذه الأسعار إلى درجة بعيدة بأسعار المشتقات النفطية في إسرائيل. كما يتناول القيود التي تحيط بهذه العملية في اتفاق باريس ونسبة الضرائب العالية على المشتقات النفطية. ويتوصل الصندوق إلى أن انخفاض أسعار المشتقات بالتوازي مع أسعار الخام ليس أمراً مبرراً بالضرورة، وأنه بينما هبطت أسعار البنزين في الأراضي الفلسطينية تقريبا بنفس نسبة هبوطها في إسرائيل خلال فترة المقارنة (16%)، فإن أسعار السولار

هبطت بنسبة أعلى في فلسطين. كما بين الصندوق أن دوافع الحكومة الفلسطينية لزيادة إيراداتها من الضرائب على المشتقات النفطية تلعب ولا شك دورا في عدم تحويل نسبة أعلى من هبوط أسعار النفط الخام إلى المستهلكين.

تباين الآثار الاقتصادية لحروب إسرائيل في جنوب لبنان وقطاع غزة: يلخص هذا الصندوق دراسة جاءت في التقرير السنوي لبنك إسرائيل تتعلق بالآثار الاقتصادية لحروب إسرائيل الأخيرة. تركز الدراسة بشكل خاص على المقارنة بين الآثار الاقتصادية للحرب الأخيرة على قطاع غزة مع حرب لبنان الثانية عام 2006 نظراً لتشابه المدة الزمنية للحربين ولوقوعهما في فصل الصيف. تتوصل الدراسة إلى أن الأثر الاقتصادي للحرب على غزة تركز في جانب الطلب ولم يظهر تأثير ملحوظ على جانب العرض (أي الإنتاج) في الاقتصاد الإسرائيلي. وهذا معاكس تماماً للأثر الاقتصادي لحرب لبنان الثانية. ولاحظت الدراسة أن التباين في الأثر القطاعي للحربين ترافق أيضاً مع آثار اجتماعية متباينة.

انخفاض في التصنيف الأكاديمي للجامعات الإسرائيلية وشكوك في استدامة شركات التقنية الرفيعة: يتناول هذا الصندوق الانخفاض الملحوظ في التصنيف الأكاديمي للجامعات الإسرائيلية في أهم جدولين من جداول التصنيف الدولية (جدول التايمز وجدول جامعة شانغهاي). يقارن الصندوق بين مراكز الجامعات الإسرائيلية في هذين الجدولين في العام 2015 مقارنة بالأعوام السابقة، ويقترح تفسيرات أوليّة لأسباب هذا التراجع. ثم يتناول الصندوق المشاكل العميقة التي تعتري قطاع التقنية الرفيعة والشركات الناشئة في إسرائيل، وهي مشاكل تلقي بالظلال على الصورة الوردية والمتفائلة التي تحيط بهذا القطاع في أوساط الصحافة ورجال الأعمال.

1- الناتج المحلي الإجمالي

1-1 النمو الإجمالي وفي حصة الفرد

الربع الرابع

شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2014 بنسبة 6.8% مقارنة مع الربع الثالث من العام. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة 1.1% في الربع الرابع 2014 مقارنة بالربع الرابع 2013. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الرابع 2014 ارتفاعاً بمقدار 6% مقارنة بالربع الثالث من العام 2014، وانخفاضا بمقدار 4% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013.

المقارنة السنوية

انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.4% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2013. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا انخفاض حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي التغيّر الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا بمقدار 3.3% خلال العام الماضي مقارنة مع العام 2013. تجدر الملاحظة أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة انخفضت بمقدار 18% في حين ارتفعت بمقدار 2.3% في الضفة الغربية.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2013	2014			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**477.0,7**	**1,877.2**	**1,934.9**	**1,758.3**	**1,878.6**	**7,449.0**
- الضفة الغربية*	464.3,5	1,403.5	1,454.0	1,414.1	1,470.9	5,742.5
- قطاع غزة	012.7,2	473.7	480.9	344.2	407.7	1,706.5
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	**793.3,1**	**441.9**	**452.2**	**407.9**	**432.6**	**1,734.6**
- الضفة الغربية*	.0214,2	559.2	575.5	556.1	574.6	2,265.4
- قطاع غزة	182.9,1	272.5	274.4	194.7	228.7	970.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2014 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2014 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1-2 بنية الناتج المحلي الإجمالي

الربع الرابع

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2014 والربع المناظر من العام 2013 فيمكن ملاحظة انخفاض في حصة الصناعة التحويلية بمقدار0.7 نقطة مئوية، وانخفاض في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 3.8 نقطة مئوية. بالمقابل فإن حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بمقدار 0.4 نقطة مئوية.

المقارنة السنوية

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013، فيمكن ملاحظة انخفاض حصة نشاط الزراعة بمقدار 0.3 نقطة مئوية، وارتفاع حصة نشاط الخدمات بمقدار 0.8 نقطة مئوية. وهذا يعزز النزعات التي طرأت منذ سنوات في الاقتصاد الفلسطيني والتي تتمثل في انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لصالح التوسع المستمر في نشاطات الخدمات.

جدول 1-2: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2013	2014				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنة 2014
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	**4.1**	**3.6**	**4.1**	**3.0**	**4.3**	**3.8**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**15.5**	**15.0**	**14.7**	**14.4**	**13.7**	**14.5**
التعدين واستغلال المحاجر	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6
الصناعات التحويلية	12.4	11.8	11.6	11.9	11.2	11.8
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	1.6	2.0	1.8	1.1	1.3	1.5
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها	0.8	0.6	0.7	0.7	0.6	0.6
الإنشاءات	**10.1**	**7.5**	**7.4**	**6.6**	**7.1**	**7.2**
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية	**17.3**	**19.2**	**17.4**	**16.0**	**16.7**	**17.3**
النقل والتخزين	**1.7**	**1.6**	**1.6**	**1.5**	**1.7**	**1.6**
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	**3.4**	**3.5**	**3.5**	**3.9**	**3.9**	**3.7**
المعلومات والاتصالات	**6.1**	**5.7**	**5.5**	**6.1**	**5.8**	**5.8**
الخدمات	**19.8**	**20.7**	**21.0**	**21.2**	**20.1**	**20.6**
أنشطة خدمات الإقامة والطعام	1.1	1.1	1.4	0.6	1.2	1.1
الأنشطة العقارية والايجارية	3.9	4.3	4.0	3.5	3.2	3.7
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.6	1.7	1.8	1.7	2.0	1.8
أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة	0.6	0.7	0.8	0.7	0.5	0.7
التعليم	6.9	6.9	7.0	7.8	7.0	7.1
الصحة والعمل الاجتماعي	3.2	3.3	3.4	4.0	3.5	3.5
الفنون والترفيه والتسلية	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6
أنشطة الخدمات الاخرى	1.9	2.1	2.0	2.2	2.1	2.1
الإدارة العامة والدفاع	**12.4**	**12.2**	**12.7**	**14.1**	**13.2**	**13.0**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	-2.2	-2.3	-2.3	-2.6	-2.6	-2.5
الرسوم الجمركية	5.2	5.4	5.8	6.7	6.7	6.2
صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	6.5	7.8	8.5	9.0	9.3	8.7
المجموع (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله- فلسطين.

بيانات أرباع 2014 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الرابع 2014 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

1-3 الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2013 وأرباع العام 2014. وتجدر الملاحظة أن الجدول يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:

استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي + الصادرات – الواردات = الناتج المحلي الإجمالي

(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للعام 2014 بمليار الدولارات (بالأسعار الثابتة لعام 2004) هي:

	مليار دولار
الاستهلاك الخاص	6.9
الاستهلاك الحكومى	2.0
الاستثمار (التكوين الرأسمالي)	1.4
الصادرات	1.5
الواردات (-)	(4.4)
الناتج المحلي الإجمالي	7.4

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في الأراضي الفلسطينية*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار

فئة الاستخدام	2013	2014			
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنة
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	8,516.4	2,133.3	2,286.1	2,286.8	2,299.0	9,005.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	6,246.7	1,601.3	1,684.3	1,612.9	1,676.9	6,575.4
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	1,957.6	444.9	510.9	583.1	500.3	2,039.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	312.1	87.1	90.9	90.8	121.8	390.6
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,644.0	352.6	397.0	271.1	342.6	1,363.3
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	1,826.6	390.4	433.6	363.9	413.1	1,601.0
- المباني	1,425.3	286.4	322.0	269.5	313.9	1,191.8
- غير المباني	401.3	104.0	111.6	94.4	99.2	409.2
التغير في المخزون	-182.6	-37.8	-36.6	-92.8	-70.5	-237.7
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-2,725.8	-675.5	-778.8	-746.7	-728.5	-2,929.5
الصادرات	1,333.4	344.6	359.1	346.2	437.1	1,487.0
- السلع	1,150.0	301.2	310.2	317.1	401.2	1,329.7
- الخدمات	183.4	43.4	48.9	29.1	35.9	157.3
الواردات	4,059.2	1,020.1	1,137.9	1,092.9	1,165.6	4,416.5
- السلع	3,624.1	933.6	1,022.3	991.1	1,068.4	4,015.4
- الخدمات	435.1	86.5	115.6	101.8	97.2	401.1
صافي السهو والخطأ	42.4	66.8	30.6	-52.9	-34.5	10.0
الناتج المحلي الإجمالي	7,477.0	1,877.2	1,934.9	1,758.3	1,878.6	7,449.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2015، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.
بيانات أرباع 2014 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.
بيانات الربع الرابع 2014 هي الإصدار الأول أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الأراضي الفلسطينية كان يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 21% في العام 2014. كما أن نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي ارتفعت بمقدار 7 نقاط مئوية في العام 2014 مقارنة بالعام السابق. هذا الفائض تمت موازنته أساساً بالواردات التي بلغت 59.3% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 54.3% في العام 2013).
- توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال العام 2014 بين 73% للإنفاق الاستهلاكي الخاص، و22.6% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و4.4% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح. ولقد ازداد الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 5.3% بين العامين 2013 و2014، مقابل ارتفاع بنحو 4.2% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، وارتفاع بنحو 25.2% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة.
- انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 17.1% بين العامين 2014 و2013.
- ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بنسبة 11.5% خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013. في حين ارتفعت الواردات من السلع والخدمات بمقدار 8.8% بين العامين. وعلى الرغم من هذا ارتفع العجز في ميزان السلع والخدمات بمقدار 7.5% خلال الفترة.

صندوق 1: آفاق النمو والتطور الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) 2015

نشر صندوق النقد الدولي في أواخر العام 2014 تقريره السنوي عن آفاق النمو والمشاكل التي تواجه النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول "المينا" MENA) على المدى المتوسط 2015-2017. وتوقع التقرير أن يبلغ معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة المينا نحو 2.5% في العام 2015. كما توقع أن يصل معدل النمو في الدول المستوردة للنفط في المنطقة ذاتها 3.7%. وتناول التقرير بشكل مفصل المشاكل والعقبات الاقتصادية الرئيسية التي يتوقع أن تواجهها المنطقة على المدى المتوسط، مؤكداً على أهمية ودور الظروف الأمنية. وركز التقرير بشكل خاص على ضرورة تأسيس النمو في الدول النفطية على التنويع الاقتصادي وليس على ارتفاع أسعار النفط، في حين ركز على ضرورة السيطرة على الدين العام والاستمرار في الإصلاح الاقتصادي والتحول من الدعم المعمم للسلع إلى الدعم الموجه للفقراء حصراً في الدول المستوردة للنفط. واحتوى التقرير على عدة ملاحق تناولت المواضيع التالية:[1]

- **آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط في منطقة المينا.** توصل التحليل هنا إلى أن النمو الممكن خلال 2015-2017 في المنطقة يتراجع على معدلات أسرع من تراجعه في المناطق الأخرى. هذا على الرغم من التباين الكبير في معدلات النمو الممكنة بين دول المنطقة. وتناول الملحق أسباب انخفاض النمو الممكن، كما تطرق إلى سياسات رفع معدلات النمو هذه.
- **الاستثمار العام في البنية التحتية في دول المينا.** حلل هذا الملحق أهمية الاستثمار في البنية التحتية ودوره في زيادة النمو والتشغيل كما تطرق إلى العوامل التي تؤثر على كفاءة الاستثمار في البنية التحتية والمصادر الممكنة للحصول على تمويل لهذه المشاريع، مؤكداً ثانية على التباين في ظروف الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له في المنطقة.
- **فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المينا.** تناول هذا الملحق دور الشركات الصغيرة في خلق النمو، و بشكل خاص النمو التضامني(inclusive growth، أي النمو الذي يولد تحسناً في مستوى حياة كافة الطبقات الاجتماعية، والفقيرة منها تحديداً). ودرس الملحق العوامل المقيدة لإمكانية حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم وتأثير مبادرات التمويل العالمية والمحلية في هذا المجال، بما فيها دور مؤسسات التمويل الإسلامي.
- **قياس مستوى النمو في دول المينا ككل (consolidated regional growth).** درس هذا الملحق موضوعاً بالغ الأهمية يتعلق بمستويات الفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتطور أعداد الطبقة الوسطى في المنطقة، وأثر تراجع معدلات النمو على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء، إلى جانب تأثير نقص فرص العمل السلبي على النمو التضامني. كما تناول الملحق درجة عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة.

[1] IMF: Regional Economic Outlook- Middle East and Central Asia. Washington, October 2014. http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/mcd/eng/mreo1014.htm

الشروط المستجدة

على الرغم من أهمية الأرقام والتحليل والتوصيات التي جاء بها التقرير السنوي، الذي نشر، كما ذكرنا، في أواخر العام 2014، إلا أن الظروف المستجدة التي طرأت في نهاية ذلك العام في منطقة المينا والسوق الدولية بشكل عام، استدعت إجراء تعديلات جوهرية على توقعات النمو المستقبلي التي جاء بها التقرير. ولسد تلك الفجوة قام صندوق النقد الدولي بتعديل أرقام التوقعات السابقة على ضوء المستجدات الاقتصادية في منطقة المينا ونشرها في تقرير صدر في 21 كانون الثاني 2015. وذكر التقرير الجديد أن هناك ثلاثة متغيرات مستجدة استدعت تعديل توقعات النمو في المنطقة:[2]

- **انخفاض أسعار النفط.** انخفض سعر برميل النفط بنحو 55% بين أيلول 2014 وكانون الثاني 2015. ويتوقع السوق الآن أن يبلغ سعر البرميل في المتوسط 57 دولار خلال العام 2015. ولكن مستوى عدم التأكد حول هذا السعر المتوسط ما زال مرتفعاً. من ناحية أخرى شهدت أسعار السلع الأولية (الخامات) انحداراً أيضا، ويتوقع الآن أن تكون أسعار ها السنوات القادمة اقل بمقدار 13% مما تم توقعه سابقاً. إن انخفاض أسعار النفط له آثار متباينة بالطبع على دول المينا، اعتماداً على كونها مصدرة ام مستوردة لهذا المورد. إذ في حين يؤدي الانخفاض إلى تقلص إيرادات الموازنات الحكومية وانخفاض الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط، فإن انخفاض فاتورة استيراد الطاقة وتكاليف دعم أسعار النفط في الدول المستوردة يمكن أن يؤدي إلى تقلص تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل التصرفي والطلب المحلي والنمو بالتالي.
- **ضعف الطلب الخارجي.** على الرغم من الآثار الإيجابية لانخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الدولي إلا أن صندوق النقد الدولي أعاد النظر بالمستوى الذي وضعه سابقاً لمتوسط معدل النمو العالمي. ويبلغ المعدل الجديد 3.5% في العام 2015، وهو يقل بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن المعدل السابق. وجاء هذا نتيجة تقليص معدلات النمو التي توقعت سابقاً في كل من روسيا (انخفاض بمقدار 3% مقارنه بارتفاع بمقدار 0.5% في التوقع السابق) وفي منطقة اليورو (نمو1.25 مقارنة مع 1.4% في السابق) وفي الصين(نمو 6.8% مقارنة مع 7.1% في السابق). لا شك أن تعديل (تخفيض) معدلات النمو الدولية هذه سيكون له انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي لدول المينا. إذ سيؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي في دول منطقة "اليورو" إلى التأثير سلباً على صادرات دول المغرب العربي غير النفطية، كما أن انخفاض مستوى النمو العالمي سوف يؤثر سلبا على صادرات النفط مما سينعكس على اقتصاديات دول النفط، وبالتالي على التحويلات المالية والاستثمارات المباشرة والسياحة في دول المشرق العربي.
- **ارتفاع أسعار الفائدة والاضطرابات في أسواق العملات.** سيكون للتحولات التي تطرأ على أسعار الفائدة العالمية وعلى أسعار الصرف، نتيجة التغيرات المتوقعة في السياسة النقدية في الولايات المتحدة، تأثير على معدلات النمو والأداء الاقتصادي في دول المينا. هذا على الرغم من أن تأثير هذه يظل أقل من تأثير التبدل في أسعار النفط والسلع الأولية (الخامات) ومن التحولات في الطلب الدولي. إن الارتفاع المتوقع في سعر الفائدة في أمريكا خلال العام سيؤثر سلباً على الأرجح على شروط التمويل في دول المينا، وبشكل خاص في دول مجلس التعاون لدول الخليج نظراً لارتباط أسعار عملاتها مع الدولار، كما سيؤدي هذا إلى تقليص التوسع في الإقراض للقطاع الخاص. وعلى الرغم من ارتباط عدد من عملات دول المينا مع الدولار إلا أن متوسط سعر الصرف الاسمي لكافة عملات المنطقة شهد انخفاضاً تجاه الدولار بدءاً من حزيران 2014. وجاء هذا نتيجة انخفاض قيمة عملات إيران والمغرب وتونس التي هبطت بمقدار يتراوح بين 6-13% تجاه الدولار. يجب التنويه بالطبع أن المهم في الأمر هو سعر الصرف **الحقيقي** للعملات وليس الاسمي. ومن المؤكد أن الانخفاض الحقيقي في قيمة عملات بعض دول المينا هو اقل من الانخفاض الاسمي، بسبب من انخفاض قيمة اليورو وارتفاع مستويات التضخم المحلية. وهذا يعني أن المكاسب المحتملة من انخفاض سعر الصرف الاسمي لبعض العملات (على شكل زيادة في الصادرات وتحسن الموازين التجارية) قد لا يكون كبيراً.

آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في 2015

سوف تلقي الأوضاع الأمنية ظلالا كثيفة على الأداء الاقتصادي لدول المينا. وستكون هذه الشروط المحدد الأول للنمو في المنطقة خلال العام 2015. ولا يقتصر الأمر على الوضع الاستثنائي في كل من سوريا والعراق وليبيا، بل يمتد ليشمل اليمن أيضاً. هذا بالإضافة إلى امتدادات هذه الأوضاع على الدول المجاورة، وبشكل خاص على لبنان والأردن. إن اثر عدم الاستقرار السياسي لا ينحصر في أثاره المباشرة على الأداء الاقتصادي فقط، إذ أنه أيضاً يقلص الهامش السياسي المتاح أمام صانعي القرار لاتخاذ إجراءات الإصلاح الضرورية والتي ستحكم النمو

[2] IMF: Regional Economic Outlook- Update, Middle East and Central Asia Department. Washington. January 21, 2015. http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2015/mcd/eng/mreo0115.htm

لسنوات طويلة قادمة. يشير الجدول 1 إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة المينا يتوقع أن يبلغ 3.2% في العام 2015، وأكثر من ذلك بقليل في العام الذي يليه. ولا حاجة للتذكير بأن معدلات نمو السكان العالية في المنطقة تعني أن الناتج المحلي للفرد سوف يظل تقريباً ثابتاً على حاله في السنتين المذكورتين. وتدلل الأرقام أيضاً على تحول الميزان الجاري من الفائض في 2014 (7.1% من الناتج المحلي) إلى عجز في العام 2015. وهذا ناتج بالطبع عن انخفاض أسعار صادرات النفط. كذلك فإن عجز الموازنات الحكومية سوف يزداد بشكل كبير، في حين يتوقع أن يبقى معدل التضخم مرتفعاً (6.6%) على الرغم من استقرار، لا بل انخفاض الأسعار العالمية وأسعار الطاقة والخامات الأولية.

✧ **الدول المصدرة للنفط**

سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبيرة في العوائد التي تحصل عليها الدول النفطية. إذ تمثل الصادرات النفطية أكثر من ثلثي إجمالي صادرات هذه البلدان بالمتوسط. وستبلغ الخسارة في العائدات 300 مليار دولار (21% من الناتج المحلي الإجمالي) في دول مجلس التعاون الخليجي، و90 مليار دولار في الدول الأخرى المصدرة للنفط في منطقة المينا. ونتيجة لهذا يتوقع أن ينخفض فائض الميزان الجاري إلى 1.6% من الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يتوقع أن يظهر عجز يقدر بنحو 5% من الناتج في الموازين الجارية للدول الأخرى المصدرة للنفط في المنطقة. ويدل الجدول 1 على أن متوسط عجز الموازين الجارية في دول المينا المصدرة للنفط سوف يبلغ نحو 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. وسيترافق هذا بطبيعة الحال مع عجوز ضخمة في الموازنات الحكومية. إذ أن معظم الدول النفطية تحتاج إلى سعر أعلى من 57 دولار لبرميل النفط حتى توازن إنفاقها العام. وباستثناء الكويت فإن كافة الدول المصدرة للنفط في المنطقة ستعاني من عجوز في موازناتها في العام 2015. ويتوقع أن يبلغ العجز 10% في السعودية و37% في ليبيا، 16% في عمان و12% في البحرين.

جدول 1: مؤشرات اقتصادية مختارة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	2012	2013	2014	2015*	2016*
دول المينا					
– الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	4.6	2.1	2.6	3.2	3.8
– الميزان الجاري (% من ن.م.ا)	13.6	10.8	7.1	−1.8	0.4
– الموازنة (% من ن.م.ا)	4.1	1.1	−2.2	−7.4	−5.2
– التضخم (معدل نمو سنوي)	10.1	10.4	6.8	6.6	6.5
دول المينا المصدرة للنفط**					
–الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	5.4	1.9	2.7	3.0	3.7
–الميزان الجاري (% من ن.م.ا)	18.2	14.7	10.0	−0.9	2.0
–الموازنة (% من ن.م.ا)	7.8	4.6	0.1	−7.1	−4.8
–التضخم (معدل نمو سنوي)	10.5	10.4	5.9	6.1	6.2
دول المينا المستوردة للنفط ***					
–الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل نمو)	2.0	2.6	2.5	3.8	4.4
–الميزان الجاري (% من ن.م.ا)	−7.9	−6.7	−5.0	−4.8	−5.1
–الموازنة (% من ن.م.ا)	−8.7	−10.5	−9.9	−8.3	−6.4
–التضخم (معدل نمو سنوي)	8.7	10.2	10.1	8.2	7.6

* أرقام متوقعة

** دول المينا المصدرة للنفط: الجزائر، البحرين، إيران،العراق، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، واليمن.

*** دول المينا المستوردة للنفط: جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، وتونس (باستثناء سوريا).

ان توفر احتياطيات مالية ضخمه لعدد من الدول النفطية سوف يسمح لها بأن تتجنب التقليص الحاد في الإنفاق العام. وسوف يقتصر التوفير على تقليص الإنفاق الرأسمالي في هذه الدول في حين سيظل الإنفاق الجاري على حالة تقريباً. هذا على الرغم من سعي بعض هذه الدول لإصلاح وتعديل نظام دعم أسعار الطاقة فيها، وهو الدعم الذي يستقطع جزءاً مهماً من إنفاق الموازنة (نحو 5% من الناتج المحلي في إيران،

وما يقرب من 4% في السعودية). ان السحب من الاحتياطيات المالية يعني عملياً ان معدلات النمو في الدول المصدرة للنفط لن تتأثر بشكل كبير. ويتوقع ان يبلغ معدل النمو في دول المينا المصدرة للنفط 3% وفي دول مجلس التعاون 3.45 خلال 2015، وهو اقل بنقطه مئوية واحدة عن المعدل الذي كان متوقعاً سابقاً. ومع تزايد الدلائل بأن انخفاض أسعار النفط ليس مجرد ظاهرة عابرة فإن هذا يطرح مجموعة من المهام أمام السياسات الاقتصادية في الدول المصدرة للنفط. وعلى رأس هذه المهام إجراءات موثوقة لتحسين الوضع المالي على المدى المتوسط تتضمن تقليص الإنفاق الجاري بشكل عام، والإنفاق على الرواتب ودعم السلع بشكل خاص. كذلك يتطلب الأمر ترشيد الإنفاق على المشاريع ألاستثماريه لتعزيز النمو في القطاعات غير النفطية على المدى المتوسط.

- **البلدان المستوردة للنفط**

يمثل انخفاض أسعار النفط أخباراً طيبة لمجموعة الدول هذه، إذ أنه يؤدي إلى تقليص فاتورة الاستيراد، وفاتورة الدعم، إلى جانب تخفيض التكاليف في خطوط الإنتاج التي تترافق مع استخدام كثيف للطاقة. ولكن معظم المكاسب التي يمكن أن تتحقق من انخفاض أسعار النفط سيتم موازنتها بعوامل سلبية، مثل انخفاض الطلب في منطقة اليورو وفي دول مجلس التعاون. هذا إلى جانب انخفاض أسعار المواد الأولية والخامات الأخرى غير النفطية التي تقوم بعض هذه الدول بإنتاجها وتصديرها. وعلى ذلك فإن الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط يتباين بشدة بين بلدان هذه المجموعة، إذ في حين يصل إلى نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب، 4.5% في لبنان، إلا أنه ضئيل للغاية في مصر ومعدوم تقريباً في السودان. ويتوقع أن تبلغ المكاسب نحو 1.5 نقطة مئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط في الدول المستوردة للنفط في منطقة المينا. وسيترافق هذا مع تحسن في الموازين الجارية للدول المستوردة للنفط في 2015 مقارنة بالعام الأسبق. ولكن أثر انخفاض أسعار النفط على معدلات التضخم سيكون طفيفاً نظراً لأن المشتقات النفطية ليست مهمة في مؤشر أسعار الاستهلاك من جهة، ولأن إصلاح أنظمة الدعم (في مصر وتونس مثلاً) ستحول دون حدوث انخفاض كبير في أسعار المشتقات النفطية من جهة ثانية. ويشير الجدول 1 إلى أن معدل التضخم يتوقع أن يزداد بمقدار 7.6% في العام 2015 في دول المينا المستوردة للنفط.

من المهم إذن عدم المبالغة في التأثير الايجابي لانخفاض أسعار النفط على الوضع الاقتصادي في دول المينا المستوردة للنفط. ويوصي تقرير صندوق النقد الدولي دول المينا التي تواجه قيوداً مالية صارمة، وبشكل خاص مصر والأردن ولبنان، أن تدّخر الوفورات التي تتحقق الآن من انخفاض فاتورة استيراد النفط لبناء احتياطيات مالية لمواجهة الطوارئ، أو أن تستخدم الوفر لتقليص الدين العام. ويوصي أيضا بأن انخفاض أسعار النفط يشكل فرصة يتوجب استغلالها للاستمرار في إصلاح برامج دعم أسعار المحروقات (في مصر وتونس)، وإصلاح النظام الضريبي (في لبنان مثلاً).

http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/mcd/eng/mreo1014.htm

صندوق 2: اقتصاد إسرائيل 2014

أصدر "بنك إسرائيل" في نهاية شهر آذار تقريره السنوي لعام 2014. وتضمن التقرير تحليلاً معمقاً للتطورات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام المنصرم[3]. ويستفاد من التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي شهد نمواً حقيقياً بمعدل 2.8% خلال العام. وهذا المعدل متدني نسبياً وهو اقل مما حققه الاقتصاد في العامين الماضيين 2012–2013 وطيلة العقد الماضي أيضا. ويعزى التقرير أسباب هذا النمو المنخفض نسبياً مقارنة بما شهده الاقتصاد في العقد الماضي، إلى ثلاثة عوامل: الركود الذي ما يزال يخيم على التجارة الدولية، والارتفاع في سعر صرف الشيكل، وأخيراً تباطؤ نمو الاستثمارات في الاقتصاد الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة.

ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل خلال 2014 بمعدل متواضع يبلغ 0.8% فقط. وهذا المعدل أدنى من المعدل الوسيط الذي شهدته بلدان منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD)، أو ما يعرف بالدول الغنية، وهو أمر يحدث للمرة الأولى منذ عقد من الزمن.

جاء النمو في الناتج المحلي الإجمالي بتأثير الارتفاع في الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص على حد سواء. وساهم في دعم نمو الاستهلاك الخاص عاملان رئيسيان: انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، واستجابة سوق العمل إلى الزيادات المعتدلة في الأجور مما ساهم بزيادة التشغيل ورفع بالتالي من الاستهلاك.

انخفض معدل البطالة في إسرائيل خلال العام 2014 إلى 5.6% من قوة العمل بعد أن كان 6.2% في العام 2013. ووصل عدد العاملين إلى 3.55 مليون عامل. وجاء انخفاض البطالة على خلفية الزيادة الطفيفة في الأجور الحقيقية من جهة وانخفاض في عدد ساعات العمل لكل عامل[4].

شهد الاقتصاد الإسرائيلي مستوى تضخم متدني (سالب!) في العام 2014 بلغ نحو –0.2%. وهذا المعدل أدنى من النطاق الذي تهدف إليه سياسة البنك المركزي الإسرائيلي، والذي يتراوح بين 1 الى3%. وجاء هذا المعدل بتأثير انخفاض أسعار السلع غير القابلة للتداول (non-tradable goods)، باستثناء أسعار وإيجارات المساكن، وانخفاض أسعار السلع التجارية على حد سواء. ويعزى التقرير السبب الرئيسي لانخفاض أسعار السلع التجارية إلى ارتفاع قيمة الشيكل، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار النفط (في النصف الثاني من العام) وأسعار الكهرباء والماء. وبالإضافة إلى ذلك ساهمت التشريعات الجديدة الهادفة الى زيادة حدة المنافسة في أسواق العرض في تخفيض أسعار بعض الخدمات الأساسية مثل تكاليف الاتصالات.

تمثل التحدي الأساسي أمام السياسة النقدية خلال العام بإعادة معدل التضخم إلى داخل النطاق المستهدف لتجنب المثالب الوخيمة للتضخم السالب. من ناحية أخرى سعت السياسة النقدية إلى مواجهة ضغوط ارتفاع قيمة الشيكل ومثالب هذا على الأداء الاقتصادي. وهذا الأمر بات أكثر صعوبة مع هبوط معدل الفائدة إلى مستوى قريب من الصفر.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية، فلقد تمكن الاقتصاد الاسرائيلي خلال العامين المنصرمين من السيطرة على العجز البنيوي في الموازنة عبر رفع معدلات الضرائب (في العام 2013) وتقليص الإنفاق. ولقد بلغ العجز في موازنة الحكومة المركزية 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014. وهو مستوى قريب من المستوى المستهدف، على الرغم من الزيادة الحادة التي طرأت على الإنفاق الحربي خلال العام.

شهدت القيمة الحقيقة للعملة الإسرائيلية ارتفاعا ملحوظاً في النصف الأول من العام 2014. وكان لهذا الارتفاع، إلى جانب ظروف الكساد في التجارة الدولية، انعكاسات سلبية على التجارة الخارجية بحيث تباطئ نمو الصادرات، ونمو الناتج المحلي بالتالي. ولكن الانتعاش الذي شهده الاقتصاد الأمريكي وانخفاض قيمة الشيكل في الأشهر الأخيرة من العام (بتأثير قيام بنك إسرائيل بتخفيض سعر الفائدة إلى 0.1%) أعطى الصادرات دفعة إلى الأمام في الربع الرابع من العام.

---

[3] Bank of Israel (2015): Annual Report-2014,
Chapter 1 The Economy and Economic Policy
http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/RegularPublications/Research%20Department%20Publications/BankIsraelAnnualReport/Annual%20Report%202014/chap-1.pdf

[4] وافق الكنيست والحكومة الإسرائيلية على قرار برفع الحد الأدنى للأجور إلى 5,000 شيكل شهريا وعلى مراحل خلال العامين القادمين وبدءاً من شهر نيسان 2015.

جدول (1): ابرز متغيرات الاقتصاد الإسرائيلي بالأسعار الجارية (2012-2014)

	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي(مليار شيكل)	992	1,049	1,087
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (ألف شيكل)	125	130	132
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)*	85	86	87
واردات السلع والخدمات (مليار دولار)*	85	83	84
فائض الميزان الجاري (مليار دولار)	2.1	6.9	9.0
معدل البطالة (%)	6.9	6.2	5.9
معدل التضخم (%)	1.6	1.8	-0.2
سعر صرف الدولار تجاه الشيكل (متوسط سنوي)	3.86	3.61	3.58

* باستثناء الألماس

ارتفعت القيمة الحقيقية لصادرات السلع والخدمات (باستثناء الألماس) بمقدار 2.5% في 2014. وعلى الرغم من أن هذا أعلى من النمو في الصادرات في العام 2013 إلا انه ما يزال متواضعاً مقارنة بمعدلات النمو العالية في العقد الماضي. ويعود هذا إلى استمرار الركود في الاقتصاد العالمي، وعلى الانخفاض الحاد في إيرادات السياحة بتأثير الحرب على قطاع غزة.

انعكس الفائض في الميزان التجاري للسلع والخدمات في فائض في الميزان الجاري لميزان المدفوعات بلغت قيمة 9 مليار شيكل (مقارنة مع 6.9 مليار في العام 2013)، أو نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد جاء التحسن الكبير في ميزان المدفوعات على خلفية البدء بإنتاج الغاز الطبيعي من حقل "تامار" وهو ما قلل من الحاجة لاستيراد النفط، فضلا عن استمرار تدفق الاستثمارات الخارجية لمشاريع استغلال الغاز ولشراء شركات التقنية العالية.

يتوصل التقرير إلى نتيجة عامة تقول انه ما لم يرجع النمو القوي إلى اقتصاديات الاتحاد الأوروبي فإن معدلات النمو في الصادرات وفي دخل الفرد في إسرائيل لن تعود إلى المستويات العالية التي شهدتها في العقد الذي انتهى في العام 2008.

(ساهم في تحرير هذا الصندوق صفاء سيف)

2- سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

الربع الرابع

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الرابع من العام 2014 في الأراضي الفلسطينية 45.8% مقارنة مع 45.0% في الربع الثالث من نفس العام و44.5% بالربع المناظر من العام السابق (انظر الجدول 2-1). وتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الأراضي الفلسطينية، وإلى انخفاض عدد العاملين بمقدار 46 ألف بين الربعين الثاني والثالث من العام 2014 (بسبب الحرب على غزة)، ثم ارتفع العدد بمقدار 56 ألف (بنسبة 6.4%) بين الربعين الثالث والرابع (انظر الجدول 2-2). من جهة أخرى، ارتفع عدد العاملين بنحو 43 ألف عامل فقط خلال الربع الرابع 2014 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة المستخدمين بأجر في الضفة الغربية بنحو نقطتين مئويتين بين الربعين الثالث والرابع من العام 2014 مقابل ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم بنحو نقطتين مئويتين خلال نفس الفترة. كذلك الأمر في قطاع غزة، إذ يلاحظ انخفاض نسبة المستخدمين بأجر بين الربعين الثالث والرابع بنحو نقطتين مئويتين مقابل ارتفاع نسبة العاملين لحسابهم بنحو نقطة مئوية واحدة (انظر الجدول 2-4).

المقارنة السنوية

ارتفعت نسبة المشاركة في الأراضي الفلسطينية من 43.6 في العام 2013 إلى 45.8 في العام 2014. وجاء هذا نتيجة ارتفاعها بمقدار 1.6 نقطة مئوية في الضفة و3.2 نقطة في القطاع. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الذكور في قطاع غزة مقارنة بالضفة (68.2% مقارنة مع 73.4%). وقد انعكس ارتفاع نسبة المشاركة خلال العام 2014 في ازدياد عدد العاملين بنسبة 3.6% مقارنة مع العام 2013 (من 885 ألف عامل خلال العام 2013 إلى 917 ألف عامل خلال العام 2014). وجاءت معظم الزيادة لمن يعمل لحسابه (انظر جدول 2-4). كما توزع العاملون بين 61% في الضفة الغربية، و27% في غزة، ونحو 12% في إسرائيل والمستعمرات.

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2013- 2014 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
كلا الجنسين										
الضفة الغربية	45.0	44.4	44.9	45.7	45.0	47.2	46.4	46.3	46.4	46.6
قطاع غزة	40.5	40.4	41.4	42.4	41.2	44.8	45.2	42.8	44.9	44.4
الضفة والقطاع	**43.4**	**43.0**	**43.6**	**44.5**	**43.6**	**46.3**	**46.0**	**45.0**	**45.8**	**45.8**
ذكور										
الضفة الغربية	71.3	70.9	71.3	71.6	71.3	73.8	73.4	73.6	72.9	73.4
قطاع غزة	65.0	64.8	66.4	67.1	65.8	68.5	69.0	66.0	69.5	68.2
الضفة والقطاع	**69.0**	**68.7**	**69.5**	**70.0**	**69.3**	**71.9**	**71.8**	**70.8**	**71.6**	**71.5**
إناث										
الضفة الغربية	18.0	17.3	17.8	19.0	18.0	19.8	19.0	18.3	19.2	19.1
قطاع غزة	15.4	15.4	15.8	17.2	16.0	20.5	20.8	19.0	19.7	20.0
الضفة والقطاع	**17.1**	**16.6**	**17.1**	**18.3**	**17.3**	**20.1**	**19.7**	**18.5**	**19.4**	**19.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2013- 2014

مكان العمل	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
القوة البشرية (ألف)	2,615	2,638	2,661	2,684	2,649	2,708	2,728	2,754	2,777	2,742
القوى العاملة	1,134	1,133	1,161	1,194	1,155	1,254	1,254	1,239	1,273	1,255
عدد العاملين (ألف)	862	900	886	893	885	926	926	880	936	917
الضفة الغربية (%)	58.5	58.3	57.8	59.6	58.6	59.9	61.1	62.4	61.0	61.1
قطاع غزة (%)	30.7	31.0	30.5	28.5	30.2	28.2	27.0	25.7	27.7	27.2
إسرائيل والمستوطنات (%)	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال العام 2014، مستوعباً 66.2% من مجمل العاملين. وفي قطاع غزة أيضاً، فإن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي مستوعباً أكثر من نصف العاملين هناك. على الرغم من أن نسبة العاملين في القطاع العام في غزة تفوق نظيرتها في الضفة الغربية (41.5% مقارنة مع 16% فقط).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب المنطقة والقطاع 2013- 2014 (%)

القطاع	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
فلسطين										
قطاع عام	23.6	22.5	22.9	23.1	23.0	22.9	22.4	23.5	22.9	22.9
قطاع خاص	62.4	63.6	62.4	62.4	62.7	62.2	62.7	61.5	62.5	62.3
قطاعات أخرى	3.2	3.2	3.0	2.8	3.1	3.0	3.0	3.1	3.3	3.1
إسرائيل ومستوطنات	10.8	10.7	11.7	11.7	11.2	11.9	11.9	11.9	11.3	11.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية										
قطاع عام	16.6	16.4	17.1	16.4	16.6	15.9	15.6	15.8	16.5	16.0
قطاع خاص	66.1	66.4	64.3	65.4	65.5	65.7	66.4	66.5	66.3	66.2
قطاعات أخرى	1.7	1.7	1.8	1.8	1.8	1.8	1.7	1.7	1.6	1.7
إسرائيل ومستوطنات	15.6	15.5	16.8	16.4	16.1	16.6	16.3	16.0	15.6	16.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
قطاع عام	39.3	36.2	36.2	39.5	37.8	40.5	40.7	45.7	39.6	41.5
قطاع خاص	54.2	57.3	58.2	55.1	56.2	53.6	52.8	47.0	52.8	51.7
قطاعات أخرى	6.5	6.5	5.6	5.4	6.0	5.9	6.5	7.3	7.6	6.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

أما فيما يتعلق بالحالة الوظيفية، يشير الجدول (2-4) إلى انخفاض طفيف في نسبة العاملين بأجر في الأراضي الفلسطيني. وجاء هذا نتيجة انخفاض نسبة العاملين بأجر في الضفة الغربية بنحو 2.0%، وارتفاعها بنحو 3.3% في قطاع غزة بين العامين. كما يلاحظ انخفاض نسبة العاملين من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر في قطاع غزة إلى 3.1% في العام 2014 مقارنة مع 5.2% خلال العام الذي سبقه.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين حسب الحالة الوظيفية والمنطقة لأرباع الأعوام 2013- 2014 (%)

المنطقة والحالة العملية	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
الضفة الغربية										
صاحب عمل	7.5	7.1	7.1	6.8	7.1	6.7	6.5	7.1	7.1	7.4
يعمل لحسابه	17.5	18.4	18.8	18.9	18.4	18.6	19.5	18.8	20.4	19.5
مستخدم بأجر	67.6	65.8	65.9	64.6	65.9	67.6	66.9	66.1	64.2	64.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	7.4	8.7	8.2	9.7	8.6	7.1	7.1	8.0	8.3	8.5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
صاحب عمل	3.3	4.2	5.2	3.6	4.1	7.5	7.6	3.7	3.8	3.9
يعمل لحسابه	15.8	16.3	18.5	19.1	17.4	18.8	20.2	15.9	17.1	17.3
مستخدم بأجر	75.1	72.9	71.6	73.8	73.3	64.8	63.5	77.2	75.2	75.7
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	5.8	6.6	4.7	3.5	5.2	8.9	8.7	3.2	3.9	3.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
فلسطين										
صاحب عمل	6.2	6.2	6.5	5.9	6.2	4.5	3.5	6.2	6.2	6.4
يعمل لحسابه	17.0	17.8	18.7	19.0	18.1	18.3	17.6	18.1	19.5	18.9
مستخدم بأجر	69.9	68.0	67.6	67.2	68.2	74.6	76.1	69.0	67.3	67.7
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	6.9	8.0	7.2	7.9	7.5	2.6	2.8	6.7	7.0	7.0
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

تشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الثالث والرابع 2014 (وهذا يعود على الأرجح إلى التحولات الموسمية)، مع تغير طفيف على المستوى السنوي بين العامين 2013 و2014 (انظر الجدول 2-5). على سبيل المثال، رغم الارتفاع في نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة في قطاع غزة خلال الربع الرابع 2014 مقارنة مع الربع الذي سبقه بنحو 55.2%، إلا أن النسبة بقيت على حالها بين العامين ككل. من جهة أخرى، يلاحظ انخفاض نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد في قطاع غزة بشكل كبير، من 7% إلى 2% فقط بين العامين، وهذا يعود على القيود الصارمة المفروضة على دخول مواد البناء إلى القطاع على امتداد العام 2014.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2013- 2014 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
فلسطين										
الزراعة والصيد والحراجة	9.6	11.2	10.3	11.0	10.5	10.2	11.2	9.3	10.8	10.4
محاجر وصناعة تحويلية	13.5	12.3	11.3	11.6	12.2	12.4	12.8	12.7	12.4	12.6
البناء والتشييد	15.0	15.7	16.4	15.2	15.6	14.9	15.0	16.0	15.1	15.3
التجارة والمطاعم والفنادق	18.5	19.0	20.6	20.4	19.6	21.1	20.2	19.4	20.0	20.2
النقل والتخزين والاتصالات	6.7	6.6	6.4	6.0	6.4	5.7	5.1	5.0	5.9	5.4
خدمات وغيرها	36.7	35.2	35.0	35.8	35.7	35.7	35.7	37.6	35.8	36.1
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الضفة الغربية										
الزراعة والصيد والحراجة	10.3	12.2	11.2	12.1	11.5	10.6	11.7	10.5	11.5	11.1

النشاط الاقتصادي والمنطقة	الربع الأول 2013	الربع الثانى 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثانى 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
محاجر وصناعة تحويلية	16.8	15.2	14.1	14.4	15.1	15.3	15.6	15.5	15.3	15.4
البناء والتشييد	18.6	18.9	20.5	19.2	19.3	19.7	19.8	21.1	20.2	20.2
التجارة والمطاعم والفنادق	19.0	19.3	20.4	20.4	19.8	21.5	20.5	19.9	20.5	20.6
النقل والتخزين والاتصالات	5.7	6.0	5.2	5.6	5.6	5.3	4.8	4.6	5.4	5.0
خدمات وغيرها	29.6	28.4	28.6	28.3	28.7	27.6	27.6	28.4	27.1	27.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
الزراعة والصيد والحراجة	8.2	9.2	8.3	8.0	8.4	9.4	10.0	5.8	9.0	8.6
محاجر وصناعة تحويلية	6.2	5.7	4.9	4.4	5.3	4.9	5.3	4.7	4.8	4.9
البناء والتشييد	6.9	8.7	7.0	5.2	7.0	2.6	2.2	1.3	1.8	2.0
التجارة والمطاعم والفنادق	17.3	18.3	21.0	20.4	19.2	20.2	19.5	18.3	18.6	19.2
النقل والتخزين والاتصالات	8.9	7.9	9.2	7.1	8.3	6.6	6.0	6.1	7.4	6.6
خدمات وغيرها	52.5	50.2	49.6	54.9	51.8	56.3	57.0	63.8	58.4	58.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013–2014. رام الله– فلسطين.

2–2 البطالة

الربع الرابع

انخفض معدل البطالة في فلسطين إلى 26.5% خلال الربع الرابع 2014 مقارنة مع 29.0% خلال الربع الثالث من نفس العام، وهو الربع الذي شهد العدوان الإسرائيلي والحرب الطويلة على قطاع غزة. يلاحظ أن الانخفاض خلال الربع الرابع 2014 جاء نتيجة انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة بمقدار 5 نقاط مئوية، وانخفاضه في الضفة الغربية بمقدار نقطتين مئويتين. أما بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، فيلاحظ ارتفاع معدل البطالة في فلسطين بمقدار 1.3 نقطة مئوية، نتيجة انخفاضه في الضفة بمقدار 0.8 نقطة مئوية وارتفاعه في القطاع بنحو 4.3 نقاط مئوية (انظر الجدول 2–6).

جدول 2–6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2013 – 2014 (%)

المنطقة والجنس	الربع الأول 2013	الربع الثانى 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثانى 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
فلسطين										
ذكور	21.2	17.6	20.3	23.1	20.6	23.3	22.6	25.8	23.8	23.9
إناث	35.3	33.6	37.8	33.5	35.0	36.5	39.4	41.5	36.5	38.4
المجموع	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**	**26.2**	**26.2**	**29.0**	**26.5**	**26.9**
الضفة الغربية										
ذكور	18.6	14.9	16.8	16.9	16.8	15.9	13.2	16.7	15.2	15.2
إناث	27.4	25.1	28.2	23.2	25.9	27.1	26.9	29.6	26.0	27.4
المجموع	**20.3**	**16.8**	**19.1**	**18.2**	**18.6**	**18.2**	**16.0**	**19.2**	**17.4**	**17.7**
قطاع غزة										
ذكور	26.3	22.7	26.9	34.8	27.8	37.4	40.1	43.5	39.6	40.1
إناث	51.6	50.4	56.7	53.4	53.1	52.4	59.3	61.5	54.3	56.8
المجموع	**31.0**	**27.9**	**32.5**	**38.5**	**32.6**	**40.8**	**44.5**	**47.4**	**42.8**	**43.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013–2014. رام الله– فلسطين.

المقارنة السنوية

بلغ معدل البطالة في عام 2014 26.9% (17.7% في الضفة الغربية و43.9% في قطاع غزة). ويزيد هذا المعدل بمقدار 3.5 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2013. جاء ذلك على خلفية ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة خلال عام 2014 بحوالي 11 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2013.

- أنها مرتفعة جداً في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 43.6%، مقارنة مع متوسط إجمالي يبلغ 26.9%. وهذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

ومن أهم مواصفات البطالة في العام 2014 ما يلي:

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2013- 2014 (%)

الفئات العمرية	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
كلا الجنسين										
24-15	40.9	37.0	42.6	43.2	41.0	42.1	41.2	46.8	44.5	43.6
34-25	25.2	22.0	25.5	27.9	25.2	29.4	31.0	32.2	29.8	30.6
44-35	13.1	11.4	11.3	12.7	12.1	14.9	14.4	16.6	13.5	14.8
54-45	14.5	10.0	10.5	13.4	12.1	13.9	14.1	17.1	14.8	15.0
+55	9.9	6.8	10.1	10.9	9.4	12.7	12.0	9.2	8.3	10.6
المجموع	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**	**26.2**	**26.2**	**29.0**	**26.8**	**26.9**
ذكور										
24-15	36.9	32.4	37.7	40.5	36.9	38.9	36.8	42.7	41.4	39.9
34-25	18.1	14.9	17.8	21.4	18.1	21.8	23.0	24.5	22.9	23.0
44-35	12.8	11.0	11.0	12.8	11.9	13.9	12.6	16.3	12.9	13.9
54-45	16.8	10.9	11.8	15.0	13.6	15.3	15.6	18.7	16.0	16.4
+55	11.5	8.1	12.0	13.3	11.2	15.3	13.9	11.0	9.7	12.5
المجموع	**21.2**	**17.6**	**20.3**	**23.1**	**20.6**	**23.3**	**22.6**	**25.8**	**23.8**	**23.9**
الإناث										
24-15	64.4	65.2	69.3	59.5	64.7	60.1	64.0	66.4	60.3	62.8
34-25	48.1	45.8	50.8	47.3	48.0	51.0	54.8	55.8	50.5	53.0
44-35	14.3	12.9	12.7	12.6	13.1	18.9	20.7	17.8	15.7	18.2
54-45	4.1	6.1	4.4	6.6	5.3	8.8	8.5	10.1	9.7	9.2
+55	2.2	-	-	-	0.5	2.9	3.9	0.3	1.7	2.3
المجموع	**35.3**	**33.6**	**37.8**	**33.5**	**35.0**	**36.5**	**39.4**	**41.5**	**36.5**	**38.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

- أنها تتركز في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 28.1% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي تعليم، بينما 19.1% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر، ولكن الأمر معكوس عند الإناث. إذ في حين تنخفض البطالة بين الذكور مع ارتفاع التعليم، إلا أنها ترتفع مع ازدياد التعليم عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 50.6% بينما ينخفض إلى 3.6% للواتي لا يملكن أي تعليم.

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2013- 2014 (%)

عدد السنوات الدراسية	الربع الأول 2013	الربع الثاني 2013	الربع الثالث 2013	الربع الرابع 2013	العام 2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	العام 2014
كلا الجنسين										
0	18.5	6.2	10.2	16.8	13.0	15.7	10.0	18.2	18.6	15.3
6-1	21.3	15.7	20.0	22.2	19.8	25.3	24.8	29.5	23.8	25.8
9-7	21.8	19.5	21.7	23.8	21.7	23.0	23.0	27.3	25.2	24.6
12-10	21.6	18.6	20.1	23.5	21.0	23.5	22.8	25.7	24.3	24.1
+13	28.3	25.0	29.5	28.7	27.9	30.9	32.2	33.2	30.0	31.6
المجموع	**23.9**	**20.6**	**23.7**	**25.2**	**23.4**	**26.2**	**26.2**	**29.0**	**26.5**	**26.9**
ذكور										
0	26.2	14.1	23.4	35.2	25.3	27.5	22.8	30.3	32.2	28.1
6-1	24.3	17.5	22.3	26.1	22.6	29.2	28.4	32.5	26.7	29.2
9-7	23.2	20.4	23.0	25.4	23.0	24.5	23.7	28.7	26.8	25.9
12-10	22.0	18.9	20.5	24.5	21.5	24.1	23.0	26.5	24.8	24.6
+13	17.1	13.3	17.0	17.8	16.4	18.8	18.9	19.7	18.9	19.1
المجموع	**21.2**	**17.6**	**20.3**	**23.1**	**20.6**	**23.3**	**22.6**	**25.8**	**23.8**	**23.9**
إناث										
0	10.9	-	-	1.7	2.8	6.0	0.0	4.6	4.1	3.6
6-1	2.6	3.6	3.9	1.6	2.8	5.8	5.1	9.1	6.8	6.5
9-7	5.1	9.7	4.0	6.3	6.4	9.1	15.0	10.9	9.4	11.1
12-10	16.9	15.2	14.6	12.1	14.7	17.7	20.7	16.1	19.3	18.6
+13	46.7	45.2	49.9	46.1	47.0	49.7	52.4	53.3	47.1	50.6
المجموع	**35.3**	**33.6**	**37.8**	**33.5**	**35.0**	**36.5**	**39.4**	**41.5**	**36.5**	**38.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يسجّل الجدول 2-9 توزّع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. وبلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 33.9% في العام 2014؛ بزيادة ملحوظة عن النسبة في العام السابق (30.2%). يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى نسبة بطالة خلال العام 2014. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 9.7%، (أي أنه من بين 100 خريج كان هنالك حوالي 10 عاطلين عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين أعلى نسبة بطالة عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت حوالي 50.8% خلال العام 2014. كما كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 36.9%.

2-4 الأجر وساعات العمل

الربع الرابع

طرأ ارتفاع طفيف على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية، وانخفاض ملحوظ على الأجر في قطاع غزة بنحو 5.4% بين الربعين الثالث والرابع 2014. وارتفع متوسط الأجر اليومي للعاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 2.6% خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 1.3% وأيضاً ارتفاع متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 2.6%، وارتفاع بنحو 6.2% للعاملين في إسرائيل والمستعمرات خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10).

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2013 -2014 (%)

التخصص	العام 2013		الربع الرابع 2014		العام 2014	
	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون
علوم تربوية وإعداد معلمين	57.3	42.7	50.2	49.8	49.2	50.8
علوم إنسانية	66.5	33.5	73.6	26.4	66.5	33.5
العلوم الاجتماعية والسلوكية	65.7	34.3	64.2	35.8	62.3	37.7
الصحافة والإعلام	60.1	39.9	61.5	38.5	63.1	36.9
الأعمال التجارية والإدارية	73.8	26.2	68.7	31.3	68.7	31.3
القانون	91.6	8.4	88.5	511.	90.3	9.7
العلوم الطبيعية	68.0	32.0	60.6	39.4	60.9	39.1
الرياضيات والإحصاء	69.2	30.8	66.7	33.3	62.4	37.6
الحاسوب	67.4	32.6	73.0	27.0	68.6	31.4
الهندسة والمهن الهندسية	75.7	24.3	66.7	33.3	70.8	29.2
العلوم المعمارية والبناء	81.2	18.8	81.0	19.0	77.0	23.0
الصحة	78.9	21.1	77.2	822.	75.6	24.4
الخدمات الشخصية	65.3	34.7	77.9	22.1	61.4	38.6
باقي التخصصات	69.2	30.8	76.7	23.3	72.4	27.6
المجموع	**69.8**	**30.2**	**68.0**	**32.0**	**66.1**	**33.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013-2014. رام الله- فلسطين.

المقارنة السنوية

ارتفع متوسط الأجر اليومي لعمال الضفة الغربية بنسبة 2.1% بين العامين 2013 و2014. كما شهد متوسط أجر عمال قطاع غزة ارتفاعا بنحو 1.3%. وارتفع متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بمقدار 6.8%. انعكست الزيادة الأعلى للأجور في الضفة مقارنة مع غزة خلال العام بزيادة الفجوة بين متوسط الأجر اليومي بينهما، من 25.9 شيكل في 2013 إلى 27 شيكل في 2014. ويشكل متوسط الأجر اليومي في القطاع 70.3% فقط من متوسط الأجر في الضفة. وتجدر الإشارة إلى أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يحصل 50% من العاملين على أجر أعلى منه، ونصفهم الآخر على أجر أدنى منه) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة والضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 67.6% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال العام 2014، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنة السابقة.

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين حسب مكان العمل 2013- 2014

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2013				
الضفة الغربية	42.8	22.4	90.2	80.0
قطاع غزة	36.6	24.2	64.4	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	19.7	182.9	173.1
المجموع	**41.0**	**22.4**	**100.3**	**84.6**
العام 2013				
الضفة الغربية	43.4	22.4	89.0	76.9

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
قطاع غزة	37.6	23.7	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	42.4	19.8	175.6	160.0
المجموع	**41.7**	**22.3**	**97.2**	**80.0**
الربع الأول 2014				
الضفة الغربية	44.2	21.9	90.2	80.0
قطاع غزة	38.3	23.9	61.7	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.1	19.8	182.6	173.1
المجموع	**42.4**	**22.0**	**99.3**	**83.3**
الربع الثاني 2014				
الضفة الغربية	44.7	22.7	90.7	80.0
قطاع غزة	37.3	23.8	61.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.4	20.2	184.3	180.0
المجموع	**42.6**	**22.5**	**99.6**	**80.0**
الربع الثالث 2014				
الضفة الغربية	44.3	22.6	91.2	80.0
قطاع غزة	38.1	23.8	69.9	65.4
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.0	189.2	180.0
المجموع	**42.9**	**22.3**	**107.4**	**90.0**
الربع الرابع 2014				
الضفة الغربية	43.4	22.9	91.4	80.0
قطاع غزة	37.2	24.0	66.1	56.5
إسرائيل والمستوطنات	41.9	19.8	194.2	192.3
المجموع	**41.6**	**22.6**	**101.9**	**84.6**
العام 2014				
الضفة الغربية	44.1	22.5	90.9	80.0
قطاع غزة	37.7	23.9	63.9	54.1
إسرائيل والمستوطنات	42.6	20.0	187.5	180.0
المجموع	**42.4**	**22.4**	**101.8**	**84.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2015، مسح القوى العاملة، 2013–2014. رام الله– فلسطين.

2-5 اعلانات الوظائف الشاغرة[5]

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2014 الإعلان عن 1,024 وظيفة شاغرة، بارتفاع 1.3% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 2–11). ومن الجدير ذكره أن هناك 16 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع الفرص المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[6].

المقارنة السنوية

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2014، 3,892 وظيفة شاغرة مسجلاً ارتفاعاً مقداره 22.7% مقارنة مع العام 2013. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة التوظيف في جميع القطاعات. (أنظر جدول 2–11) واستحوذ قطاع المنظمات الأهلية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها خلال العام 2014 بنسبة 49%. يليه القطاع الخاص بنسبة 37.8%، أما القطاع الحكومي فقد كانت حصته 13.2% فقط.

[5] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من صحيفة القدس ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

[6] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 56.1%، في حين كانت حصة كل من جنوب وشمال الضفة 14.2% و13.5% على التوالي. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته 16.2%. وكان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 70.5%، في حين كان الطلب على درجات الماجستير فأعلى 8.8%، دبلوم 11.8%، ثانوية عامة فأقل 8.9% (انظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2013 وأرباع العام 2014

	العام 2013	العام 2014				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	**1,310**	358	454	414	245	**1,471**
القطاع العام	**432**	99	150	137	129	**515**
المنظمات غير الحكومية	**1,431**	419	377	460	650	**1,906**
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	**418**	133	132	96	164	**525**
وسط الضفة	**1,892**	505	616	647	417	**2185**
جنوب الضفة	**412**	107	124	171	150	**552**
قطاع غزة	**451**	131	109	97	293	**630**
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	**209**	**133**	**63**	77	69	**342**
بكالوريوس	**2,244**	**505**	**741**	741	757	**744,2**
دبلوم	**297**	**107**	**92**	124	137	**460**
أقل من ذلك	**424**	**131**	**85**	69	61	**346**
المجموع						
	3,173	**876**	**981**	011,1	1,024	**3,892**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من صحيفة القدس ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 35.7%، يليه الطلب على العلوم التطبيقية بنسبة 20.9%، ثم الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسبة 19%، بينما بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الطبية والصحية نحو 12.3%، والتخصصات والمهن الأخرى 12.2%. (أنظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال العام 2014

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية	28	129	267	8	4	43	479
علوم إنسانية واجتماعية	116	112	348	4	36	123	739
علوم تطبيقية	150	305	167	6	34	151	813
علوم إدارية واقتصادية	142	541	529	23	18	135	388,1
أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	51	310	70	6	2	34	473
المجموع	**487**	**1,397**	**1,381**	**47**	**94**	**486**	**3,892**

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من صحيفة القدس ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 3: في دراسة لبنك إسرائيل: عمال الضفة في إسرائيل استقرار أكبر وامتيازات أقل!

ضمّن بنك إسرائيل في تقريره السنوي لعام 2014 ملحقاً صغيراً عن أوضاع عمال الضفة الغربية الذين يعملون في إسرائيل وفي المستعمرات.[7] واعتمد الملحق أساسا على المعلومات التي يوفرها مسح القوى العاملة الذي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل دوري، إلى جانب بعض المعلومات المستمدة من مصلحة الضرائب الإسرائيلية.[8]

يستفاد من أرقام مسح القوى العاملة أن عدد عمال الضفة الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 92 ألف شخص في العام 2014 (باستثناء العمال الفلسطينيين من القدس الشرقية الذين يحملون الهوية الزرقاء الذين بلغ عددهم نحو 18,700 شخص). وتوزع هذا الرقم بين 59 ألف شخص يعملون بتصاريح عمل ونحو 33 ألف دون تصاريح.

ارتفع عدد عمال الضفة (دائما باستثناء حملة الهوية الزرقاء) في إسرائيل والمستعمرات بمقدار الضعف بين 2010 و2014، وكان معدل الزيادة أعلى لدى العاملين بدون تصاريح (120%) منه عند العاملين بتصاريح عمل (90%). وتشير المعلومات أن نحو نصف عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات كانوا يعملون في قطاع التشييد في العام 2013، وأن كامل زيادة العمالة في هذا القطاع خلال العامين المنصرمين جاءت من ارتفاع عدد عمال الضفة، نظراً لثبات أعداد العمال الإسرائيليين والعمال الأجانب في القطاع خلال الفترة. وفي حين لم تتجاوز نسبة عمال الضفة إلى إجمالي عدد العاملين في إسرائيل 2.2%، فإن هذه النسبة ترتفع إلى 15.3% في قطاع البناء والإنشاءات. ويذكر البحث، دون توفير دلائل أو تحليل معمق، أن "زيادة العمالة الفلسطينية في قطاع الإنشاءات تقلص من حوافز الاستثمار في رأس المال والاستثمار في تطوير التكنولوجيا وفي تدريب وتأهيل قوة العمل".

تطرق البحث إلى ثلاثة اصعده مهمة بالعلاقة مع تشغيل عمال الضفة في إسرائيل والمستعمرات:

أولاً، إن هناك درجة استقرار أعلى في العلاقة بين عمال الضفة (الذين يحملون تصاريح عمل) وأرباب العمل الإسرائيليين. إذ في حين بلغت نسبة عمال الضفة الذين يعملون مع نفس رب العمل الإسرائيلي لمدة سنتين متواصلتين فأكثر نحو الثلث فقط في العام 2006، فإن النسبة ارتفعت إلى ما يقارب من الثلثين في العام 2006. كذلك إرتفع متوسط عدد الأشهر التي عمل بها عمال الضفة في كل سنة في إسرائيل وقارب مستواه لدى العمال الإسرائيليين (انظر الجدول 1). كما تشير الأرقام إلى أن أرباب العمل الإسرائيليين باتوا يفضلون الاحتفاظ بعمال الضفة حتى خلال الأزمات الاقتصادية والأمنية. ويعزي البحث تحبيذ تشغيل عمال الضفة والاستقرار النسبي في ذلك إلى عدم قيام السلطات الإسرائيلية بتقييد دخول العمال خلال فترات المواجهات وفترات الحرب على قطاع غزة.

ثانياً، إن عدداً محدوداً جداً من عمال الضفة الذين يعملون بتصاريح في إسرائيل لديهم عقود عمل كتابية مع أرباب العمل (2% فقط في العام 2013 تبعاً لمسح القوى العاملة). وبالتالي فإن عددا محدودا ًمنهم يحصل على كامل الحقوق التي ينص عليها القانون، مثل تعويضات التقاعد وتعويض أيام المرض والإجازات المدفوعة. ويوثق البحث هذا اعتماداً على تقرير لمراقب الدولة الإسرائيلي في العام 2014 بعنوان *"تشغيل العمال الفلسطينيين في قطاع التشييد الإسرائيلي"* الذي يذكر بوضوح ويوثق عدم حصول العمال الفلسطينيين على كامل حقوقهم. ويشير البحث إلى أن هذا يعود جزئياً إلى جهل عمال الضفة بحقوقهم الكاملة وان حملات التوعية بهذه الحقوق يمكن أن تساعد في هذا المجال.[9]

---

7 http://www.bankisrael.gov.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/030315-PalestinianEmployment.aspx

8 يجدر التنويه أن مسح القوى العاملة يتم في أسبوع واحد من كل شهر، وأن الأرقام السنوية التي يتم الابلاغ عنها هي متوسط مجموع الأرقام الشهرية. هذا يعني أنه إذا قام احد العمال الفلسطينيين بالعمل أسبوعاً واحداً فقط في الشهر في إسرائيل فإن هناك احتمال 25% أن يتم تضمينه في الأرقام بين العمال الذين يعملون في إسرائيل في هذا الشهر، وبالتالي في متوسط الأرقام السنوية. ويشير البحث إلى أن اختلاف طرق الحساب يؤدي إلى تباين في أعداد العمال بين المصادر الفلسطينية والإسرائيلية.

9 من اجل معلومات حول الاستقطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل وأين تذهب هذه الاستقطاعات، والأسباب وراء منح القانون عمال الضفة والقطاع حقوقاً مكافئة لحقوق العمال الإسرائيليين انظر *المراقب* العدد 33 (شهر آب 2013).

جدول 1: استقرار عمالة عمال من الضفة في إسرائيل
(العمال الذكور الذين تم التبليغ عن أجورهم لمصلحة الضرائب الإسرائيلية)

		2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة العمال الذين يعملون في الشركة ذاتها لمدة سنتين أو أكثر في أماكن العمل التي تشغّل عمال من الضفة إلى جانب إسرائيليين (%)	عمال من الضفة	33	52	59	60	60	67	67
	إسرائيليون	73	74	75	59	74	78	72
متوسط عدد أشهر العمل في السنة للعمال في أماكن العمل التي تشغّل عمال من الضفة إلى جانب إسرائيليين	عمال من الضفة	5.9	7.8	8.2	8.6	8.7	8.7	8.5
	إسرائيليون	6.8	7.1	7.2	8.5	7.3	7.5	8.2

ثالثاً، إن الفجوة بين أجور العمال الإسرائيليين وعمال الضفة الذين يعملون جنباً إلى جنب واسعة وبشكل ملفت للنظر. يسجل الجدول 2 الأجر الشهري للعمال الإسرائيليين وعمال الضفة تبعاً لعدد سنوات الأقدمية في مكان العمل. على سبيل المثال، يبلغ متوسط اجر عامل الضفة في سنة توظيفه الأولى 3,700 شيكل شهرياً. أما العامل الذي توظف في العام 2006 (أي الذي بات لديه 7 سنوات أقدمية واستمرار في مكان العمل مع حلول العام 2012) فإن راتبه يبلغ 4,200 شيكل بالمتوسط.

جدول 2: أجور عمال الضفة والعمال الإسرائيليين (شيكل شهرياً)
(العمال الذكور الذين تم التبليغ عن أجورهم لسلطة الضرائب الإسرائيلية في أماكن العمل التي تشغّل عمال من الضفة وعمال إسرائيليين).

الأقدمية في مكان العمل (سنة)	1	2	3	4	5	6	7
سنة بدء العمل	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
متوسط أجر العامل من الضفة	3,700	3,900	4,000	4,000	4,100	4,100	4,200
متوسط أجر العامل الإسرائيلي	8,600	9,100	9,500	10,000	10,400	10,800	10,900

ملاحظه: اجر العامل الإسرائيلي في أماكن العمل التي توظف عمالاً من الضفة أيضا (شركات التشييد على الأغلب) اقل من اجر نظيره الإسرائيلي في الشركات التي لا توظف عمال من الضفة بمقدار 16%.

يوضح الجدول 2 أن الأجر الشهري للعامل الإسرائيلي يبلغ تقريباً ضعفين ونصف الأجر الشهري للعامل الفلسطيني من الضفة، بغض النظر عن سنوات الاقدمية.

يذكر البحث أن هذا الفرق قد يعزى إلى التباين في عدد ساعات العمل اليومية بين العمال من الضفة والإسرائيليين في هذه الشركات، إذ أن عمال الضفة يعملون ساعات أقل من نظرائهم الإسرائيليين (29.1 ساعة في الأسبوع للضفاويين مقابل 37.1 ساعة عمل للإسرائيليين). ولكن، حتى عند اخذ هذا الفرق بعين الاعتبار فإن التباين في الأجر بالساعة بينهما يبقى بمقدار الضعف. أمر آخر يتوجب أخذه بعين الاعتبار، والذي يمكن أن يفسر جزءاً من التباين في الأجور، هو الاختلاف في طبيعة الوظائف والتخصصات والمؤهلات. وهو أمر لم يقدم البحث معلومات حوله لتحديد مقدار التمييز المبرر والتمييز غير المبرر في الأجور بين الإسرائيليين وعمال الضفة.

3- المالية العامة

شهد أداء المالية العامة خلال الربع الرابع من العام 2014 وخلال العام كله مجموعة من التطورات سوف نتناولها بالتفصيل في هذا الجزء من المراقب. وسيتم تناول التطورات في الربع الرابع أولا، ثم في السنة بكاملها في كل فقرة من الفقرات اللاحقة.

يستعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة الحكومة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2014 مقارنةً مع الأرباع السابقة للعام الحالي 2014 والأرباع المناظرة للعام 2013.

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للحكومة الفلسطينية خلال الفترة الربع الرابع 2013- الربع الرابع 2014

(مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**3,317.0**	**3,633.2**	**3,218.5**	**4,247.5**	**3,254.0**	**13,276.1**	**14,353.2**
إجمالي الإيرادات العامة (صافي)	**2,361.8**	**2,837.7**	**2,362.9**	**2,726.4**	**2,023.9**	**8,361.0**	**9,950.9**
الإيرادات الضريبية	550.1	848.9	468.7	401.7	429.4	2,157.3	2,148.7
الإيرادات غير الضريبية	183.3	276.0	242.8	216.8	230.0	921.3	965.6
إيرادات مقاصة	1,693.4	1,825.7	1,856.2	2,253.8	1,382.2	6,089.0	7,317.9
ارجاعات ضريبية (-)	65.0	112.9	204.8	145.9	17.7	806.6	481.3
المنح والمساعدات الخارجية	**955.2**	**795.5**	**855.6**	**1,521.1**	**1,230.1**	**4,915.1**	**4,402.3**
لدعم الموازنة	802.2	631.5	690.1	1,347.7	1,006.8	4,531.6	3,676.1
لدعم المشاريع التطويرية	153.0	164.0	165.5	173.4	223.3	383.5	726.2
إجمالي النفقات العامة	**2,931.2**	**3,097.7**	**2,994.0**	**3,902.8**	**2,866.3**	**12,342.4**	**12,860.8**
النفقات الجارية، ومنها:	**2,801.2**	**2,904.3**	**2,932.2**	**3,806.5**	**2,631.4**	**11,735.0**	**12,274.4**
الأجور والرواتب	1,599.6	1,615.6	1,662.0	2,045.2	1,443.7	6,548.2	6,766.5
نفقات غير الأجور	990.3	1,076.7	982.7	1,475.8	950.3	4,426.9	4,485.5
صافي الإقراض	211.3	212.0	287.5	285.5	237.4	759.9	1,022.4
النفقات التطويرية	**130.0**	**193.4**	**61.8**	**96.3**	**234.9**	**607.4**	**586.4**
ممولة من قبل الخزينة	(23.0)	29.4	(103.7)	(77.1)	11.6	223.9	(139.8)
ممولة من قبل الدول المانحة	153.0	164.0	165.5	173.4	223.3	383.5	726.2
الرصيد الجاري	**(439.4)**	**(66.6)**	**(569.3)**	**(1,080.1)**	**(607.5)**	**(3,374.0)**	**(2,323.5)**
الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(569.4)**	**(260.0)**	**(631.1)**	**(1,176.4)**	**(842.4)**	**(3,981.4)**	**(2,909.9)**
الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**385.8**	**535.5**	**224.5**	**344.7**	**387.7**	**933.7**	**1,492.4**
صافي التمويل من المصارف المحلية	**(143.8)**	**(523.1)**	**191.6**	**(197.5)**	**22.3**	**(895.0)**	**(506.7)**
المتبقي	**(242.0)**	**(152.8)**	**122.5**	**(166.3)**	**178.5**	**(38.7)**	**(18.1)**
بنود تذكيرية							
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون شيكل)	**11,680.4**	**11,530.4**	**11,631.4**	**10,917.0**	**11,479.4**	**44,985.7**	**45,558.1**
المتأخرات الحكومية (مليون شيكل)	**640.6**	**463.4**	**779.0**	**439.5**	**1097.7**	**1693.4**	**2779.4**
متوسط سعر الصرف (شيكل لكل دولار)	**3.52**	**3.51**	**3.47**	**3.51**	**3.81**	**3.61**	**3.57**

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و2014: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

الأرقام بين الأقواس هي ذات إشارة سالبة

3-1 الإيرادات العامة والمنح

الربع الرابع

إجمالي الإيرادات العامة الصافية

شهد الربع الرابع من العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في إجمالي الإيرادات العامة الصافية بنحو 25.8 % مقارنة مع الربع السابق، لتبلغ حوالي 2 مليار شيكل. يعود هذا إلى تراجع المتحصلات من إيرادات المقاصة، التي تستحوذ بدورها على حصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة الصافية (نحو 68.3%).

تراجعت إيرادات المقاصة خلال الربع الرابع من عام 2014 ومقارنةً بالربع السابق بنحو 38.7% لتبلغ نحو 1.4 مليار شيكل. وكانت أيضاً أقل بنحو 18.4% مقارنةً بالربع المناظر من العام 2013. وقد ساهمت إيرادات المقاصة (وفقاً للأساس النقدي) بتغطية نحو 52.5% من النفقات الجارية[10]. ويعود التراجع في إيرادات المقاصة إلى قيام إسرائيل بحجز ما قيمته 491.6 مليون شيكل من مستحقات هذا البند بعد إعلان السلطة الفلسطينية نيتها التوجه لملاحقة إسرائيل قانونياً في المحافل الدولية.

أما الإيرادات الضريبية المحلية، والتي شكلت خلال الربع الرابع 2014 نحو 21.2% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية، فقد ارتفعت بنحو 7% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 429.4 مليون شيكل، ويعود الارتفاع في متحصلات هذا البند إلى عدة عوامل: (1) ارتفاع إيرادات ضريبة القيمة المضافة بنحو 9.2% بعد قيام وزارة المالية خلال 2014 بتطبيق خصم ضريبي قدره 8% على ضريبة القيمة المضافة المدفوعة مسبقاً[11]. (2) ارتفاع عائدات الجمارك خارج نطاق بند المقاصة بنحو 25.2% لتبلغ نحو 80.6 مليون شيكل. (3) ارتفاع عائدات مكوس السجائر بنحو 16.9%. وتشكل هذه البنود في مجموعها ثلاثة أرباع الإيرادات الضريبية.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات العامة

(مليون شيكل)

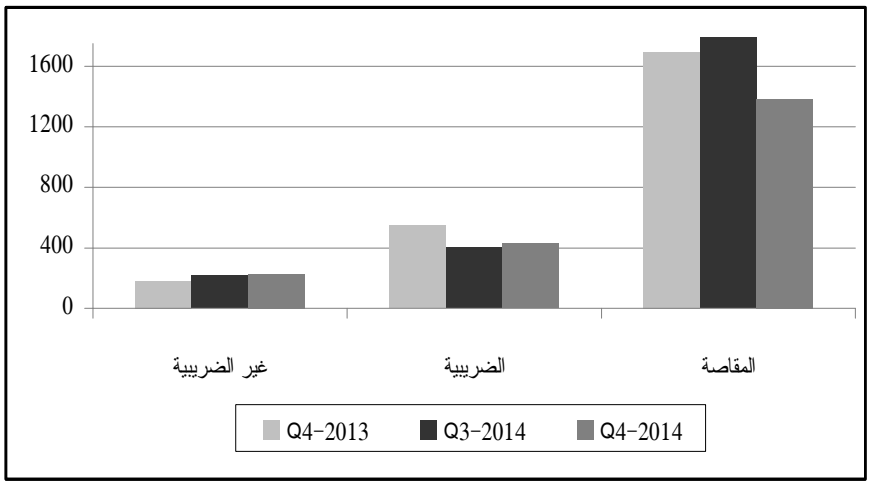

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و2014: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادرا لتمويل.

[10] الأرقام هي على الأساس النقدي. مكونات إيرادات المقاصة على أساس الالتزام واردة في الجدول 3-5 لاحقاً، وهي توضح أن هناك زيادة في إيرادات المقاصة بنحو 4.7% مقارنة بالربع السابق، ونحو 10% مقارنة بالربع المناظر 2013.

[11] بلغ المتحصل من ضريبة القيمة المضافة خارج نطاق بند المقاصة في الربع الرابع من العام 2014 حوالي 178.8 مليون شيكل مقارنةً مع 163.8 مليون شيكل في الربع السابق.

أما الإيرادات غير الضريبية (شكلت نحو 11.3% من إجمالي الإيرادات العامة الصافية كما يوضح الشكل 3-1) فقد شهدت ارتفاعاً بنحو 6.1% لتبلغ حوالي 230 مليون شيكل خلال الربع الرابع 2014 مقارنة بالربع السابق، علماً أن هذه الإيرادات هي عبارة عن رسوم لا تتأثر في أغلبها بشكل مباشر بالأنشطة الاقتصادية. وتشمل هذه الإيرادات: رسوم الطوابع عن الخدمات الصحية وخدمات المحاكم ورسوم تسجيل الأراضي والمركبات والشركات ورسوم التربية وما إلى ذلك، كما تشمل أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني.

المنح والمساعدات الخارجية

شهد الربع الرابع من العام 2014 تراجعاً ملحوظاً في التمويل الخارجي وبنحو 19.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 1.2 مليار شيكل، خُصص منها نحو 81.8% لتمويل الموازنة العامة. وقد جاء هذا التراجع في المساعدات نتيجة لتراجع الدعم العربي حيث أن هذا الربع لم يشهد تحويل أية أموال من أي بلد عربي لخزينة السلطة الفلسطينية (انظر الجدول 3-2). أما من حيث مصدر التمويل، فقد بلغت مساهمة كل من الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) نحو24.8% والبنك الدولي 37.4%.

جدول 3-2: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية

(مليون شيكل)

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
دعم الموازنة	**802.2**	**631.5**	**690.0**	**1,347.6**	**1,006.9**	**4,531.6**	**3,676.0**
منح عربية	551.7	452.5	264.0	747.3	0.0	1,388.4	1,463.8
منح دولية	250.5	179.0	426.0	600.3	1,006.9	3,143.2	2,212.2
التمويل التطويري	**152.8**	**164.0**	**165.5**	**173.4**	**223.3**	**383.3**	**726.2**
إجمالي التمويل الخارجي	**955.0**	**795.5**	**855.5**	**1,521.0**	**1,230.2**	**4,914.9**	**4,402.2**

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و 2014: العمليات المالية – الايرادات والنفقات ومصادر التمويل.

تشير المحصلة النهائية المتعلقة بإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) إلى تراجع بنسبة 23.4% خلال الربع الرابع من عام 2014 مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3.3 مليار شيكل. وكان العامل الرئيسي وراء هذا التراجع الكبير هو انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب حجبها من قبل إسرائيل في نهاية كانون الأول) والمساعدات الخارجية.

جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
إجمالي الإيرادات العامة الصافية (مليون شيكل)	**2,361.8**	**2,837.7**	**2,362.9**	**2,726.4**	**2,023.9**	**8,361.0**	**9,950.9**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	71.2	78.1	73.4	64.2	62.2	63.0	69.3
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	84.3	97.7	80.6	71.6	76.9	71.2	81.1
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	20.2	24.6	20.3	25.0	17.6	18.6	21.8
المنح والمساعدات الخارجية (مليون شيكل)	**955.2**	**795.5**	**855.6**	**1,521.1**	**1,230.1**	**4,915.1**	**4,402.3**
نسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح (%)	28.8	21.9	26.6	35.8	37.8	37.0	30.7
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	34.1	27.4	29.2	40.0	46.7	41.9	35.9
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.2	6.9	7.4	13.9	10.7	10.9	9.7

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و 2014: العمليات المالية – الايرادات والنفقات ومصادر التمويل.

المقارنة السنوية

على العكس من التطورات خلال الربع الرابع 2014، فقد شهد إجمالي الإيرادات العامة الصافية نمواً ملحوظاً في العام 2014 بلغ 19% مقارنة مع العام السابق. وجاء هذا على خلفية ارتفاع بنود إيرادات المقاصة والإيرادات غير الضريبية في حين تراجعت إيرادات المنح والمساعدات الخارجية بمقدار 10.4%.

فيما يتعلق بإيرادات المقاصة فقد ارتفع هذا البند بشكل ملحوظ (بنحو 20.2%) مقارنةً بالعام 2013، ليبلغ نحو 7,318 مليون شيكل. وقد شكل هذا البند بالمعدل ثلاثة أرباع إجمالي الإيرادات المحلية وساهم لوحده في تغطية حوالي 60 بالمائة من الإنفاق الجاري. ويعود الارتفاع في متحصلات هذا البند إلى زيادة البنود الرئيسة المكونة له. فقد ارتفعت إيرادات ضريبة القيمة المضافة خلال العام 2014 بنحو 13% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 2,278.3 مليون شيكل، كما ارتفعت إيرادات الجمارك بنحو 21.6% لتبلغ نحو 2,520.6 مليون شيكل، وكذلك فقد ارتفعت إيرادات المحروقات بنحو 25.6% خلال نفس الفترة لتبلغ نحو 2474.4 مليون شيكل.

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنحو 4.8% خلال العام 2014، مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 965.6 مليون شيكل. وبالرغم من صغر حجم هذا البند، غير أن النمو فيه يُعتبر أمرا إيجابياً كونه يدلل على نجاح الخطوات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق برفع كفاءة التحصيل عموماً خلال السنوات الماضية.

طرأ ارتفاع طفيف على الإيرادات الضريبية بين العامين 2013- 2014، هذا على الرغم من الإجراءات التشجيعية التي أقرتها الحكومة لتسديد الضرائب والحديث المكرر عن ضرورة تحسين الجباية الضريبية.

وقد تم تخصيص نحو 83% من التمويل الخارجي خلال العام لدعم الموازنة العامة، والباقي إلى الإنفاق التطويري. ومن إجمالي قيمة منح وهبات خلال العام (4.4 مليار شيكل) جاء 33% منها من الدول العربية.

أما الإرجاعات الضريبية فقد تراجعت خلال العام 2014 لتبلغ نحو 481.3 مليون شيكل، مقارنة بنحو 806.5 مليون شيكل خلال العام السابق.

3-2 النفقات العامة

الربع الرابع

شهدت النفقات العامة خلال الربع الرابع 2014 تراجعاً كبيراً بنسبة 26.6% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 2.9 مليار شيكل (25% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). ويتكون الإنفاق العام في معظمه من النفقات الجارية (بلغت نحو 91.8%)، في حين شكل الإنفاق التطويري نحو 8.2% من إجمالي الإنفاق العام خلال الربع الحالي.

النفقات الجارية

تراجع الإنفاق الجاري على الاساس النقدي خلال الربع الرابع 2014 بنحو 30.9% مقارنة بالربع السابق وبنحو6.1% مقارنة بالربع المناظر 2013، ليبلغ بذلك حوالي 2.6 مليار شيكل. يتكون الإنفاق الجاري من ثلاثة بنود رئيسة، الأجور والرواتب ونفقات غير الأجور وصافي الإقراض، توزعت لهذا الربع على التوالي بنسب 55% و36% و9% (أنظر الشكل 3-2).

بالنظر إلى التطورات في فاتورة الأجور والرواتب، فقد تراجعت بنحو 29.4% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 1.4 مليار شيكل. وتشير البيانات إلى أن هذا الربع قد شهد عجز الحكومة عن صرف رواتب موظفيها بسبب وقف المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي، حيث بلغ العجز النقدي في سداد رواتب الموظفين لهذا الربع لوحده حوالي 433.1 مليون شيكل، أي ما يعادل 70% من فاتورة الرواتب الشهرية بالمعدل.

أما فيما يتعلق بنفقات غير الأجور، فشأنها شأن فاتورة الرواتب، إذ أدى وقف تحويلات المقاصة خلال هذا الربع إلى خفض هذا البند إلى النصف تقريباً، وأيضاً بالتزامن مع خفض الإنفاق التشغيلي بنحو 2% مقارنة بالربع السابق من العام 2014، علماً أن الإنفاق التشغيلي والنفقات التحويلية يمثلان المكونين الأهم في بند نفقات غير الأجور[12]. تراجعت نفقات غير الأجور، وفقاً للأساس النقدي، خلال الربع بنحو

[12] شكل الإنفاق التشغيلي نحو 49.2% من بند نفقات غير الأجور في حين شكلت النفقات التحويلية نحو 35.8% من إجمالي هذا البند خلال الربع الحالي، في حين شكلت مدفوعات الفائدة المدينة نحو 1% وانحصرت القيمة المتبقية في جزء يسير من الإنفاق الرأسمالي.

35.6% مقارنةً بالربع السابق. وفي هذه الفترة أيضاً تراجع إنفاق الحكومة على بند صافي الإقراض ليبلغ حوالي 237.4 مليون شيكل مقارنةً بنحو 285.5 مليون شيكل في الربع السابق.

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

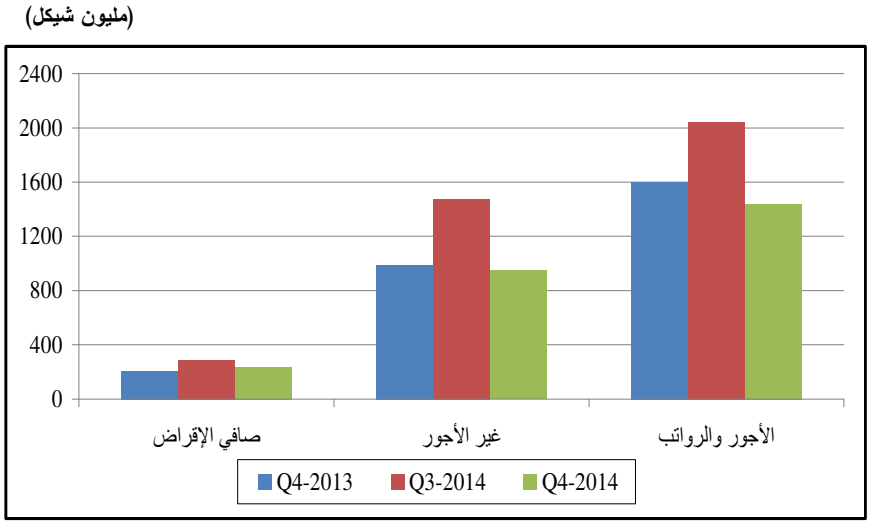

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و2014: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

زادت النفقات التطويرية بنسبة 144% خلال الربع الرابع 2014 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 234.9 مليون شيكل. ويعزى الارتفاع إلى زيادة المساعدات الخارجية المخصصة للدعم التطويري (بلغت 223.3 مليون شيكل للربع الحالي مقارنةً مع 173.4 مليون شيكل للربع السابق).

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
النفقات الجارية (مليون شيكل)	**2,801.2**	**2,904.3**	**2,932.2**	**3,806.5**	**2,631.4**	**11,735**	**12,274.4**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	95.6	93.8	97.9	97.5	91.8	95.1	95.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	24.0	25.2	25.2	34.9	22.9	26.1	26.9
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	**130.0**	**193.4**	**61.8**	**96.3**	**234.9**	**607.4**	**586.4**
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	4.4	6.2	2.1	2.5	8.2	4.9	4.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.1	1.7	0.5	0.9	2.0	1.4	1.3

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و2014: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

المقارنة السنوية

النفقات الجارية

بلغت فاتورة النفقات الجارية خلال العام 2014 نحو 12.3 مليار شيكل، بزيادة قدرها 4.6% عن العام 2013. وشكل الإنفاق على الأجور والرواتب (ما يزيد عن نصف الإنفاق الجاري)، نحو 6.8 مليار شيكل في 2014 مقارنةً بنحو 6.5 مليار شيكل للعام 2013 (أو ما يعادل ارتفاع بنسبة 3.3%). بالرغم من هذا الارتفاع فقد بقيت فاتورة الرواتب دون مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 569.7 مليون شيكل. ويعود النقص النقدي في تغطية القيمة الفعلية لفاتورة الأجور والرواتب إلى الأزمة المالية الناجمة عن وقف تحويل إيرادات المقاصة من قبل إسرائيل في الشهر الأخير من العام.

أما نفقات غير الأجور والتي شكلت 36.5% من الإنفاق الجاري، فقد ارتفعت خلال العام 2014 بنحو 1.3% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 4485.5 مليون شيكل، وذلك نتيجةً لارتفاع كل من الإنفاق التشغيلي والنفقات التحويلية (معاشات تقاعدية ومساعدات اجتماعية وغيرها).

كذلك ارتفع الإنفاق على بند صافي الإقراض ليبلغ حوالي مليار شيكل للعام 2014 مقارنةً بحوالي 759.9 مليون شيكل للعام 2013.

النفقات التطويرية

بلغ الإنفاق التطويري خلال العام 2014 حوالي 586 مليون شيكل، وهذا أقل بمقدار 3.5% عن الإنفاق التطويري في العام 2013. ويشير الجدول أن الحكومة قامت بتحويل 140 مليون شيكل من موازنة الإنفاق التطويري إلى الموازنة الجارية خلال العام.

3-3 الفائض/العجز المالي

الربع الرابع

أدى تراجع الإنفاق الجاري بأكثر من التراجع في الإيرادات العامة الصافية إلى انخفاض مستوى العجز الجاري قبل المساعدات (على الأساس النقدي) ليبلغ خلال الربع الرابع 2014 نحو 607.5 مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 1,080 مليون شيكل في الربع السابق (ما يعادل نحو 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 9.8% في الربع السابق). أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 842.4 مليون شيكل، بانخفاض 28.4% مقارنةً بما كان عليه للربع السابق.

وفيما يتعلق بالرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات خلال الربع الرابع، فلقد كان فائضاً بمقدار 387.7 مليون شيكل. وعند أخذ المتأخرات في الانفاق التطويري وهي بمقدار 231.5 مليون شيكل بالاعتبار، فإن الفائض ينخفض إلى 156.2 مليون شيكل فقط.[13]

شكل 3-3: مؤشرات الرصيد المالي نسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي

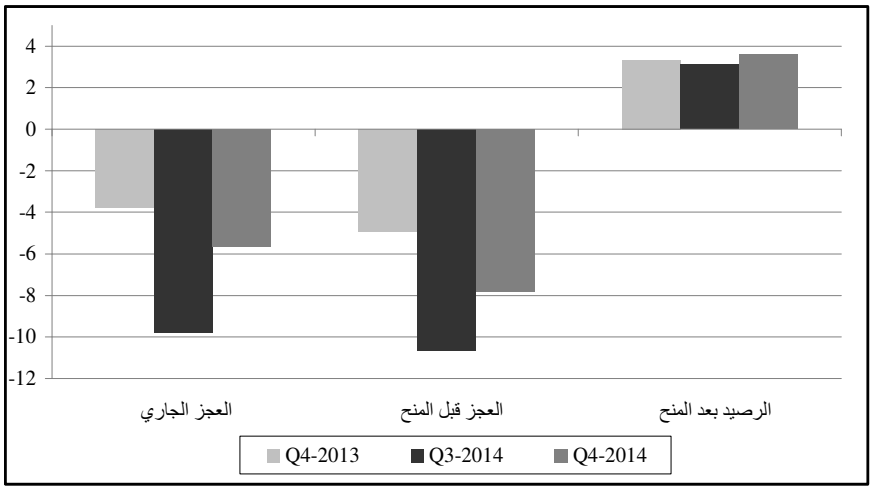

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و2014: العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

المقارنة السنوية

تميزت الملامح العامة لموازنة الحكومة خلال العام 2014 بارتفاع ملحوظ في إجمالي الإيرادات المحلية الصافية وبوتيرة أعلى من الزيادة في الإنفاق الجاري، الأمر الذي أدى إلى تراجع العجز الجاري بما يقارب الثلث مقارنةً بالعام

[13] قامت وزارة المالية وبناءً على توصية من صندوق النقد الدولي بتعديل منهجية نشر بياناتها فيما يتعلق بالنفقات التطويرية ونفقاتها من السلع والخدمات، حيث تم البدء بتسجيل المدفوعات عن متأخرات هذه النفقات ضمن بند جديد تحت مسمى متأخرات السلع والخدمات والنفقات التطويرية.

2013 ليبلغ 2.3 مليار شيكل تقريباً (أو ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً بنحو 3.4 مليار (7.7% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام 2013. وبشكل عام، ساهمت الإيرادات المحلية الصافية في العام 2014 بتغطية نحو 81.1% من حجم الإنفاق الجاري للحكومة الفلسطينية.

بالمقابل جاءت المنح والمساعدات المقدمة للحكومة الفلسطينية (تحديداً لدعم الموازنة) أقل بنحو 10.4% مقارنة مع العام السابق، حيث بلغت للعام 2014 حوالي 4.4 مليار شيكل. وساهمت هذه التدفقات في تغطية كامل العجز الجاري، بالإضافة لتغطية متأخرات النفقات التطويرية والسلع والخدمات التي بلغت حوالي مليار شيكل في 2014، وعلى ذلك فإن المنح والمساعدات المقدمة أدت إلى تحقيق فائض في الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات بلغ حوالي 488.6 مليون شيكل مقابل عجز 933.7 مليون شيكل في العام 2013.

3-4 تراكم المتأخرات

الربع الرابع

بلغ إجمالي تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الرابع من العام 2014 حوالي 1,097.7 مليون شيكل، توزّعت بين متأخرات الرواتب (433.1 مليون شيكل)، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (491.8 مليون شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية (87.5 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (85 مليون شيكل)، بالمقابل فقد استحق للحكومة حوالي 491.6 مليون شيكل على إسرائيل من بند المقاصة.

وعند إضافة إجمالي تراكم المتأخرات (1,097.7 مليون شيكل) إلى الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات) على الأساس النقدي (عجز بنحو 842.4 مليون شيكل)، وبأخذ مستحقات السلطة الفلسطينية من الاموال المحتجزة لدى إسرائيل والبالغة 491.6 مليون شيكل، يكون رصيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) على أساس الالتزام حوالي 1,448.5 مليون شيكل (1097.7 + 842.2 – 491.6). ويدلل استمرار تراكم المتأخرات على الحكومة الفلسطينية على أنها ما زالت تعاني من صعوبات في سد فجوة التمويل من خلال الجباية المحلية والمساعدات الدولية التي تحصل عليها عاماً بعد عام.

المقارنة السنوية

استنفذت أرصدة الحكومة المكشوفة لدى البنوك مجمل الفائض المتحقق في الرصيد الكلي بعد المنح ،ما أدى إلى عدم توفر أي سيولة للحد من بندي تراكم المتأخرات والدين العام. حيث ارتفعت المتأخرات الحكومية نتيجة لذلك بشكل ملحوظ، خلال العام 2014، وبنحو 64.1% مقارنةً مع العام 2013 لتبلغ حوالي 2.8 مليار شيكل، توزّعت بين متأخرات الرواتب (569.8 مليون شيكل)، ومتأخرات لصالح القطاع الخاص (1,711.9 مليون شيكل)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية (146.5 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (351.2 مليون شيكل).

وعند إضافة المتأخرات خلال العام 2014 (2.8 مليار شيكل) إلى الرصيد الجاري (قبل المنح والمساعدات) على الأساس النقدي (عجز بنحو 2.3 مليار شيكل) يرتفع رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام إلى ما يعادل 5.1 مليار شيكل.

جدول 3-5: إجمالي تراكم المتأخرات

(مليون شيكل)

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
إرجاعات ضريبية	125.7	93.1	-44.2	10.2	87.4	26.9	146.5
أجور ورواتب	160.8	144.2	159.9	-167.5	433.2	379.7	569.8
للقطاع الخاص	324.2	169.2	553.7	497.2	491.8	1220.8	1711.9
نفقات تطويرية	29.9	56.9	6109.	699.	85.1	66.0	351.2
المجموع	**640.6**	**463.4**	**779.0**	**439.5**	**1097.5**	**1693.4**	**2779.4**

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و 2014: العمليات المالية – الايرادات والنفقات ومصادر التمويل.

3-5 إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)

يعرض الجدول 3-6 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام[14]. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1,873.8 مليون شيكل خلال الربع الرابع من العام 2014 مرتفعةً بنحو 4.7% مقارنة بالربع السابق، إلا أنها كانت أعلى بنحو 10% مقارنة بالربع المناظر من عام 2013. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاثة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية تقريباً، الثلث تقريباً لكل بند.

جدول 3-6: إيرادات المقاصة وفق أساس الالتزام

(مليون شيكل)

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
الجمارك	559.5	565.9	631.7	651.3	671.7	2,073.3	2,520.6
القيمة مضافة	548.7	579.6	575.6	549.8	573.3	2,016.5	2,278.3
ضريبة الشراء (المبيعات)	0.0	-1.1	7.3	-0.6	1.0	2.6	6.6
المحروقات	565.6	634.4	631.0	589.2	619.8	1970.3	2474.4
ضريبة الدخل	31.8	37.7	5.6	0.0	8.0	39.9	51.3
المجموع	**1,705.6**	**1,816.5**	**1,851.2**	**1,789.7**	**1,873.8**	**6,102.6**	**7,331.2**

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و2014: العمليات المالية – الايرادات والنفقات ومصادر التمويل.
* تجدر الملاحظة أن إيرادات ضريبة الدخل لا تشمل جزءً من آلية المقاصة (مقاصة الفواتير) بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. ولكن وزارة المالية تضع إيرادات ضريبة الدخل في حسابات المقاصة.

أما على الصعيد السنوي فلقد زادت إيرادات المقاصة في العام 2014 إلى 7.3 مليار شيكل، أو نحو 20% أعلى من العام السابق. وكانت الزيادة الأكبر في ايرادات المحروقات، بنسبة 25%. ويجدر التنويه هنا أن أرقام الجدول على أساس الالتزام وهي بالتالي لا تعكس تجميد إسرائيل لتحويلات المقاصة في الشهر الأخير من العام.

3-6 الدين العام الحكومي[15]

ارتفع الدين العام الحكومي خلال الربع الرابع من العام 2014، بنحو 0.84% مقارنة بالربع الثالث، أما على المستوى السنوي فقد بلغت الزيادة 4.6% ليصل إلى 8.7 مليار شيكل، وهو ما يعادل نحو 19% من الناتج المحلي الإجمالي. وتُعزى التطورات على مديونية الحكومة مقومةً بالشيكل إلى ثلاث عوامل رئيسية (1) التطورات في أداء المالية العامة على مستوى الرصيد الكلي، (2) الضغوطات التي يمكن أن تنجم بسبب تراكم المتأخرات وحاجة الحكومة غير المنتظمة للاقتراض من أجل الوفاء بالتزاماتها المتأخرة تجاه القطاع الخاص والموظفين العموميين وغيرها. (3) التطورات في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الرئيسية الأخرى.

تجدر الإشارة أن الرصيد الكلي بعد المنح خلال الربع الرابع 2014، قد حقق فائضاً بحوالي 156.2 مليون شيكل بعد أخذ قيمة المدفوعات عن متأخرات بند السلع والخدمات والنفقات التطويرية بعين الاعتبار وهو يعُتبر مبلغ زهيد مقارنةً بحجم الدين العام الحكومي، كما أن حجم المتأخرات قد ارتفع خلال هذا الربع نتيجة للتراجع في المنح والمساعدات الخارجية ووقف تحويلات المقاصة. وعليه فإن تفسير الارتفاع البسيط في قيمة هذا الدين خلال هذا الربع، مقوماً بالشيكل، يعود بشكل أساسي إلى التطورات في سعر صرف الشيكل مقابل العملات الرئيسية الأخرى، خاصة إذا ما علمنا أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار قد انخفضت بنحو 4.6% لتستقر عند حوالي 2,216.8 مليون دولار للربع الحالي مقارنةً بنحو 2,323.8 مليون دولار للربع السابق.

[14] تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

[15] تجدر الإشارة إلى أن الدين العام الحكومي في معظمه مستحق بعملات أجنبية ويقّوم بالشيكل وعليه تؤثر التطورات في سعر صرف هذه العملات، وتحديداً الدولار مقابل الشيكل، على رصيد هذا الدين.

بلغت حصة الدين الحكومي المحلي نحو 50.9% من إجمالي الدين العام الحكومي في نهاية 2014، مقابل 49.1% للدين الحكومي الخارجي. توزع الدين الخارجي، خلال هذا الربع، بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 32% وقروض ثنائية بنسبة 11%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو 16% من هذا الدين هي قروض مقدمة لهيئة البترول بكفالة الحكومة الفلسطينية (انظر جدول 3-7). وقد ارتفعت نسبة الدين العام الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع لتبلغ 1%. الجدير ذكره أن الفوائد المدفوعة بلغت لهذا الربع حوالي 15.6 مليون شيكل مقارنة بحوالي 45 مليون شيكل للربع السابق.

جدول 3-7: الدين العام الحكومي خلال الربع الرابع 2014

(مليون شيكل)

البيان	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
أ- الدين المحلي	**4,408.8**	**4,268.3**	**4,290.4**	**4,514.1**	**4,399.4**	**4,408.8**	**4,399.4**
قروض البنوك (طويلة الأجل)	2,300.1	2,228.8	2,079.0	2,253.1	2,460.9	2,300.1	2,460.9
تسهيلات بنكية (قصيرة الأجل)	1274.0	1171.1	1396.2	1464.9	1180.5	1274.0	1180.5
قروض هيئة البترول (قصيرة الأجل)*	783.9	817.6	762.9	743.8	705.7	783.9	705.7
قروض مؤسسات عامة أخرى (قصيرة الأجل)	50.8	50.8	52.3	52.3	52.3	50.8	52.3
ب- الدين الخارجي	**3,856.1**	**3,854.7**	**3,791.6**	**4,060.3**	**4,246.7**	**3,856.1**	**4,246.7**
مؤسسات مالية عربية	**2,191.8**	**2,195.7**	**2,152.5**	**2,298.7**	**2,421.6**	**2,191.8**	**2,421.6**
صندوق الأقصى	1,822.2	1,826.9	1,774.7	1,909.2	2,018.0	1,822.2	2,018.0
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	201.4	202.2	200.2	210.7	221.7	201.4	221.7
البنك الإسلامي للتنمية	168.2	166.6	177.6	178.8	181.9	168.2	181.9
مؤسسات مالية إقليمية ودولية	**1,191.3**	**1,185.2**	**1,175.8**	**1,300.1**	**1,356.4**	**1,191.3**	**1,356.4**
البنك الدولي	986.3	982.3	961.4	1,026.4	1,079.3	986.3	1,079.3
بنك الاستثمار الأوروبي	125.6	122.8	135.6	188.9	187.7	125.6	187.7
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	10.5	10.6	10.2	10.5	10.6	10.5	10.6
الأوبك	68.9	69.5	68.6	74.3	78.8	68.9	78.8
قروض ثنائية	**473.0**	**473.8**	**463.3**	**461.5**	**468.7**	**473.0**	**468.7**
الدين العام الحكومي	**8,264.9**	**8,123.0**	**8,082.0**	**8,574.4**	**8,646.1**	**8,264.9**	**8,646.1**
الفوائد المدفوعة	**59.3**	**52.0**	**58.5**	**45.0**	**15.6**	**246.7**	**171.1**
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الاسمي	**17.9%**	**17.4%**	**18.3%**	**19.4%**	**19.4%**	19.6%	19.0%

المصدر: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2013 و 2014: العمليات المالية – الايرادات والنفقات ومصادر التمويل.

صندوق 4: تجميد أموال المقاصة أزمة متكررة وآثار اقتصادية طويلة الأمد

استقبلت الحكومة الفلسطينية العام الجديد بأزمة مالية خانقة إثر قيام إسرائيل بمصادرة أموال المقاصة بدءاً من مستحقات شهر تشرين الثاني 2014، وهو ما زاد طين الأزمة المالية المزمنة للخزينة الحكومية بلّه!

إيرادات المقاصة هي إيرادات الضرائب التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية بحسب ما جاء في بروتوكول باريس الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، وتشمل هذه الإيرادات على ثلاث أنواع من الضرائب، (1) ضرائب مباشرة: ضريبة الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات[16]. (2) ضرائب غير مباشرة على المستوردات من إسرائيل (ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع المستوردة من إسرائيل وضريبة الشراء على مشتقات النفط والسجائر والكحول فقط). (3) الضرائب غير المباشرة على المستوردات من الخارج: ضريبة القيمة المضافة والجمارك وضريبة الشراء وغيرها. وتقوم إسرائيل باقتطاع نسبة 3% من المبلغ لقاء خدمات التحصيل والجباية التي تؤديها.

بلغت إيرادات المقاصة إلى إجمالي صافي الإيرادات المحلية للسلطة الفلسطينية 75% في العام 2014 (نحو 2.1 مليار دولار من إيرادات محلية إجمالية تعادل 2.73 مليار). بالمقابل، بلغ إجمالي النفقات العامة نحو 4.1 مليار في نفس العام، وهو ما يعني أن إيرادات المقاصة تغطي حوالي 50% من إجمالي النفقات العامة كما تغطي ما نسبته 99% من فاتورة الأجور والرواتب للعاملين لدى الحكومة الفلسطينية، وهو ما يوضح أهمية تحويلات المقاصة في تمويل الإنفاق الجاري. ويجدر التنويه أيضا بأن تحويلات المقاصة تتم بشكل شهري وهو ما يساهم في حل مشكلات نقص السيولة التي تتولد من تأخر المساعدات الدولية للموازنة الفلسطينية.

بعد أربعة أشهر من تجميد تحويل أموال المقاصة (كانون أول 2014– آذار 2015)، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي في نهاية شهر آذار قرار إعادة تسديد أموال المقاصة. وذكر القرار الإسرائيلي أنه سيتم استقطاع جزء من ديون السلطة الفلسطينية إلى شركة الكهرباء وشركة المياه الإسرائيليتين، بالإضافة إلى تكاليف طبابة الفلسطينيين في المستشفيات الإسرائيلية، من مبالغ المقاصة قبل تحويلها.[17] ولكن الحكومة الفلسطينية رفضت المزاعم الإسرائيلية عن قيمة الدين كما رفضت قيام إسرائيل باستقطاع المبالغ وعن قبول تسلم الإيرادات دون التدقيق في الفواتير. ولقد أعادت الحكومة المبالغ التي قامت إسرائيل بتحويلها وهددت باللجوء إلى التحكيم الدولي ثم إلى القضاء في حال عدم انصياع إسرائيل. وجاء الحل في نيسان مع اعلان وكالة "وفا" بأن وزارة المالية الفلسطينية توصلت الى اتفاق مع السلطات الاسرائيلية تقوم الاخيرة بموجبه بتحويل أموال المقاصة المحجوزة خلال أربعة أشهر (من كانون أول 2014 الى آذار 2015) والتي تبلغ نحو 2.5 مليار شيكل، على أن تقوم باستقطاع نصف مليار شيكل منها لتسديد ديون لصالح شركات الخدمات الاسرائيلية (عوضا عن مبلغ مليار شيكل الذي كانت اسرائيل تريد استقطاعه في السابق).

تواريخ التجميد والتحويلات على الأساس النقدي مقارنة بالالتزام

تكرر لجوء إسرائيل إلى تجميد أموال المقاصة واستخدام التحويلات كورقة ضغط سياسية على السلطة الفلسطينية. ويوضح الجدول 1 تواريخ انقطاع أو تأخر تسديد مبالغ المقاصة، والتي كان أولها في العام 1997.

---

[16] إذا توخينا الدقة فان ضرائب الدخل على أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات ليست جزءاً من آلية المقاصة. عمليات المقاصة تتعلق فقط بتبادل (تقاص) فواتير المشتريات الفلسطينية من الخارج (البيان الجمركي) والمشتريات بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي لتسوية حسابات الضرائب غير المباشرة بينهما. ولكن إحصاءات وزارة المالية تعامل ضرائب الدخل على أنها أحد بنود إيرادات المقاصة. ويجدر الإشارة أيضا إلى أن الضريبة على دخل العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات يتم تحويلها إلى وزارة المالية كل ثلاثة أو ستة أشهر وليس شهرياً كما هو الحال بالضرائب غير المباشرة، وأن إسرائيل تستقطع لنفسها 25% من ضرائب الدخل هذه قبل تحويلها إلى السلطة الفلسطينية.

[17] أعلنت إسرائيل في 26 شباط أنها قامت باستقطاع مبلغ 300 مليون شيكل من أموال المقاصة لتسديد جزء من ديون السلطة إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية التي تبلغ 1.9 مليار شيكل. ولقد شكك مجلس الوزراء الفلسطيني بصحة أرقام ديون شركة الكهرباء الإسرائيلية، نظراً لأن قراءة وفحص العدادات في نحو 230 نقطة ربط للشبكة الفلسطينية بالشركة الإسرائيلية غير متاحة للجانب الفلسطيني، وتتم من قبل متعهد يعمل لصالح الشركة الإسرائيلية"، تبعا للبيان الصحفي الصادر عن مجلس الوزراء في جلسته رقم (41). من أجل معلومات عن الإشكالات المترافقة مع الديون لشركة المياه يمكن مراجعة *المراقب*، العدد 32: "ميكوروت تطالب سلطة المياه بنصف مليار شيكل".

جدول 1: فترات إيقاف أو تأجيل تحويلات المقاصة

فترات إيقاف تحويلات المقاصة أو تأجيلها	الأسباب/الحجج الإسرائيلية
من آب 1997- إلى أيلول 1997	توتر أمنى
من كانون الأول 2000- إلى كانون الأول 2002	الانتفاضة الثانية
من آذار 2006- إلى تموز 2007	فوز حركة حماس في الانتخابات
أيار 2011	التقدم بطلب الاعتراف بدولة فلسطين
تشرين الثاني 2011	الانضمام إلى اليونسكو
من كانون الأول 2012- إلى كانون الثاني 2013	قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة
نيسان 2014	كرد فعل على تقدم فلسطين بطلب الانضمام إلى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة
كانون الأول 2014- إلى آذار 2015	انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية

يعرض الشكل 1 مقارنة بين منحنى إيرادات المقاصة على أساس الالتزام (الإيرادات الفعلية التي يتوجب استيفاءها من قبل الحكومة الفلسطينية)، ومنحنى الإيرادات على الأساس النقدي (التحويلات التي جرت فعلياً). يدلل ارتفاع منحنى الأساس النقدي فوق أساس الالتزام على وجود مدفوعات مقدما من الطرف الإسرائيلي إلى السلطة الوطنية، أو تسديد دفعات متأخرة من أشهر سابقة. أما عندما يكون منحنى الأساس النقدي أدنى من أساس الالتزام فهذا يعني تخلف الطرف الإسرائيلي عن تسديد التزاماته أو قيام السلطة بتسديد التزامات متأخرة. هذا التباين الدوري والكبير بين أساس الالتزام والأساس النقدي يضع السلطة الفلسطينية في حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، وينعكس سلبياً على القدرة على التخطيط والوثوق بالتوقعات المستقبلية.

شكل 1: منحنى إيرادات المقاصة على أساس الالتزام والأساس النقدي
خلال الفترة من نيسان 2008- إلى شباط 2015

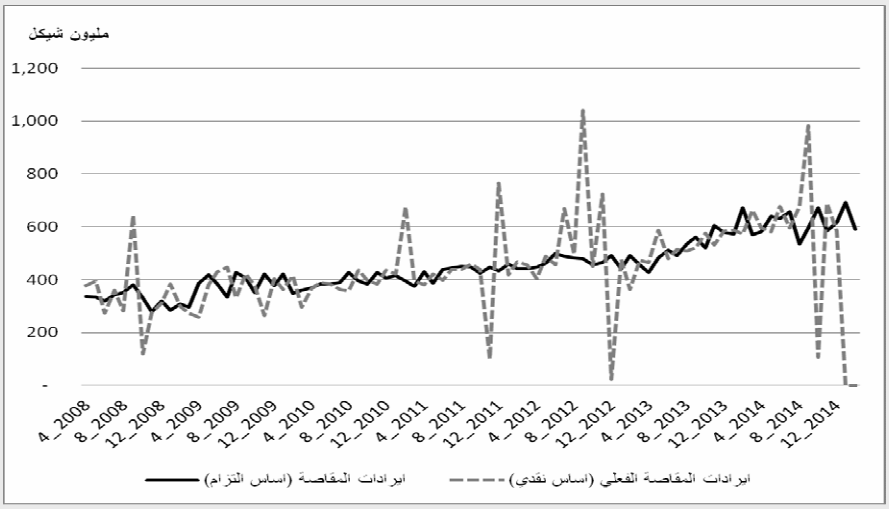

المصدر: وزارة المالية، تقارير شهرية.

تشير التقديرات أن عائدات المقاصة المحتجزة لدى السلطات الإسرائيلية بلغت نحو 2.4 مليار شيكل خلال الأشهر الثلاثة من كانون أول 2014- إلى آذار 2015. ولقد واجهت الحكومة الأزمة الحالية بنفس الإجراءات التي استخدمتها في الأزمات السابقة: تأخير دفع رواتب الموظفين وتسديد نسبة منها فقط شهرياً. ويعرض الجدول 2 هذه الإجراءات خلال الأشهر الثلاثة.[18] ومن الملفت للنظر أن الحكومة لم تراع في الشهر الأول ظروف الموظفين الذين تبلغ قيمة رواتبهم الشهرية 2,000 شيكل أو أقل، إذ أنها أغفلت عدم خصم 40% من رواتبهم، علما بأن هذا إجراء كان يعمل به في الأزمات السابقة. ولكن الحكومة عادت واستدركت الأمر في الشهر اللاحق.

[18] وضع معهد ماس جدولا يسجل تواريخ انقطاع صرف رواتب موظفي القطاع العام والمتقاعدين، وتواريخ إعادة تسديدها، بدءاً من مطلع العام 2006 وحتى الآن. ويمكن الاطلاع على الجدول في الموقع الالكتروني الخاص بالمعهد في وثائق خاصة: www.mas.ps

جدول 2: تفاصيل تسديد رواتب الأشهر الثلاثة الأولى خلال الأزمة الأخيرة

شهر الاستحقاق	تاريخ التسديد	تفاصيل تسديد الراتب
كانون الأول 2014	2015/01/19	60% من الراتب
كانون الثاني 2015	2015/02/09	60% من الراتب، وبحد أدنى 2,000 شيكل، أو كامل الراتب لمن راتبه/راتبها أقل من ذلك
شباط 2015	2015/03/05	60% من الراتب، وبحد أدنى 2,000 شيكل، أو كامل الراتب لمن راتبه/راتبها أقل من ذلك
آذار 2015	2015/04/03	60% من الراتب، وبحد أدنى 2,000 شيكل، أو كامل الراتب لمن راتبه/راتبها أقل من ذلك

من ناحية أخرى، ولتخفيف أثر التقشف على الموظفين المدنيين أصدرت سلطة النقد تعليمات إلى المصارف تشابه التعليمات التي أصدرتها في الأزمات السابقة والتي تتعلق بالموظفين الحكوميين الذين يتوجب عليهم خدمة ديونهم. وصدرت تلك التعليمات على خمس مراحل خلال الأشهر الأربعة، وأبرز ما تضمنته:

- ✧ عدم خصم ما يزيد عن 50% من قيمة القسط المستحق وعدم تجاوز الخصم 50% من القيمة المحولة لراتب الموظف الحكومي. مع توفير إمكانية تأجيل لكامل القسط المستحق لشهر كانون الثاني لكافة موظفي القطاع العام وذلك باتفاق الطرفين.
- ✧ عدم استيفاء المصارف لعمولة على الشيكات المعادة، بشرط أن تكون بدءاً من تاريخ 2015/1/7 وأن لا تتجاوز الشيكات المعادة قيمة راتب الموظف الشهري.

العلاج بالاستدانة

توفر للحكومة الفلسطينية في الماضي مصادر تمويل بديلة عوضت جزئياً من توقف تحويلات المقاصة. وكان من أبرز هذه قيام الاتحاد الأوروبي بوضع ما يعرف باسم "آلية بيجاس" لتسديد رواتب الموظفين والإنفاق على الخدمات الأساسية خلال فترة تجميد تحويل المقاصة الطويلة من آذار 2006– إلى تموز 2007 حين بلغت المبالغ المجمدة خلال هذه الفترة 1.1 مليار دولار[19]. كما حصلت الحكومة في الماضي على قروض من البنك الإسلامي للتنمية، وعلى تمويل للخدمات الأساسية من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مساعدات عربية لسد أجزاء من الثغرات التي خلفها توقف المقاصة ونقص السيولة. على أن هذه الموارد الخارجية لمواجهة الأزمة باتت تجف رويداً رويداً، ويبدو الآن أن المصدر الوحيد المتبقي لحل أزمة السيولة الخانقة محصور بالاقتراض من المصارف المحلية مع كل ما يترافق مع الارتفاع في الدين العام من مخاطر تهدد سلامة القطاع المصرفي والمناخ الاستثماري.

اتفقت وزارة المالية خلال الشهرين الأولين من العام الحالي مع البنوك المحلية على رفع سقف حساب الجاري– مدين للحكومة الفلسطينية بمقدار 200 مليون شيكل (50 مليون شيكل من بنك القاهرة عمان و75 مليون من كل من البنك العربي وبنك فلسطين). وفي الوقت ذاته، تم الاتفاق على تجديد تسهيلات الدين القائمة بمبلغ 300 مليون شيكل (100 مليون من بنك فلسطين و200 مليون من البنك العربي). وتراوحت معدلات الفائدة على هذه الديون بين 6.8% و7.15% (انظر الجدول 3). كما قامت وزارة المالية بتاريخ 24 شباط بالحصول على قرض من بنك فلسطين بقيمة 100 مليون دولار وبمعدل فائدة يبلغ 4%. كما تم الاتفاق مع قطر، في مطلع شهر نيسان للحصول على قرض بقيمة 100 مليون دولار لحل مشكلة نقص السيولة.

[19] كان يطلق على هذه الآلية اسم "الآلية الدولية المؤقتة" (TIM)، وكان يفترض أن تكون آلية مؤقتة ولكنها باتت مستمرة. لمزيد من المعلومات عن آلية بيجاس، انظر *المراقب الاقتصادي والاجتماعي* رقم 30: "بيجاس: من برنامج مؤقت إلى آلية دائمة؟ أنظر أيضا *المراقب* العدد 28 من أجل معلومات إضافية عن تحويلات المقاصة: "تحويلات المقاصة: إشكاليات مزمنة".

جدول 3: رفع سقف أو تجديد تسهيلات حسابات الجاري مدين للحكومة الفلسطينية لدى البنوك المحلية خلال شهري كانون الثاني وشباط 2015

(مليون شيكل)

	2015-01-27		2015-02-17		2015-02-24		2015-04-08	
	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة	المبلغ	الفائدة
البنك العربي*								
- رفع سقف الجاري مدين	75	%7.15						
- تجديد التسهيلات القائمة	200	%7.15	275	%7.15				
بنك فلسطين**					***390	%4.0		
- رفع سقف الجاري مدين	75	%6.9						
- تجديد التسهيلات القائمة	100	%6.9	100	%6.9				
بنك القاهرة عمان								
- رفع سقف الجاري مدين	50	%6.8						
- قرض بقيمة 100 مليون دولار من إمارة قطر							392	

المصدر: قرارات صادرة عن مجلس الوزراء.

*: يوجد للحكومة تسهيلات جاري- مدين مستمرة لدى البنك العربي بقيمة 450 مليون شيكل، يضاف إلى ذلك مبلغ 200 مليون تجدد شهرياً. مع رفع السقف بمقدار 75 وتجديد 200 مليون ليصبح سقف الحساب إذن 725 مليون شيكل. هذا الدين مضمون بأموال المقاصة نظراً لأن تحويلات المقاصة من إسرائيل تتم عن طريق البنك العربي.

**: تجديد التسهيلات القائمة للحكومة لدى بنك فلسطين (100 مليون شيكل) يتم كل شهرين بضمان الإيرادات المحلية. تسديد زيادة سقف الدين بمقدار 75 مليون شيكل مرهون بعودة أموال المقاصة.

***: قرض متناقص بقيمة 100 مليون دولار، يتم سداده عند قيام "الجانب الإسرائيلي بالإفراج عن كامل حوالات المقاصة المحتجزة وفي حال تحويل ما يزيد عن نصف المبالغ المحتجزة يتم تسديد نسبة 50% من قيمة أصل القرض الممنوح لوزارة المالية" حسب قرار مجلس الوزراء رقم (17/40/01/م.و/ر.ح).

الآثار طويلة الأمد

هناك انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة توقف تدفق أموال المقاصة. ولا تزول هذه الآثار السلبية بمجرد عودة هذه الأموال وكأن الأمر لا يتعدى تأخير في السداد بدون آثار سلبية مستدامة تنعكس على أداء الاقتصاد على المدى الطويل. إن سحب 40% من القوة الشرائية لما يقرب من 23% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية (نسبة الموظفين في القطاع العام الذين يبلغ عددهم 215 ألف شخص) له آثار قوية ومستدامة على الطلب الكلي و دورة الأعمال في الاقتصاد الفلسطيني. يضاف إلى ذلك تراجع الطلب العام، ليس فقط بسبب نقص يزيد على 70% من الإيرادات المحلية، ولكن أيضا بسبب انخفاض العائدات الضريبية نتيجة انخفاض الطلب وركود السوق إلى جانب ارتفاع أعباء تسديد الفوائد على الدين العام.

من ناحية ثانية هناك الآثار السلبية على القطاع المصرفي نتيجة عدم سداد ديون الموظفين وارتفاع الدين العام الذي بلغ في نهاية شباط من العام 2015 نحو 8.9 مليار شيكل، أكثر من نصفه هو دين محلي. وهذا يهدد سلامة الجهاز المصرفي وخطط التوسع والاقتراض في المستقبل. ولعل أسوأ الآثار تتركز في التهديد الجدي للمناخ الاستثماري. إذ أن تكرار الأزمات وانخفاض القدرة على التنبؤ بالمستقبل، وتراكم المتأخرات على القطاع العام تجاه الموردين، وارتفاع سعر الفائدة بتأثير ارتفاع الدين العام، يحبط مشاريع الاستثمار المستقبلية وينعكس سلباً على الإنتاج والتشغيل المستقبلي.

وهناك فوق كل هذا هناك الآثار الاجتماعية والنفسية التي يعاني منها كافة أفراد الأسر التي يعجز أربابها عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية نتيجة عدم تسلم الرواتب الشهرية كاملة. ولهذه تبعات قوية على السلم الأسري والسلم الاجتماعي، وهي تبعات لا تزول تلقائيا حال عودة الأمور إلى نصابها السابق.

(شارك في تحرير هذا الصندوق سلام صلاح)

4- القطاع المصرفي

يلخص الجدول 4-1 تطورات البنود الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين خلال الفترة من الربع الرابع 2013 وحتى الربع الرابع 2014. وسوف نتناول في هذا القسم من المراقب بالتفصيل جانب الأصول والمطلوبات ومؤشرات أداء المصارف وحركة المدفوعات وأخيراً أداء مؤسسات الإقراض المتخصصة. وسيتم تناول الأداء في هذه الأقسام في كل من الربع الرابع والعام الكامل على التوالي.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين نهاية الربع الرابع، 2014

(مليون دولار)

البيان*	2013	2014				نسبة التغير(%)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربعية	السنوية
إجمالي الأصول	**191.2,11**	**450.8,11**	**006.0,12**	**895.2,11**	**822.3,11**	**-0.6**	**5.6**
التسهيلات الائتمانية المباشرة	480.2,4	675.5,4	902.5,4	843.4,4	895.9,4	1.1	9.3
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,130.3	108.4,4	999.8,3	359.2,4	378.9,4	0.5	6.0
- أرصدة لدى سلطة النقد	*996.6*	*984.0*	*047.6,1*	*131.1,1*	*041.5,1*	*-7.9*	*4.5*
- أرصدة لدى المصارف في فلسطين	*452.6*	*472.4*	*486.3*	*441.4*	*509.8*	*15.5*	*12.6*
-أرصدة لدى المصارف في الخارج	*681.1,2*	*652.0,2*	*465.9,2*	*786.7,2*	*827.6,2*	*1.5*	*5.5*
محفظة أوراق الدين المالية	857.3	788.4	901.7	937.2	985.5	5.2	15.0
النقدية والمعادن الثمينة	956.0	023.3,1	180.6,1	808.8	658.5	-18.6	-31.1
الاستثمارات	155.1	158.6	143.4	147.1	144.9	-1.5	-6.6
القبولات المصرفية	7.6	5.3	5.8	4.4	6.0	36.4	-21.1
الموجودات الأخرى	604.7	691.3	872.2	795.0	752.6	-5.3	24.5
إجمالي الخصوم	**191.2,11**	**450.8,11**	**006.0,12**	**895.2,11**	**822.3,11**	**-0.6**	**5.6**
إجمالي ودائع الجمهور**	303.7,8	454.4,8	765.3,8	884.0,8	935.3,8	0.6	7.6
حقوق الملكية	359.9,1	411.2,1	376.5,1	410.7,1	466.9,1	4.0	7.9
أرصدة سلطة النقد والمصارف	900.2	911.1	970.6	839.2	729.2	-13.1	-19.0
- ودائع سلطة النقد	*189.5*	*200.0*	*249.2*	*279.8*	*134.6*	*-51.9*	*-29.0*
- ودائع المصارف في فلسطين	*445.4*	*458.6*	*470.5*	*427.0*	*499.9*	*17.1*	*12.2*
- ودائع المصارف خارج فلسطين	*265.3*	*252.5*	*250.9*	*132.4*	*94.6*	*-28.5*	*-64.3*
المطلوبات الأخرى	167.5	202.7	415.6	260.1	245.8	-5.5	46.7
المخصصات والاهتلاك	459.9	471.4	478.0	501.2	445.1	-11.2	-3.2

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، كانون الأول 2014.

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام (الودائع غير المصرفية)

4-1 جانب الأصول (الموجودات)

يشتمل جانب الأصول على أربعة بنود رئيسية، سوف نتناولها على التوالي خلال الربع الرابع وخلال العام بأكمله.

الربع الرابع

شهد إجمالي موجودات المصارف المرخصة في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2014 انخفاضاً بنحو 0.6% ليبلغ حوالي 11.8 مليار دولار. وبالنظر إلى البنود الرئيسية لموجودات المصارف، يلاحظ أن هذا الانخفاض جاء نتيجة لتراجع كل من أرصدة سلطة النقد، وبند النقدية والمعادن الثمينة، والاستثمارات، إضافة إلى تراجع الموجودات الأخرى[20]. وفيما يلي تلخيص لأهم التغيرات الربعية التي حصلت على بنود الموجودات (انظر جدول 4-1).

[20] تشمل الموجودات الأخرى: بنود مدينة برسم التحصيل، وعمليات بين البنوك، وعمليات بين المصرف وفروعه، والأدوات المالية، والفوائد المدينة المستحقة غير المدفوعة إضافة للفوائد المتعلقة بالديون المتعثرة، وأخرى.

✧ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة

شهدت التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً بنحو 1.1% خلال الربع الرابع 2014 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 4.9 مليار دولار (انظر جدول 4-1). وقد جاء هذا النمو نتيجة لارتفاع التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بنسبة 4.2% مقارنةً بالربع السابق لتبلغ 3.7 مليار دولار. مقابل تراجع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بنسبة 7% لتبلغ نحو 1.2 مليار دولار خلال فترة المقارنة (انظر جدول 4-2).

أما بالنسبة إلى توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أنواعها، يلاحظ ارتفاع حصة القروض خلال الربع الرابع بنسبة 3.8% مقارنة بالربع السابق لتشكل حوالي 78.7% من إجمالي التسهيلات. في حين انخفضت حصة الجاري مدين بنسبة 8.2% مقارنة بالربع السابق إلى 20.9%، وذلك بسبب تراجع تسهيلات الجاري مدين الممنوحة للقطاع العام. أما حصة تسهيلات التمويل التأجيري فقد ارتفعت بنسبة 22.3% لتصبح حصتها من إجمالي التسهيلات 0.4% (انظر جدول 4-2).

وعلى المستوى الجغرافي ارتفعت التسهيلات الممنوحة في قطاع غزة للقطاع الخاص المقيم بنحو 12.5% بعد العدوان الإسرائيلي الأخير، بينما ارتفعت في الضفة الغربية بحوالي 2.8%. وقد استحوذت الضفة الغربية على نحو 84.2% من تسهيلات القطاع الخاص المقيم، مقابل نحو 15.8% لقطاع غزة. وتركزت معظم التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 62.0%، تلتها محافظة نابلس بنسبة 10.5%. أما في قطاع غزة فقد استحوذت محافظة غزة على نحو 68.6% من إجمالي التسهيلات الممنوحة.

استمر الدولار بالسيطرة على النصيب الأكبر من التسهيلات، بحصة بلغت 58% نهاية الربع الرابع 2014، ثم جاء الشيكل بنسبة 29.5%، ثم الدينار الأردني بنسبة 11.9% (انظر جدول 4-2).

جدول 4-2: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2013	2014				نسبة التغير (%)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربعية	السنوية
حسب الجهة المستفيدة							
قطاع عام	373.2,1	355.8,1	382.8,1	333.3,1	239.8,1	-7.0	-9.7
قطاع خاص مقيم	070.5,3	285.1,3	491.2,3	484.4,3	632.1,3	4.2	18.3
- الضفة الغربية	*577.1,2*	*775.6,2*	*954.8,2*	*973.4,2*	*057.5,3*	*2.8*	*18.6*
- قطاع غزة	*493.4*	*509.5*	*536.4*	*510.9*	*574.6*	*12.5*	*16.5*
قطاع خاص غير مقيم	36.5	34.6	28.5	25.7	24.0	-6.6	-34.2
حسب النوع							
قروض	207.7,3	442.5,3	577.0,3	714.2,3	854.5,3	3.8	20.2
جاري مدين	258.5,1	218.2,1	309.9,1	112.6,1	021.1,1	-8.2	-18.9
تمويل تأجيري	14.0	14.8	15.6	16.6	20.3	22.3	45.0
حسب العملة							
دولار	464.1,2	696.9,2	799.7,2	789.8,2	839.4,2	1.8	15.2
دينار أردني	471.1	472.4	513.1	544.9	582.7	6.9	23.7
شيكل	510.7,1	470.7,1	552.6,1	478.0,1	443.6,1	-2.3	-4.4
عملات أخرى	34.3	35.5	37.1	30.7	30.2	-1.6	-12.0
المجموع	**480.2,4**	**675.5,4**	**902.5,4**	**843.4,4**	**895.9,4**	**1.1**	**9.3**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، كانون الأول 2014.

أما توزيع تسهيلات الائتمان للقطاع الخاص على الفروع الاقتصادية المختلفة فلم يشهد تغيراً ملحوظاً خلال الربع الرابع من العام 2014، بالمقارنة مع الربع الثالث. إذ استحوذ قطاع تمويل السلع الاستهلاكية على الحصة الأكبر من هذه التسهيلات بنسبة 25.2%، يليه قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.6%، ثم قطاع التجارة بشقيها الداخلية والخارجية بنسبة 20.4% (انظر جدول 4-3).

جدول 4-3: إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة (%)

القطاع الاقتصادي	2013	2014				نسبة التغير	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربعية	السنوية
العقارات والإنشاءات	20.9	21.4	21.2	21.8	21.6	3.2	21.5
تطوير الأراضي	1.8	1.7	1.8	1.1	1.1	5.9	-28.2
التعدين والصناعة	7.2	7.0	7.1	7.0	7.0	4.5	15.8
التجارة الداخلية والخارجية	19.8	19.3	19.2	20.4	20.4	4.3	21.6
الزراعة والثروة الحيوانية	1.2	1.9	1.9	1.2	1.3	6.9	21.8
السياحة والفنادق والمطاعم	1.9	1.7	1.7	1.7	1.6	-1.1	1.6
النقل والمواصلات	0.7	0.7	0.6	0.6	0.8	34.1	38.4
الخدمات	7.8	10.3	10.6	10.5	10.2	2.0	54.7
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	1.6	1.2	1.0	0.8	0.8	0.0	-42.4
تمويل شراء السيارات	4.2	3.7	3.7	4.5	4.5	5.3	26.4
تمويل السلع الاستهلاكية	28.5	26.8	26.6	25.8	25.2	2.0	4.1
أخرى في القطاع الخاص	4.4	4.8	4.6	4.5	5.4	24.5	43.3
الإجمالي (مليون دولار)	**3,107.0**	**3,319.7**	**3,519.7**	**3,505.6**	**3,656.1**	**4.3**	**17.7**

المصدر:سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول 2014.

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

ارتفعت الأرصدة لدى المصارف في فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2014 بنحو 15.5% لتبلغ حوالي 509.8 مليون دولار، كما ارتفعت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنحو 1.5% لتبلغ 2.8 مليار دولار، مقابل انخفاض الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 7.9% لتبلغ نحو مليار دولار (ناتجة عن انخفاض الحسابات الجارية بنسبة 23.3% والحسابات الأخرى بنسبة 30.0% مقابل ارتفاع الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 0.7%). وقد أدت هذه التغيرات مجتمعة إلى ارتفاع إجمالي الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنحو 0.5% بين الربعين لتبلغ حوالي 4.4 مليار دولار (انظر الجدول 4-1).

✧ **النقدية والمعادن الثمينة**

بلغت قيمة النقدية والمعادن الثمينة حوالي 658.5 مليون دولار نهاية الربع الرابع 2014 منخفضة بحوالي 18.6% مقارنة بالربع الثالث من نفس العام (انظر الجدول 4-1). وجاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع النقد لدى مكاتب وفروع المصارف في الضفة الغربية بنسبة 21.3%، وبنسبة 7.2% في فروع ومكاتب المصارف في قطاع غزة نتيجة لشحن فائض الشيكل إلى البنوك الإسرائيلية.

المقارنة السنوية

شهد العام 2014 ارتفاعاً في إجمالي الموجودات بنسبة 5.6% مقارنة بالعام 2013 لتبلغ 11.8 مليار دولار (انظر الجدول 4-1). وفي ما يلي تلخيص للتطورات السنوية في البنود الرئيسية للموجودات.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

ارتفع إجمالي التسهيلات نهاية العام 2014 بنحو 9.3% مقارنة بنهاية العام 2013 (انظر جدول 4-1)، نتيجة لارتفاع تسهيلات القطاع الخاص المقيم بنحو 18.3%، وانخفاض التسهيلات الممنوحة للقطاع العام وللقطاع الخاص غير المقيم. كما ارتفعت التسهيلات الممنوحة على شكل قروض بنسبة 20.2%، والتسهيلات الممنوحة على شكل تمويل تأجيري بنسبة 45%، في حين انخفضت تسهيلات الجاري مدين بنسبة 18.9% وبقيمة 237.4 مليون دولار خلال فترة المقارنة (انظر جدول 4-2).

✧ **الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف**

شهدت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف ارتفاعا بنسبة 6% نهاية العام 2014 مقارنة بنهاية العام 2013، لتبلغ نحو 4.4 مليار دولار، جراء ارتفاع الأرصدة لدى المصارف في فلسطين بنسبة 12.6% وأرصدة المصارف في الخارج بنسبة 5.5% وكذلك الأرصدة لدى سلطة النقد بنحو 4.5% خلال فترة المقارنة (انظر جدول 4-1).

✧ **النقدية والمعادن الثمينة**

انخفض بند النقدية والمعادن الثمينة نهاية العام 2014 بنحو 31.1% مقارنة بنهاية العام 2013 ليبلغ 658.5 مليون دولار (انظر جدول 4-1)، وذلك نتيجة عمليات شحن فائض الشيكل في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم خلال العام 2014 شحن حوالي 9 مليار شيكل من فروع المصارف العاملة في الضفة الغربية إلى إسرائيل[21].

4-2 جانب المطلوبات

الربع الرابع

✧ **ودائع الجمهور**

زادت ودائع الجمهور (بما فيها ودائع القطاع العام) بنسبة 0.6% نهاية الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع الثالث من نفس العام، لتصل إلى حوالي 8.9 مليار دولار، مشكلة ما نسبته 75.6% من إجمالي مطلوبات المصارف المرخصة (انظر جدول 4-1).

شكل 4-1: النمو في ودائع الجمهور

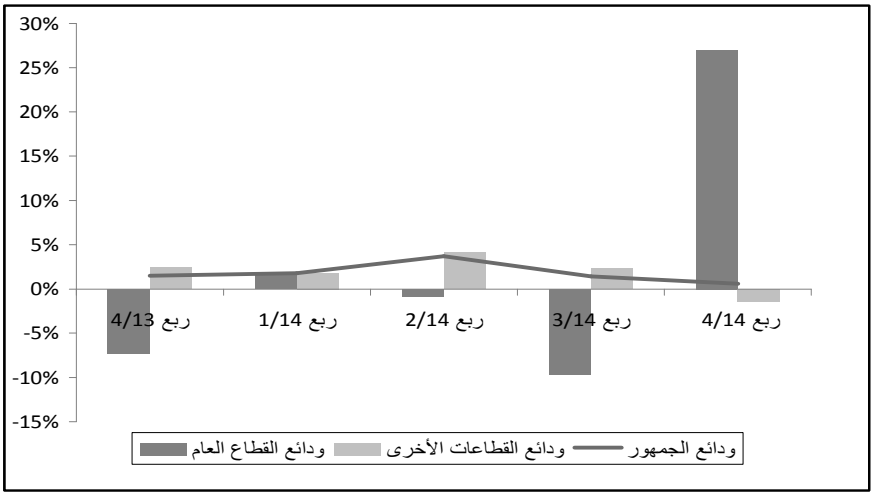

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

وجاء هذا الارتفاع من نمو ودائع القطاع العام بنسبة 27% (نتيجة لارتفاع ودائع السلطة الوطنية الفلسطينية بنحو 161.2 مليون دولار، إضافة إلى ارتفاع ودائع السلطات المحلية بنحو 8.3 مليون دولار خلال فترة المقارنة)، ليصل إجمالي ودائع القطاع العام إلى 785.2 مليون دولار. بالمقابل طرأ انخفاض على ودائع القطاعات الأخرى بنسبة 1.4% لتصل إلى حوالي 8.2 مليار دولار خلال نفس الفترة. وتوزعت ودائع الجمهور بين 91.2% للقطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) و8.8% للقطاع العام في نهاية الربع الرابع. ويوضح الشكل 4-1 النمو في ودائع الجمهور (على أساس ربعي) خلال الفترة من الربع الرابع 2013 حتى نهاية الربع الرابع 2014.

[21] تجدر الإشارة أنه لم يتم إجراء أية عمليات شحن من قطاع غزة خلال هذه الفترة، وإنما تم استبدال التالف وإدخال المعادن. (انظر الصندوق عن أزمة السيولة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني في هذا العدد من *المراقب*).

أما على المستوى الجغرافي، شكلت حصة قطاع غزة حوالي 11.1% من إجمالي ودائع الجمهور نهاية الربع الرابع 2014، منخفضة بنحو نصف نقطة مئوية عن الربع السابق لتبلغ 994.1 مليون دولار. واستحوذت محافظة غزة على نحو 72.0% من إجمالي ودائع الجمهور في القطاع. بالمقابل بلغت حصة الضفة الغربية حوالي 88.9% من إجمالي ودائع الجمهور. وتركزت هذه الودائع في محافظة رام الله والبيرة بنسبة 43.5%، تليها محافظة نابلس بنسبة 13.6%. ويبين الشكل 4-2 توزيع ودائع الجمهور والتسهيلات الائتمانية الممنوحة حسب المحافظات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية الربع الرابع 2014.

شكل 4-2: الأهمية النسبية لودائع الجمهور والتسهيلات الممنوحة حسب المحافظات في نهاية الربع الرابع 2014

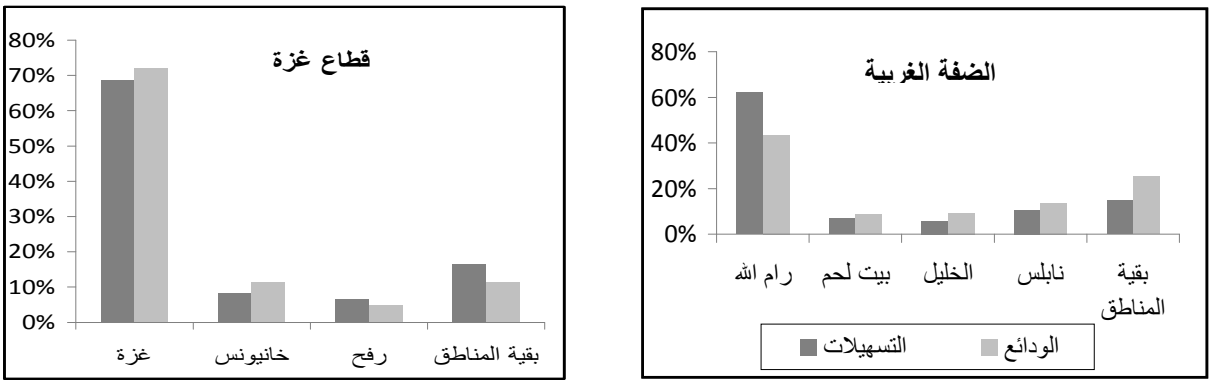

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

أما على مستوى نوع الوديعة، توزعت ودائع الجمهور بين أرصدة بفائدة بنسبة 51.3% وأخرى بدون فائدة بنسبة 48.7% من إجمالي ودائع الجمهور. كما أن حوالي 39.2% من الودائع كان على شكل ودائع جارية تحت الطلب، و31.8% ودائع توفير، و29.0% ودائع لأجل (انظر جدول 4-4).

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة

(مليون دولار)

	2013	2014				نسبة التغير (%)	
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	ربعية	سنوية
حسب الجهة المودعة							
قطاع عام	676.9	689.7	684.5	618.2	785.2	27.0	16.0
قطاع خاص مقيم	7,345.4	7,465.4	7,757.8	7,946.2	7,840.9	-1.3	6.7
قطاع خاص غير مقيم	281.4	299.3	323.0	319.6	309.3	-3.2	9.9
حسب نوع الوديعة							
ودائع جارية	3,339.2	3,380.1	3,450.9	3,607.6	3,506.5	-2.8	5.0
ودائع آجلة	2,381.6	2,410.2	2,803.2	2,462.8	2,591.5	5.2	8.8
ودائع توفير	2,582.9	2,664.1	2,511.2	2,813.6	2,837.3	0.8	9.8
حسب نوع عملة الإيداع							
دولار	3,460.6	3,477.2	3,507.4	3,481.6	3,551.2	2.0	2.6
دينار أردني	2,106.0	2,226.2	2,284.2	2,337.0	2,299.4	-1.6	9.2
شيكل	2,409.9	2,430.7	2,662.1	2,716.6	2,750.5	1.2	14.1
عملات أخرى	327.2	320.3	311.6	348.8	334.2	-4.2	2.1
المجموع	**8,303.7**	**8,454.4**	**8,765.3**	**8,884.0**	**8,935.3**	**0.6**	**7.6**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، كانون الأول 2014.

وفيما يتعلق بهيكل توزيع ودائع الجمهور حسب عملة الإيداع فقد استمرت سيطرة الدولار على هذه الودائع لتشكل نحو 39.7%، وبقيمة 3.6 مليار دولار، أما عملة الشيكل فشكلت 30.8%، وبقيمة 2.8 مليار دولار، وفي المرتبة الثالثة الودائع بالدينار الأردني بنسبة 25.7% وبقيمة 2.3 مليار دولار (انظر جدول 4-4).

✧ **حقوق الملكية**

يشكل بند حقوق الملكية حوالي 12.4% من إجمالي المطلوبات. ولقد ارتفع بنسبة 4% نهاية الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع السابق (انظر جدول 4-1).

✧ **أرصدة سلطة النقد والمصارف**

شهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 13.1% نهاية الربع الحالي مقارنة بالربع السابق لتبلغ 729.2 مليون دولار، نتيجةً لتراجع ودائع سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 51.9% لتصل إلى 134.6 مليون دولار، وتراجع ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة 28.5% لتبلغ 94.6 مليون دولار (انظر جدول 4-1).

المقارنة السنوية

ارتفعت قيمة إجمالي الخصوم في الميزانية المجمعة للمصارف بمقدار 5.6% أو ما يعادل 631.1 مليون دولار بين العامين 2013 و2014 (أنظر الجدول 4-1)، وفيما يلي تحليل لتطور مكونات الخصوم خلال العام 2014.

✧ **ودائع الجمهور**

سجّلت ودائع الجمهور خلال العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 7.6% مقارنة بالعام السابق (أنظر الجدول 4-1). وطرأت زيادة ملحوظة في ودائع القطاع العام بنسبة 16% (أنظر الجدول 4-4). كما حدث تغير في بنية عملات الإيداع لصالح الشيكل على حساب الدولار.

✧ **حقوق الملكية**

شهد بند حقوق الملكية ارتفاعاً بنسبة 7.9% نتيجة لارتفاع رأس المال المدفوع والاحتياطات القانونية والمعلنة إضافة لارتفاع الأرباح خلال العام 2014 مقارنة بالعام 2013 (انظر جدول 4-1).

✧ **أرصدة سلطة النقد**

طرأ هبوط في أرصدة سلطة النقد والمصارف بين العامين 2013و2014 بنحو 19%، وجاء هذا أساساً نتيجة هبوط ودائع المصارف خارج فلسطين بنسبة كبيرة تقارب 65% (انظر جدول 4-1).

4-3 مؤشرات أداء المصارف

شهدت معظم مؤشرات الأداء تحسناً خلال الربع الأخير من العام 2014، حيث تشير البيانات إلى انخفاض نسبة التسهيلات المتعثرة (التسهيلات غير المنتظمة) إلى إجمالي التسهيلات إلى 2.5% مقارنةً مع 2.7% في الربع الثالث، وبلغت قيمتها نحو 124.4 مليون دولار. في حين سجلت تراجعاً بحوالي 0.4 نقطة مقارنةً بالعام 2013. ويعكس انخفاض نسبة التسهيلات المتعثرة تحسن جودة المحفظة الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني (انظر جدول 4-5).

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف المرخصة في فلسطين

(نسبة مئوية)

المؤشر	2013	2014			
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	12.2	12.3	11.5	11.9	12.4
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	73.5	75.3	74.4	74.3	68.0
إجمالي التسهيلات الائتمانية/ ودائع الجمهور	53.9	55.3	55.9	54.5	54.8
إجمالي تسهيلات القطاع الخاص/ ودائع القطاع الخاص	40.7	42.7	43.6	42.5	44.9
التوظيفات الخارجية/ إجمالي الودائع*	38.2	36.8	34.6	38.3	39.4
التسهيلات المتعثرة/ إجمالي التسهيلات	2.9	2.9	2.6	2.7	2.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف، كانون الأول 2014.

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف).

من جانبٍ آخر، ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى ودائع الجمهور بنحو 0.3 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق لتصل إلى 54.8%، إضافة إلى نمو تسهيلات القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص بحوالي 2.4 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة لتصل إلى 44.9%. كما ارتفعت أيضاً نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع بنحو 1.1 نقطة مئوية، لتصل إلى حوالي 39.4% في نهاية الربع الرابع من العام 2014 (انظر جدول 4-5).

✧ **عدد المصارف**

بلغ عدد المصارف المرخصة في فلسطين 17 مصرفاً[22]، في نهاية الربع الرابع من العام 2014، منها سبعة مصارف محلية وعشرة مصارف وافدة، تقدم خدماتها المصرفية من خلال 258 فرع ومكتب منتشرة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. علماً بأنه تم افتتاح خمسة فروع جديدة خلال هذا الربع، وبالمقارنة مع نهاية العام 2013 فقد زاد عدد الفروع والمكاتب بنحو 21 فرع ومكتب منها 17 فرع ومكتب للمصارف المحلية و4 فروع للمصارف الوافدة.

✧ **أرباح المصارف المرخصة**

بلغ صافي دخل (أرباح) المصارف المرخصة حوالي 39.4 مليون دولار نهاية الربع الرابع من العام 2014، مقارنة بنحو 31.3 مليون دولار في الربع السابق. وبلغ المجموع التراكمي لأرباح المصارف في العام 2014 حوالي 145.8 مليون دولار مقارنةً مع 144.8 في العام 2013. وجدير بالذكر أن إيرادات المصارف من الفوائد والعمولات تشكل حوالي 90.6% من صافي إيراداتها في العام 2014. ويوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الفترة من الربع الرابع 2013 وحتى الربع الرابع 2014.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف المرخصة 2013- 2014

(مليون دولار)

	2013	2014				2013	2014
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	تراكمي	تراكمي
صافي الإيرادات	**122.2**	**118.6**	**123.8**	**122.7**	**129.8**	**463.7**	**494.3**
الفوائد	89.8	89.3	92.1	91.0	88.3	347.1	360.7
العمولات	22.3	19.8	21.5	21.7	24.0	80.4	87.0
أوراق الدين المالية والاستثمارات	3.2	3.0	2.1	0.5	0.6	6.3	6.2
عمليات تبديل وتقييم وتقييمو العملات الأجنبية	5.0	4.4	6.4	7.2	7.3	24.6	25.3
عمليات التحوط والمتاجرة	0.05-	0.6	0.2-	1.0	0.5	0.22	1.9
الدخول التشغيلية الأخرى	2.0	1.5	1.9	1.3	8.5	5.1	13.2
النفقات	**91.9**	**78.1**	**89.2**	**91.4**	**89.8**	**318.9**	**348.5**
النفقات التشغيلية	69.7	64.7	75.3	77.2	78.3	251.4	295.5
المخصصات	1.4	1.6	0.3	0.03	-0.05	11.2	1.9
الضريبة	20.8	11.8	13.6	14.2	11.5	56.3	51.1
صافي الدخل*	**30.3**	**40.5**	**34.6**	**31.3**	**39.4**	**144.8**	**145.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، قائمة الأرباح والخسائر، كانون الأول 2014 (بيانات غير منشورة).

* صافي الدخل= صافي الإيرادات- النفقات

[22] في شباط 2015 تم توقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية بين البنك الوطني (بنك محلي) وبنك الاتحاد للادخار والاستثمار (بنك أردني وافد) تم بموجبها استحواذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد في فلسطين ودخوله كشريك استراتيجي جديد في البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع، وبذلك ينخفض عدد المصارف المرخصة في فلسطين إلى 16 مصرف اعتباراً من 2015/3/1.

4-4 متوسط معدلات الفائدة على الودائع والقروض

الربع الرابع

ارتفعت معدلات الفائدة على الودائع بالعملات الثلاث خلال الربع الرابع من العام 2014 قياساً على ما كانت عليه في الربع السابق (انظر جدول 4-7)، حيث ارتفعت فائدة الودائع المربوطة لأجل بالدينار الأردني بنحو 0.01 نقطة مئوية لتصل إلى 2.14%، وتلك بالدولار الأميركي بنحو 0.16 نقطة مئوية لتصل إلى 0.92%، وتلك بالشيكل الاسرائيلي بنحو 0.13 نقطة مئوية لتصل إلى 1.59%. أما معدلات الفائدة على القروض فقد ارتفعت أيضاً على التسهيلات الممنوحة بعملتي الشيكل والدولار لتصل إلى 10.82% و6.88% على التوالي، بينما انخفضت على التسهيلات الممنوحة بعملة الدينار الأردني لتصل إلى 8.69% مقارنة بحوالي 9.35% خلال الربع السابق.

المقارنة السنوية

ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالعملات الثلاث خلال العام 2014 ليصل 2.15% للودائع بالدينار الأردني، و0.82% للودائع بالدولار، و1.46% للودائع بالشيكل، (انظر الجدول 4-7). أما متوسط أسعار فائدة الإقراض فقد شهدت انخفاضاً على العملات الثلاث، حيث بلغت للتسهيلات الممنوحة بالدينار 9.03%، وبالدولار 6.41%، وبالشيكل 10.69%، أدى كل هذا إلى انخفاض الفرق بين فائدة الإقراض والإيداع بالعملات الثلاث: من 7.09 نقطة مئوية للدينار في 2013 إلى 6.88 نقطة في 2014. وبالنسبة للدولار من 6.89 نقطة مئوية إلى 5.59. أما بالنسبة إلى الشيكل فقد انخفض الفرق بين فوائد الإقراض والإيداع من 10.26 في 2013 إلى 9.5 نقطة بالمتوسط في 2014. وتجدر الملاحظة أن الفارق بين معدلي الفائدة على الشيكل تبلغ نحو ضعف الفرق بين معدلي الفائدة على الدولار والدينار

جدول 4-7: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

الفترة		الدينار الأردني		الدولار		الشيكل	
		الودائع	القروض	الودائع	القروض	الودائع	القروض
2013	الربع الأول	1.70	8.69	0.45	7.33	1.09	11.65
	الربع الثاني	2.40	9.50	0.80	7.90	1.40	11.50
	الربع الثالث	2.11	9.53	0.49	7.73	1.38	11.19
	الربع الرابع	2.09	8.98	0.75	7.06	1.40	11.97
المتوسط		**2.08**	**9.17**	**0.62**	**7.51**	**1.32**	**11.58**
2014	الربع الأول	2.13	9.38	0.77	6.01	1.40	11.35
	الربع الثاني	2.19	8.71	0.85	6.18	1.40	11.05
	الربع الثالث	2.13	9.35	0.76	6.57	1.46	10.61
	الربع الرابع	2.14	8.69	0.92	6.88	1.59	10.82
المتوسط		**2.15**	**9.03**	**0.82**	**6.41**	**1.46**	**10.96**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول 2014.

5-4 نظام المدفوعات

✧ **حركة المقاصة**

الربع الرابع

ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة خلال الربع الرابع من العام 2014 بنسبة 10.2% مقارنةً بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.3 مليون شيك، كما ارتفعت قيمتها بنسبة 2.6% خلال فترة المقارنة لتبلغ حوالي 2.8 مليار دولار. ومن الجدير بالذكر أن معظم الشيكات المقدمة للتقاص

هي بعملة الشيكل بنسبة 93.3%، يليها الدولار بنسبة 4.1%، ثم الدينار الأردني بنسبة 2.4% (انظر جدول 4-8).

بالرغم من هذا الارتفاع في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص إلا أن قيمة الشيكات المعادة قد انخفضت خلال الربع بما يقارب 9.7% بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، حيث شكلت قيمة الشيكات المعادة حوالي 5.8% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الرابع 2014، مقارنة مع 6.6% في الربع السابق (انظر جدول 4-8).

المقارنة السنوية

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال العام 2014 حوالي 4.6 مليون شيك مرتفعة بنسبة 6.7% مقارنة مع العام السابق، كما ارتفعت قيمتها بحوالي 5.1% لتبلغ نحو 11 مليار دولار. أما الشيكات المعادة فقد انخفضت من حيث العدد بنحو 4.1% مقابل ارتفاع قيمتها بنسبة 0.7% خلال فترة المقارنة (انظر جدول 4-8).

جدول 4-8: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة

الفترة		الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة	
		العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)
2013	الربع الأول	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4
	الربع الثاني	1,075,125	2,705.5	111,954	159.3
	الربع الثالث	1,093,428	2,698.0	112,562	161.3
	الربع الرابع	1,156,713	2,837.5	123,730	174.2
المجموع		**4,346,427**	**10,567.7**	**487,344**	**659.2**
2014	الربع الأول	1,093,504	2,779.3	110,488	168.4
	الربع الثاني	1,140,775	2,802.0	107,158	154.0
	الربع الثالث	1,143,268	2,724.5	124,461	179.4
	الربع الرابع	1,260,225	2,795.6	125,329	162.0
المجموع		**4,637,772**	**11,101.4**	**467,436**	**663.8**

المصدر:سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية الشهرية، كانون الأول 2014.

✧ أنشطة عمليات التسوية الفورية من خلال نظام براق

الربع الرابع

هبطت القيمة الإجمالية لعمليات المصارف المرخصة وبورصة فلسطين الأعضاء في نظام التسوية الفورية "براق" بحوالي 7.4% في نهاية الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 8.3 مليار دولار، بالرغم من ارتفاع إجمالي عدد الحوالات لتصل إلى 47,880 حوالة. وتشتمل عمليات التسوية المنفذة بين المصارف الأعضاء الحوالات البنكية (بنسبة 49.4%)، والحوالات الشخصية (بنسبة 18.5%)، وحوالات خارج النظام (بنسبة 22.2%)، في حين سيطرت حوالات تسوية المقاصة على حوالي 9.3% من إجمالي قيمة الحوالات (انظر جدول 4-9).

المقارنة السنوية

بلغت قيمة إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسوية الفورية براق نهاية العام 2014 حوالي 34 مليار دولار مرتفعة بحوالي 5.6% عن قيمتها في العام 2013. حيث بلغ المعدل الشهري لعمليات التسوية في العام 2014 حوالي 14,604 حوالة بقيمة 2.8 مليار دولار مقارنة مع 13,681 حوالة بقيمة 2.7 مليار دولار خلال العام 2013 (انظر جدول 4-9).

جدول 4-9: إجمالي عمليات الأعضاء في نظام التسويات الفورية براق، ربع 2013/4- ربع 2014/4

(القيمة مليون دولار)

الأعضاء		2013	2014				2013	2014
		الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	إجمالي	إجمالي
حوالات بنكية	العدد	1,893	2,101	2,230	1,894	1,726	**8,223**	**7,951**
	القيمة	3,246.7	3,636.1	3,877.6	4,545.1	4,120.2	**14,822.97**	**16,179.0**
حوالات شخصية	العدد	34,789	35,078	37,144	39,033	42,820	**142,926**	**154,075**
	القيمة	1,527.7	1,557.5	1,823.6	1,833.4	1,547.4	**6,344.9**	**6,761.9**
حوالات إلى خارج النظام	العدد	615	601	610	556	544	**2,629**	**2,311**
	القيمة	1,945.5	1,744.3	2,164.8	1,766.3	1,851.1	**7,383.4**	**7,526.5**
حوالات تسوية المقاصة	العدد	1824	1,986	2,046	1,928	1,937	**7,758**	**7,897**
	القيمة	817.6	799.6	834.9	809.8	778.3	**3,356.3**	**3,222.6**
حوالات تسوية البورصة	العدد	315	336	360	363	396	**1,128**	**1,455**
	القيمة	35.2	39.5	16	15.9	12.8	**72.28**	**84.2**
عمليات أخرى	العدد	396	343	381	383	457	**1,506**	**1,564**
	القيمة	34.8	25.9	27	44.9	37.3	**131.2**	**135.1**
إجمالي الحوالات	العدد	39,868	40,445	42,771	44,157	47,880	**164,170**	**175,253**
	القيمة	7,607.6	7,802.9	8,743.9	9,015.4	8,347.1	**32,111.1**	**33,909.3**

المصدر:الموقع الالكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

4-6 مؤسسات الإقراض المتخصصة[23]

بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات الإقراض المتخصصة 67 فرع ومكتب في نهاية الربع الرابع من العام 2014، وتنتشر هذه الفروع والمكاتب في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعمل بها حوالي 540 موظف. وبلغ عدد عملائها نحو 59,702 منهم حوالي 67.4% في الضفة الغربية، و32.6% في قطاع غزة، كما شكلت الإناث نحو 44.3% من إجمالي عدد العملاء نهاية الربع الرابع من العام 2014.

شكل 4-3: التوزيع الجغرافي والقطاعي للتمويلات الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة

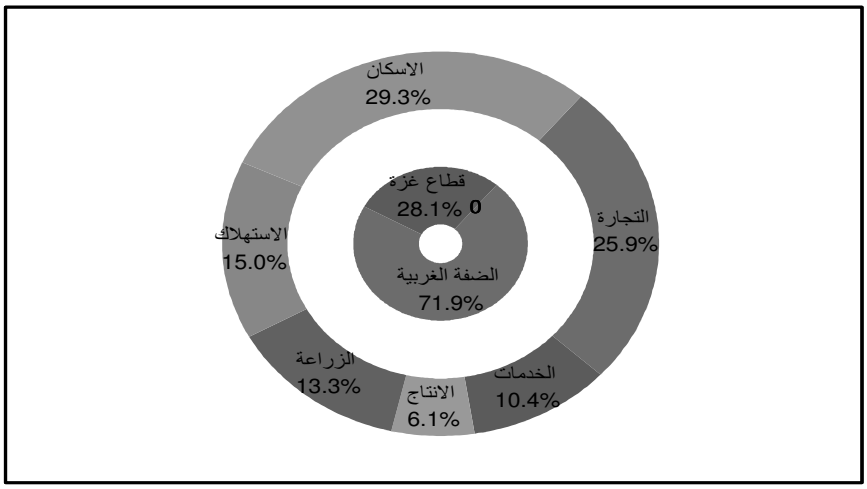

[23] مصدر البيانات الواردة في هذا البند هو الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر (شراكة) وهي تشمل ست مؤسسات إقراض (الأعضاء في شبكة شراكة) وهي: أصالة، وأكاد، وفاتن، وريف، ومؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، والأونروا.

من جانب آخر، ارتفع إجمالي محفظة القروض المقدمة من هذه المؤسسات خلال الربع الحالي بنسبة 4.6% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 109.6 مليون دولار. وتتوزع هذه المحفظة بنسبة 71.9% في الضفة الغربية و28.1% في قطاع غزة. أما من حيث التوزيع القطاعي للقروض الممنوحة، فقد استمرت سيطرة قروض الإسكان على النصيب الأعلى بنسبة 29.3%، تلاه قطاع التجارة العامة بنحو 25.9%، ثم القطاع الاستهلاكي بحوالي 15.0%، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة بنسبة 13.3%، ثم قطاعي الخدمات والإنتاج بواقع 10.4% و6.1% على التوالي.

4-7 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

- مؤشرات السوق المالي:
  - الرسملة السوقية[24]: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2014 نحو 25% مقارنة مع 24% في العام 2013
  - عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الرابع من العام 2014، 48 شركة. وتتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (8 شركات)، قطاع الصناعة (12 شركات)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة).
  - نسبة الدوران[25]: بلغت هذه النسبة في العام 2014 نحو 11.1%، مقارنة مع 10.5% خلال العام 2013. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 20.1%، وقطاع البنوك والخدمات المالية 13.3%، وقطاع الصناعة 3.3%، وقطاع التأمين 4.1%، وقطاع الخدمات 8.4%.
- مؤشرات السيولة:
  - قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين في العام 2014 نحو 2.8% مقارنة مع 2.6% خلال العام 2013.
- درجة التركيز[26]:

حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 79.3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في العام 2014، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (28.5%)، وفلسطين للتنمية والاستثمار- باديكو (25.1%)، وبنك فلسطين (16.6%)، والبنك الوطني (5.5%)، والعربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك" (3.5%).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال العام 2014 نحو 181 مليون سهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة 10.8% مقارنة مع العام السابق (203 مليون سهم). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 354 مليون دولار في العام 2014، بارتفاع مقداره 3.8% عن العام السابق (انظر شكل 4-4).

بقيت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية العام 2014 مستقرة عند 3.2 مليار دولار مقارنة مع العام السابق. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 45%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% (انظر الشكل 4-5).

[24] يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

[25] يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم.

[26] يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة.

شكل 4-4 : قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر العامين2013 و2014

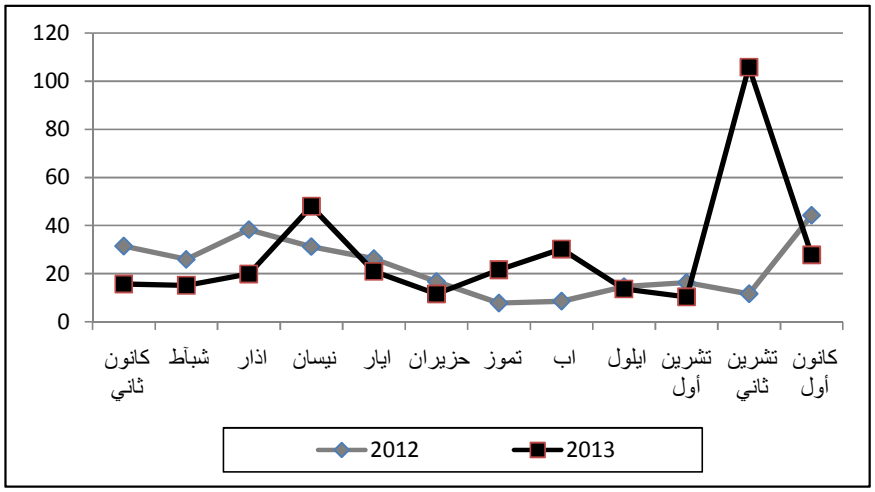

لمصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

شكل 4-5: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في نهاية العام 2014
(مليون دولار)

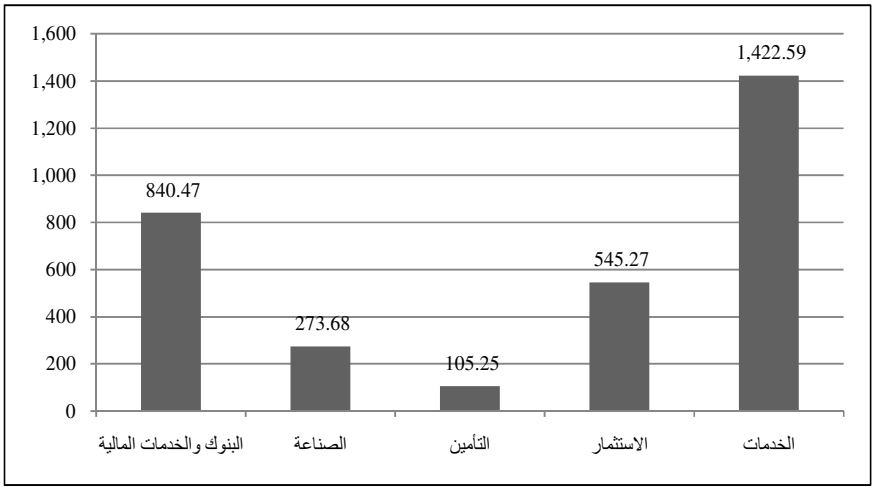

المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال العام 2014
(مليون دولار)

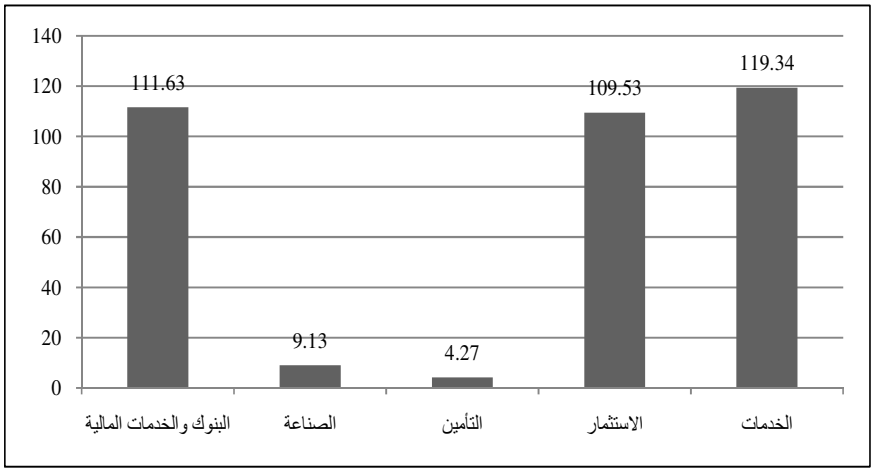

المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في العام 2014، بنسبة 33.7%، يليه قطاعي البنوك والخدمات المالية وقطاع الاستثمار بنسبة 31.5% و31.0% على التوالي (انظر شكل 4-6).

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية العام 2014 عند 511.77 نقطة، متراجعاً بـــ 29.68 نقطة عن إغلاق العام السابق (انظر شكل 4-7).

شكل 4-7: مؤشر القدس لأشهر العامين 2013 و2014

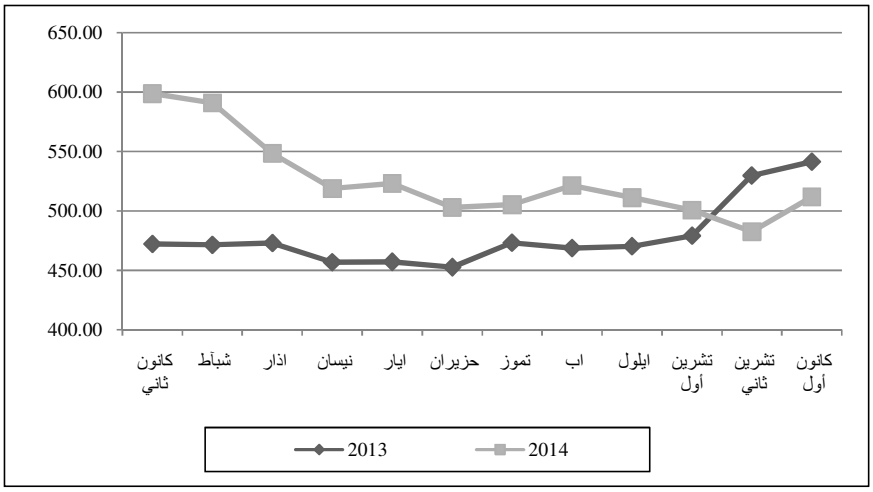

المصدر: بورصة فلسطين www.pex.ps

صندوق 5: عمولة التداول في بورصة فلسطين: الأعلى بين بورصات المنطقة

هل ارتفاع عمولة تداول الاسهم في بورصة فلسطين هو نتيجة لانخفاض كمية وقيمة الاسهم التي يتم تداولها، أم أن انخفاض التداول هو بسبب ارتفاع قيمة العمولة؟ هذا يشبه سؤال الدجاجة والبيضة التقليدي، أيهما الأول، أيهما السبب وأيهما النتيجة؟

يسجل العمود الأول في الجدول رقم 1 قيمة عمولات تداول الاسهم في عدد من البورصات في الدول المجاورة بما فيها بورصة فلسطين. وقيمة العمولات هذه هي عبارة عن نسب مئوية من سعر شراء الأسهم. كما يسجل العمود الثاني في الجدول توزيع عمولة التداول على المصادر المختلفة بما فيها حصة هيئة سوق رأس المال، وعمولة الوسيط (المضارب) والضريبة وغيرها.

يوضح الجدول أن عمولة التداول في بورصة فلسطين هي الأعلى بين البورصات المسجلة في الجدول، وهي تبلغ تقريباً ضعف مستواها في سوريا وأكثر من ثلاثة أضعاف مستواها في مصر.

لا يخفى أن ارتفاع عدد وقيمة الأسهم المتداولة يفسح الفرصة أمام تخفيض عمولة التداول دون أن يؤثر هذا سلباً على الموارد التي تحصل عليها مؤسسات وشركات قطاع الاوراق المالية لتغطية التكاليف الإدارية والعملياتية للبورصة للمضاربين. ويدل العمود 3 في الجدول 1 بشكل واضح على العلاقة العكسية بين معدل دوران السهم (أي قيمة التداول في البورصة بالنسبة إلى قيمة الأسهم المسجلة فيها) من جهة وعمولة التداول من جهة أخرى. وباستثناء سوريا التي تمر بظروف بالغة الخصوصية، فان معدل دوران الأسهم في بورصة فلسطين هو الأدنى من بين كافة البورصات في الجدول، إذ لا تزيد النسبة على 10.5% مقارنة مع 58% في مصر على سبيل المثال.

طرحنا تساؤلاتنا حول ارتفاع عمولة التداول وفرص تخفيضها لزيادة وتيرة البيع والشراء في بورصة فلسطين على السيد براق النابلسي، مدير عام الإدارة العامة للأوراق المالية في إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية. ويستفاد من إجابة السيد براق المعلومات التالية:

1. صحيح أن عمولة التداول في بورصة فلسطين هي الأعلى في المنطقة، وان هذا الارتفاع هو احد ابرز معوقات نمو حجم التداول في البورصة، وأحد أسباب التراجع في مستوى التداول الذي شهدته بورصة فلسطين منذ العام 2008. على أن هناك عوامل أخرى غير ارتفاع العمولة وراء هذا التراجع، وهي عوامل ترتبط بمكونات ومرجعية القطاع المالي ككل، أي بإجراءات من صلاحيات سلطة النقد ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد، إلى جانب هيئة سوق رأس المال التي تضطلع حصراً بمهام تنظيمية ورقابية.
2. إن عمولات التداول تشكل المصدر الرئيسي لإيرادات الهيئة ولجميع المؤسسات المكونة لقطاع الأوراق المالية. ولقد غطت هذه العمولة 14% من متوسط إيراد هيئة سوق رأسالمال، ونحو 90% من إجمالي إيرادات بورصة فلسطين التشغيلية و 56% من متوسط إيراد شركات الأوراق المالية للأعوام الثلاث (2011–2013). وتجدر الإشارة الى إن حصة الهيئة من عمولة التداول تتوافق مع المتوسط الذي تتقاضه الهيئات في الأسواق المجاورة.
3. إن التراجع الكبير في مستوى التداول كان له تأثير سلبي على إيرادات جميع المؤسسات المكونة لقطاع الأوراق المالية. وفي حال استمرار هذا التراجع فإن تخفيض عمولة التداول فقط لا يشكل حلاً للأزمة بل سيؤدي إلى انخفاض إيرادات الهيئة والبورصة وشركات الأوراق المالية إلى اقل من اللازم لتغطية تكاليف عملها. وهذا بدوره سيؤدي إلى توجه شركات الأوراق المالية للتعامل مع البورصات الخارجية (مع انعكاسات ذلك السلبية على مستوى التداول في بورصة فلسطين)، والى توقف أعمال التطوير التي تقوم بها الهيئة لتعزيز التنافسية التكنولوجية لبورصة فلسطين، وهو ما سينعكس سلبا أيضا على مستوى التداول.
4. إن المشكلة الحقيقية في قطاع الأوراق المالية المحلي تكمن في أن مستويات التداول الحالية لا تتيح أية فرصة لتحقيق وفورات الحجم اللازمة لاستمرار عمل القطاع ككل. وعليه فإن تخفيض عمولة التداول في فلسطين وجعلها منافسة للأسواق المالية الأخرى يتوجب أن يترافق مع مجموعة من القرارات لتعزيز مستويات التداول في السوق وبالتنسيق مع جميع المؤسسات المكونة للقطاع المالي من وزارة المالية و وزارة الاقتصاد الوطني وتحديداً مديرية ضريبة الدخل في وزارة المالية مع تركيز خاص على تطوير الدور الذي يلعبه مراقب الشركات. كما يتطلب الامر تعزيز ثقة المستثمر المحلي والأجنبي بسوق فلسطين للأوراق المالية. ويمكن أن نشير هنا على سبيل المثال إلى احد الأصعدة التي تتطلب حلا مشتركاً وعاجلاً: إن فلسطين هي الدولة الوحيدة في الأسواق المالية المجاورة التي يتم فيها فرض ضريبة قيمة مضافة على طرفي صفقة التداول بيعاً وشراءا، وهو ما يرفع من قيمة عمولة التداول.

جدول 1: عمولة التداول و معدّل دوران الأسهم في بورصات مختارة في المنطقة العربية

	عمولة شراء الاسهم		معدّل دوران الأسهم	
	عمولة تداول السهم (% من سعر الشراء)	توزيع تكلفة التداول (%)	معدّل دوران الأسهم (قيمة التداول/ الرسملة السوقية) %	الرسملة السوقية وقيمة التداول (2014)
فلسطين	**0.8272**	- هيئة رأس المال 0.05 - البورصة 0.2 - الوسيط 0.47 - الضريبة 0.1072	10.56	الرسملة السوقية: 3,141 مليون دولار التداول: 331.8 مليون دولار
الأردن	**0.74-0.54**	- البورصة 0.14 - الوسيط 0.6 – 0.4	12.1	الرسملة السوقية: 18.1 مليار دينار التداول 2.19 مليار دينار
الإمارات المتحدة	**0.0275**	- الهيئة 0.005 - البورصة 0.005 - الوسيط 0.015 - المقاصة 0.005 - + 10 درهم رسوم تنفيذ	**106.5**	الرسملة السوقية: 357.18 مليار درهم التداول 380.38 مليار درهم
مصر	**0.22**	- الهيئة 0.001 - البورصة 0.0012 - الوسيط 0.002 - الحفظ المركزي 0.005 - مقاصة 0.0013	**58.1**	الرسملة السوقية: 500 مليار جنيه التداول: 291 مليار جنيه

	عمولة شراء الاسهم		معدّل دوران الأسهم	
		- تأمين 0.02 - + 6% ضريبة أرباح رأسمالية		
قطر	**0.275**	- البورصة 0.055 - الوسيط 0.22	**29.45**	الرسملة السوقية: 676.19 مليار ريال قطري التداول: 199.29 مليار ريال قطري
السعودية	**0.12**	- العمولة: - 0 ريال – 10,000 ريال = 12 ريال - 10,000 ≤ = 0.0012	**118.40**	الرسملة السوقية: 1.8تريليون ريال سعودي التداول: 2.1 تريليون ريال سعودي
الكويت	**0.1**	- 0 – 1600 = 2 دينار - 1,600 – 50,000 :0.00125 + 500 فلس - 50,000 ≤ : 0.001 + 500 فلس	**20.45**	الرسملة السوقية: 30.19 مليار ريال قطري التداول: 6.18 مليار ريال قطري
سوريا	**0.45-0.65**	- الوسيط 0.0034 – 0.0054 - الحفظ المركزي 0.0005 - البورصة 0.0006	**2.51**	الرسملة السوقية:132.35 مليار ليرة سورية التداول: 3.33 مليار ليرة سورية

المصادر: كافة المعلومات مصدرها مواقع مختلفة على الانترنت ويمكن الحصول على هذه الروابط مباشرة من هيئة التحرير.

صندوق 6: أزمات السيولة النقدية في الاقتصاد الفلسطيني

يعاني الجهاز المصرفي الفلسطيني من أزمات في السيولة شبه مستمرة. ولقد أدت هذه إلى تبعات سلبية على أداء القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام. وتولدت أزمات السيولة هذه تحديداً من الانتهاكات الإسرائيلية للالتزامات التي تعهدت بها في بروتوكول باريس الاقتصادي، إذ يؤكد البروتوكول في الفقرة 14: "سيسمح الجانبان بعلاقات تبادلية بين بنوك كل منهما"، حيث يتوجب على البنوك الإسرائيلية استقبال فائض الشيكل من البنوك العاملة في فلسطين بالتنسيق المشترك بين سلطة النقد وبنك إسرائيل. ووفقا للفقرة 18 (بند أ): "سيتم تبادل العملة الأجنبية مقابل الشيكل وبالعكس من قبل السلطة النقدية الفلسطينية من خلال غرفة التعامل في بنك إسرائيل وفق معدلات الصرف في السوق. كما نصت الفقرة 15: "سيكون للسلطة النقدية الفلسطينية حق تحويل كميات الشيكل الفائضة من البنوك العاملة في المناطق الفلسطينية إلى بنك إسرائيل إلى عملة أجنبية يقبل بنك إسرائيل تداولها...".

بدأت أزمة السيولة النقدية في الأراضي الفلسطينية في النصف الثاني من العام 2007 بعد أن قامت إسرائيل باعتبار قطاع غزة "كياناً معادياً". وأدى هذا القرار إلى قطع جميع التعاملات بين المصارف العاملة في قطاع غزة، على اختلاف جنسياتها، والبنوك الإسرائيلية المراسلة. فتوقفت مقاصة الشيكات مع المصارف الإسرائيلية كما توقفت حركة الحوالات الصادرة والواردة بالكامل، مما أدى إلى حدوث أزمة نقص في السيولة النقدية لعملتي الدينار والدولار، ثم تطور الأمر ليصبح أزمة نقص في السيولة بعملة الشيكل أيضاً. وانتقلت هذه الأزمة إلى المصارف العاملة بالضفة الغربية مع تعرضها لضغوط كبيرة وعدم السماح لها بتزويد فروعها العاملة في قطاع غزة بحاجاتها من النقد من العملات المختلفة. وتمثلت الأزمة بالضفة الغربية بوجود فائض في السيولة النقدية بعملة الشيكل نتيجة لرفض البنوك الإسرائيلية استقبال هذا الفائض. ولقد تكللت جهود سلطة النقد، من خلال التواصل مع الهيئات الدولية مثل صندوق النقد الدولي واللجنة الرباعية لإلزام إسرائيل بتنفيذ بنود البروتوكول وتأمين السيولة النقدية بكافة العملات، خاصة لفروع المصارف العاملة في قطاع غزة.

ثم عادت أزمة فائض الشيكل إلى الظهور ثانية في الأراضي الفلسطينية. إذ أخذ حجم السيولة النقدية بعملة الشيكل بالارتفاع منذ 2009 ليصل أعلى قيمة له منتصف العام 2013، ثم بدأ بالانخفاض بعد الجهود الحثيثة التي بذلتها سلطة النقد لترحيل فائض الشيكل في هذا العام. وقد أثمرت جهود سلطة النقد المستمرة في مساعدة المصارف العاملة في الضفة الغربية على شحن فائض النقد لديها من خلال التفاهمات التي جرت فيما بينها وبين البنك المركزي الإسرائيلي.

شكل (1): السيولة النقدية بعملة الشيكل (مقومة بالدولار) في الجهاز المصرفي الفلسطيني، آذار 2008–كانون أول 1014

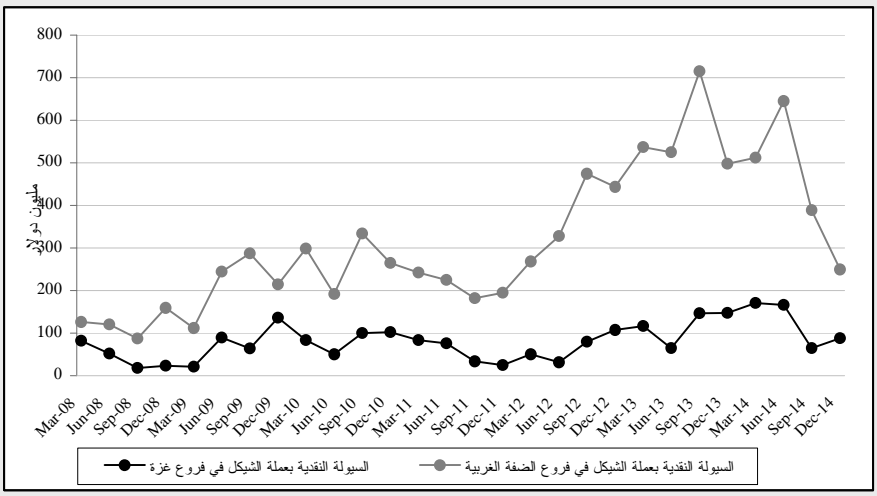

تم التوصل إلى آلية شحن مؤقتة بمقدار 120 مليون شيكل شهرياً من المصارف المحلية التي لا تقوم بعمليات شحن مباشرة مع نظيراتها الإسرائيلية. وتم رفع هذا السقف لاحقاً إلى 300 مليون شيكل شهرياً اعتباراً من شهر تموز 2013. بالإضافة إلى ذلك، تم شحن دفعات استثنائية بمقدار مليار شيكل شهريا في ثلاثة أشهر (أيلول– تشرين الثاني) من العام 2013. وبذلك بلغ حجم الفائض المرحل بعملة الشيكل من

المصارف في الضفة الغربية حوالي 9.6 مليار شيكل في العام 2013. ولكن إسرائيل لم تسمح بترحيل فائض الشيكل من فروع المصارف من قطاع غزة بشكل مباشر. لكنها سمحت في العام 2013 بترحيل 200 مليون شيكل من فروع المصارف العاملة في القطاع إلى فروع المصارف في الضفة الغربية، بالإضافة إلى استبدال نقد تالف وإدخال نقد معدني بقيمة إجمالية بلغت 54 مليون شيكل خلال نفس الفترة.

وفي العام 2014 تم ترحيل حوالي 9 مليار شيكل (منها 4.6 مليار شيكل قامت بها البنوك الأردنية العاملة في فلسطين والتي تقوم بعمليات الشحن بصورة مباشرة إلى البنوك الإسرائيلية المراسلة). أما في قطاع غزة فقد تم إدخال معدن بقيمة 1.9 مليون شيكل واستبدال نقد تالف بقيمة 200 مليون شيكل. وقد تراجعت نسبة السيولة النقدية بعملة الشيكل إلى إجمالي أصول المصارف العاملة في فلسطين نهاية العام 2014 لتبلغ نحو 11%، مقارنة بحوالي 30% نهاية العام 2013. ويوضح الشكل 1 التذبذب الحاد في توفر سيولة عملة الشيكل لدى الجهاز المصرفي في كل من فروع المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتجدر الإشارة إلى أن كمية الشيكل المتداولة في الأراضي الفلسطينية تبلغ ما نسبته 8- 10% من مجمل الشيكل في التداول بحسب بعض التقديرات الأولية. وبالتالي فإن تكدس هذه العملة في الأراضي الفلسطينية له تأثير على التضخم في إسرائيل فضلاً على أثره على سمعة العملة الإسرائيلية دولياً، إذ يتوجب على أي بنك مركزي، حسب مواثيق العمل المصرفي الدولي، أن يقوم باستقبال فائض السيولة للعملة التي يقوم بإصدارها، أياً كان الطرف الذي يملك هذا الفائض وأياً بلغت كميتها.

(من إعداد سلطة النقد الفلسطينية)

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[27]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2014 وخلال السنة بكاملها في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

الربع الرابع

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام السابق 372 شركة، بارتفاع بنسبة 20% مقارنة مع الربع السابق، وبنسبة 32% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1). وتوزعت هذه الشركات الجديدة بين شركات عامة وشركات مساهمة خصوصية. وبلغ رأسمال هذه الشركات 59.7 مليون دينار، 75% منها كان للشركات المساهمة الخصوصية.

المقارنة السنوية

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية 1,490 شركة في العام 2014، وهذا أعلى بنسبة 27% (318 شركة) مقارنة مع العام 2013. وبلغت إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في العام 2014 حوالي 224 مليون دينار أردني. وهذا أدنى بنسبة 34% مقارنة مع العام 2013.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في العام 2014، بنسبة 33% من إجمالي قيمة رأس المال المسجل (75 مليون دينار أردني)، يليه قطاع التجارة بنسبة 28%. وجاء في المركز الثالث والرابع قطاعي الصناعة والإنشاءات بنسب 15% و12% على التوالي (انظر الشكل 5-1).

[27] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2014)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013	العام 2014
الربع الأول	247	454	334	389	319	272	440
الربع الثاني	334	412	428	373	278	317	367
الربع الثالث	315	349	164	287	228	302	311
الربع الرابع	287	438	290	337	245	281	372
المجموع	**1,183**	**1,653**	**1,216**	**1,386**	**1,070**	**1,172**	**1,490**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2014

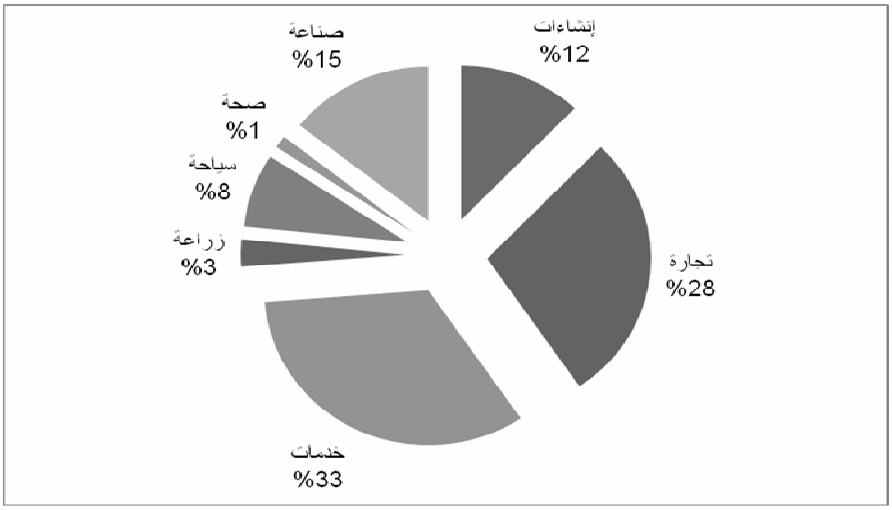

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العام 2014 الأشكال القانونية التالية: شركات مساهمة خصوصية (898 شركة)، شركات عادية عامة (582 شركة)، شركات مساهمة أجنبية (11 شركة) واستحوذ كل منها على التوالي 65.7% و29.2% و5.4% من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة (انظر جدول 5-2).

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال العام 2013 وأرباع العام 2014

(مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة أجنبية	
2013	**51.081**	**119.846**	**2**	**169.268**	**342.195**
الربع الأول 2014	20.882	38.295	0	0.672	59.244
الربع الثاني 2014	16.743	29.534	0	11.345	57.627
الربع الثالث 2014	13.010	34.651	0	0	47.662
الربع الرابع 2014	14.850	44.887	0	0	59.736
2014	**65.485**	**147.367**	**0**	**12.017**	**224.269**

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2015.

5-2 رخص الأبنية في الأراضي الفلسطينية

عدد رخص الأبنية ومساحتها الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

الربع الرابع

شهد الربع الرابع من العام 2014 ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة في الأراضي الفلسطينية بمقدار 5.1% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام (2,144 رخصة مقارنة مع 2,039 رخصة خلال الربع الثالث 2014) عكس النزعة الفصلية. كما يلاحظ ارتفاع في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 6.6% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 5-3). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع عدد الرخص الصادرة بمقدار 0.3%. ويلاحظ ارتفاع أيضا في مجموع المساحات المرخصة بنسبة 14.4% خلال الربع الرابع 2014 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013.

المقارنة السنوية

تشير الأرقام إلى استقرار عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بين العامين 2013 و2014. ولكن مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال عام 2014 (حوالي 4 ملايين متر مربع) كان أعلى بحوالي 2.3% عن العام 2013. هذا على الرغم من أن عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال العام 2014 كان أقل بمقدار 130 وحدة سكنية عنه في العام 2013 (انظر الجدول 5-3).

جدول 5-3: عدد رخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية، 2013-2014

(المساحة ألف م^2)

المؤشر	2013	2014				
		الربع الاول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
مجموع الرخص الصادرة	9,138	2,445	2,447	2,039	2,144	9,075
مبنى سكني	8,315	2,239	2,257	1,866	1,950	8,315
مبنى غير سكني	823	206	190	173	194	763
مجموع المساحات المرخصة	3,984.3	1,149.4	1,032.0	917.6	978.0	4,077.0
عدد الوحدات الجديدة	13,566	3,804	3,592	2,929	3,452	13,777
مساحة الوحدات الجديدة	2,318.2	686.5	640.7	600.2	618.7	2,546.1
عدد الوحدات القائمة	3,394	842	905	642	664	3,053
مساحة الوحدات القائمة	575.0	140.3	151.1	105.3	104.0	500.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الإسمنت

الربع الرابع

ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الرابع من العام 2014 بمقدار 18.6% مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية (12.8%) وارتفاع الاسمنت المستورد إلى قطاع غزة (882.6%). وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، يلاحظ ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين بمقدار 13.1% (انظر الجدول 5-4).

المقارنة السنوية

شهدت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 12.1% مقارنة بالعام 2013. وجاء هذا حصيلة انخفاض الكمية المستوردة إلى قطاع غزة (بمقدار 23%)، وزيادة استيراد الضفة الغربية بمقدار 13.5%.

جدول 5-4: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2013-2014 (ألف طن)

المؤشر	2013	2014			
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
الضفة الغربية	1,313.6	350.6	419.2	339.1	382.5	1,491.4
قطاع غزة	51.7	5.6	9.3	2.3	22.6	39.7
فلسطين	1,365.3	356.2	428.5	341.4	405.0	1,531.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- سجلات إدارية، 2015. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

الربع الرابع

تم تسجيل 4,780 سيارة جديدة ومستعملة للمرة الأولى في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2014، وهذا يشكل زيادة مقدارها 6% مقارنة مع الربع السابق من العام 2014، و23% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2013 (انظر الجدول 5-5). ارتفع عدد السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج خلال الربع الرابع من العام 2014 بنحو 7.2% مقارنة مع الربع السابق. وارتفع عدد السيارات من السوق الإسرائيلي بنحو 14.5% خلال نفس الفترة، في حين ظل عدد السيارات الجديدة والمستوردة على حاله تقريباً خلال نفس فترة المقارنة.

المقارنة السنوية

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية للمرة الأولى خلال العام 2014 نحو 17.5 ألف سيارة. توزعت بين 51% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، 35% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، 14% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل. وبالمقارنة مع العام 2013، يلاحظ ارتفاع في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 15%. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج بمقدار 26% وارتفاع السيارات الجديدة والمستوردة من الخارج بمقدار 10%، مقابل انخفاض عدد السيارات المستوردة من السوق الإسرائيلي بمقدار 6%.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية خلال الأعوام 2013 -2014

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الرابع 2013	1,535	1,743	606	3,884
2013	**5,602**	**7,069**	**2,530**	**15,201**
الربع الأول 2014	1,259	1,903	601	3,764
الربع الثانى 2014	1,601	2,241	560	4,402
الربع الثالث 2014	1,657	2,301	571	4,529
الربع الرابع 2014	1,660	2,466	654	4,780
2014	**6,177**	**8,911**	**2,386**	**17,475**

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة. (2015)

5-5 النشاط الفندقي

الربع الرابع

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 109 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2014 مقارنة مع 111 فندقاً في نهاية الربع الثالث من العام ذاته. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2014 ما مجموعه 152,531

نزيلاً، أقاموا 406,394 ليلة مبيت. ارتفع عدد النزلاء بنحو 50.7% خلال الربع الرابع 2014 مقارنة مع الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2013، انخفض عدد النزلاء بنسبة 20.1%.

المقارنة السنوية

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 109 فندقاً في العام 2014 مقارنة مع 113 فندقاً في العام 2013. وقد ارتفع عدد العاملين في الفنادق بمقدار 7.1% خلال نفس الفترة. كما ارتفع عدد النزلاء بمقدار 1.7% بين العامين. في حين، ارتفع متوسط مدة الإقامة في الفنادق إلى 2.5 ليلة كل نزيل مقارنة مع 2.4 ليلة لكل نزيل في العام 2013.

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2013، 2014

المؤشر	2013	2014				
		الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2014
عدد الفنادق العاملة	**113**	116	114	111	109	**109**
متوسط عدد العاملين	**2,797**	3,035	3,015	2,960	2,970	**2,995**
عدد النزلاء	**600,362**	149,506	207,083	101,227	152,531	**610,347**
عدد ليالي المبيت	**1,467,709**	361,704	493,104	276,109	406,394	**1,537,311**
متوسط إشغال الغرف	**1,458.5**	1,527.4	2,029.4	1,520.6	1,650.5	**1,681.9**
متوسط إشغال الأسرة	**4,021.1**	4,018.9	5,418.7	3,001.2	4,417.3	**4,211.8**
نسبة إشغال الغرف %	**24.9**	23.1	30.6	22.8	24.5	**25.2**
نسبة إشغال الأسرة %	**29.9**	27.4	36.8	20.3	29.6	**28.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. النشاط الفندقي في الضفة الغربية 2014*.بيانات أولية.

صندوق 7: آثار ارتفاع سعر صرف الدولار على الاقتصاد الفلسطيني

إن نظرة سريعة على تطور سعر صرف الدولار تجاه الشيكل في الأعوام القليلة الماضية (الشكل 1) توضح درجة عدم الاستقرار في سوق القطع الأجنبي والاضطراب في السياسة النقدية لبنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي). يوضح الشكل التغير الحاد في سعر الدولار تجاه الشيكل، الذي وصل إلى أدنى مستوياته في شهر أيار 2011 بقيمة 3.35 شيكل فقط لكل دولار، ثم عاد للارتفاع بشكل متدرج حتى بلغ الذروة في شهر تموز 2012 بقيمة تزيد على 4 شيكل، ثم إلى الانخفاض ثانية إلى أدنى قيمة في تموز من العام الماضي (3.40 شيكل). منذ صيف العام الماضي بدأ سعر صرف الدولار بالارتفاع ثانية (أو قيمة الشيكل بالانخفاض تجاه الدولار) وبشكل شبه ثابت حتى وصل إلى 4.053 في الأيام الأخيرة من شهر آذار.

شكل 1: سعر صرف الدولار مقابل الشيكل من 3 كانون ثاني 2011 إلى 9 نيسان 2015

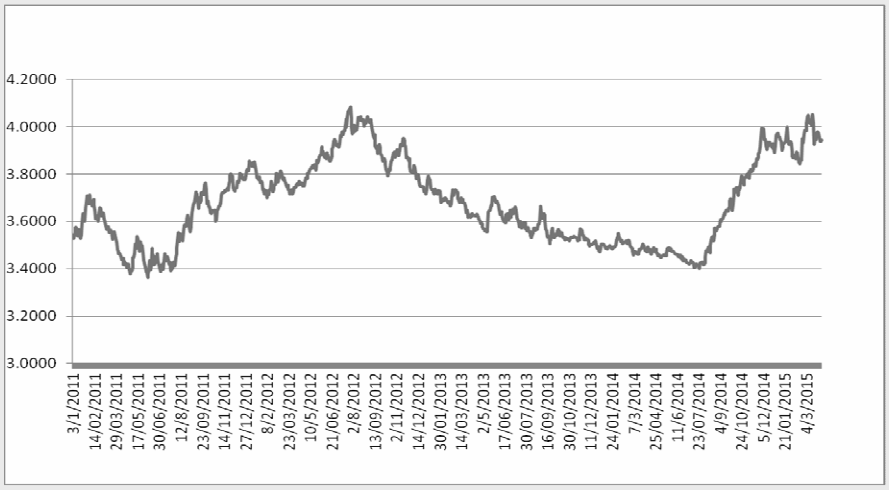

Bank of Israel: http://www.boi.org.il/en/Markets/ExchangeRates/Pages/Default.aspx

لا تعبر هذه التماوجات الحادة عن عمل حر لقوى السوق، أي عن العمل الحر لقوى العرض والطلب على الدولار في السوق الإسرائيلية. ذلك لأن بنك إسرائيل تخلى منذ العام 2009 عن سياسة عدم التدخل في سعر صرف الشيكل التي كان يعتمدها خلال العقد السابق وبات يقوم بعمليات شراء أو بيع للدولار للتأثير على سعر صرفه. هذا يعني أن بنك إسرائيل انتقل من نظام سعر الصرف العائم (Floating) إلى نظام سعر الصرف العائم بتحكم (Managed Floating). وكان البنك المركزي خلال فترات الضغط الشديد على الشيكل يقوم بشراء ما يزيد على 100 مليون دولار من السوق في اليوم الواحد للحد من تدهور قيمته (انظر الصندوق الذي يحلل السياسة النقدية لبنك اسرائيل في *المراقب* رقم 31).

لا يخفى أن التماوج الحاد في سعر الصرف، وعدم اليقين الذي يتولد عنه، ينعكس سلبياً على الأداء الاقتصادي. كما لا يخفى أن ارتفاع سعر صرف عملة بلد ما هو سيف ذو حدين، إذ أنه يؤدي من جهة إلى تحسين تنافسية بضائع هذا البلد في الأسواق الخارجية (زيادة التصدير) وإلى رفع أسعار الإيرادات مقاسة بالعملة المحلية (تقليص الواردات)، وبالتالي إلى تحسين الميزان التجاري. بالمقابل فإن ارتفاع سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم وإلى حركة لولبية بين الأجور والأسعار تنعكس بشكل سلبي على التنافسية الدولية.

يعزى الارتفاع في قيمة الشيكل منذ أواسط العام 2012 وحتى أواسط العام 2014 على عدة عوامل طرأت على الاقتصاد الإسرائيلي. ومن بين أهم هذه العوامل اكتشافات النفط والغاز المحلية التي قلصت من الحاجة للاستيراد (من الطلب على الدولار بالتالي) من جهة، وإلى تدفق استثمارات أجنبية ضخمة لاستغلال حقول الغاز ولشراء شركات التكنولوجيا العالية (إذن إلى زيادة الطلب على الشيكل) من جهة ثانية. كما ساهم انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، وسياسة "التوسع الكمي" التي اعتمدها البنك الفيدرالي الأمريكي، في تحفيز تدفق المزيد من رؤوس الأموال إلى إسرائيل. قوى العرض والطلب هذه أدت إلى ارتفاع كبير نسبياً في قيمة الشيكل تجاه الدولار (وتجاه اليورو أيضاً) في العامين الماضيين. ولقد بذل بنك إسرائيل خلال هذه الفترة جهوداً مضنية للحد من تصاعد قيمة الشيكل، على شكل عمليات شراء ضخمة للدولار من السوق الإسرائيلية، بحيث وصل احتياطي الدولار المتراكم لديه إلى أكثر من 80 مليار دولار في مطلع 2014. ولم تؤد هذه الجهود، على الأغلب إلا إلى تجنب الأسوأ، إذ أن عمليات الشراء الضخمة التي كان بنك إسرائيل يقوم بها لم تحل دون الانخفاض المستمر في سعر الدولار حتى وصل في تموز 2014 إلى 3.40 شيكل.

انحسر الضغط الشديد على الشيكل منذ صيف العام الماضي نتيجة تباشير الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا، بالإضافة إلى توقع ارتفاع أسعار الفوائد هناك عقب توقف البنك الفيدرالي عن ضخ الدولارات (شراء السندات، أو ما يعرف بسياسة "التوسع الكمي") في السوق الأمريكية. ولقد استغل بنك إسرائيل هذه الفرصة وتبنى سياسات محابية لتثبيت انخفاض قيمة الشيكل والحفاظ على قيمة متدنية له بهدف تعزيز النمو الاقتصادي الذي شهد تراجعاً في الربع الثالث 2014 عقب العدوان على قطاع غزة. ويبدو الآن أن بنك اسرائيل عازم على الاستمرار في هذه السياسة. إذ حالما عاد الشيكل للارتفاع في أواسط شهر شباط الماضي قام البنك في 23 شباط بالإعلان عن تخفيض سعر الفائدة من 0.25% إلى 0.10% فقط، وهو ما انعكس مباشرة على سعر صرف الدولار (من 3.88 شيكل في 9 شباط إلى 3.966 بعد الاعلان). ومما شجع بنك إسرائيل على هذه الخطوة، على الرغم من محاذيرها، أن معدل التضخم السنوي لا يزيد على 0.5%، وهو بعيد عن السقف الذي وضعه البنك والذي يتراوح بين 1– 3%. وجاء قرار بنك إسرائيل هذا بتخفيض سعر الفائدة ليحلق بقرارات مماثلة اتخذها ما لا يقل عن 16 بنك مركزي في أنحاء العالم خلال شهر شباط. ورمت هذه المصارف من تخفيض أسعار الفائدة إلى الحيلولة دون ارتفاع قيمة عملاتها وإلى صيانة استمرار الانتعاش الاقتصادي. وهذا التنافس بين الدول على تخفيض قيمة العملة الوطنية هو ما بات يعرف الان باسم "حرب العملات". ويبدو أن بنك إسرائيل قرر عدم تجنب خوض غمار هذه المعركة أيضاً.[28]

أثر تبدل سعر الصرف على الاقتصاد الفلسطيني

تطرقنا في عدد سابق من *المراقب* إلى أثر تبدل سعر صرف الشيكل على الاقتصاد الإسرائيلي (انظر ***المراقب*** العدد 36)[29] وسوف نركز هنا على أثر ارتفاع سعر صرف الشيكل مقابل الدولار (انخفاض قيمة الشيكل تجاه الدولار) على الاقتصاد الفلسطيني. يسجل الجدول 1 تطور سعر صرف الدولار مقابل الشيكل. وتدلك الأرقام على أن سعر الصرف هذا ارتفع بمقدار 15% بين أواسط تموز 2014 وأواسط نيسان 2015.

[28] http://www.haaretz.com/business/1.643831
[29] http://www.mas.ps/old-2012/sites/default/files/Monitor%2036%20.pdf

جدول 1: سعر صرف الدولار تجاه الشيكل ومعدل التغير بين كل تاريخين

التاريخ	دولار/شيكل	معدل التغير
10/2/2014	3.525	
10/3/2014	3.474	-1.45%
10/4/2014	3.467	-0.20%
9/5/2014	3.452	-0.43%
10/6/2014	3.462	0.29%
10/7/2014	3.429	-0.95%
11/8/2014	3.472	1.25%
10/9/2014	3.614	4.09%
10/10/2014	3.722	2.99%
10/11/2014	3.782	1.61%
10/12/2014	3.948	4.39%
9/1/2015	3.958	0.25%
9/2/2015	3.880	-1.97%
9/3/2015	4.017	3.53%
9/4/2015	3.943	-1.84%

بنك إسرائيل:
http://www.boi.org.il/en/Markets/ExchangeRates/Pages/Default.aspx

التأثير على الدخل. يعني ارتفاع سعر صرف الدولار بمقدار 15% أن دخل كافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ارتفع بمقدار 15% مقاساً بقيمة الشيكل. وكذلك الحال بالنسبة للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدينار الأردني نظراً لثبات سعر الصرف بينه وبين الدولار[30]. ويشير المسح الذي أجراه جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني لصالح معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) إلى أن نحو 7% من إجمالي العمال والموظفين في الأراضي الفلسطينية يتلقون أجورهم ورواتبهم بهاتين العملتين، وترتفع هذه النسبة إلى ما يزيد على 60% لدى العاملين في المنظمات غير الحكومية (انظر الجدول 2).

جدول 2: نوع عملة دفع الرواتب والأجور في الأراضي الفلسطينية (%)

	الشيكل	الدولار	الدينار
القطاع العام	98.7	0.7	0.7
القطاع الخاص	92.9	4.0	3.8
منظمات غير حكومية	38.2	50.2	11.6
إسرائيل والمستعمرات	98.6	0.8	0.6
المجموع	93.0	4.5	2.5

المصدر: مسح أجراه مركز الإحصاء الفلسطيني لصالح معهد ماس.

التأثير على الإنفاق. هل تنعكس الزيادة الاسمية بمقدار 15% في دخل نحو 7% من العاملين في زيادة بالقوة الشرائية لهم؟ الجواب على هذا السؤال يعتمد على امرين

- *أولاً، عملة الإنفاق* أي إذا ما كان الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار والدينار يسددون كافة مدفوعاتهم ومشترياتهم بالشيكل أم لا. وتشير الدلائل أن معظم عقود إيجار المساكن وقروض الإسكان (وهذه أهم البنود في سلة إنفاق العائلات) في الأراضي الفلسطينية هي بعملة الدولار. إذ أن 85% من قروض البنوك في الأراضي الفلسطينية هي بعملة الدولار و8.5% بالدينار والباقي (6.4 % فقط)

[30] يستثنى من هذا بطبيعة الحال موظفي الشركات والمؤسسات التي قامت بتثبيت سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل عند دفع الرواتب، كما هو الحال بالنسبة لموظفي جامعة بيرزيت مثلاً.

بالشيكل حسب أرقام سلطة النقد. واضح إذن أنه كلما ارتفعت مدفوعات الأسرة بعملة الدولار كلما تضاءلت مكاسبها من ارتفاع سعر صرف الدولار.

- *ثانياً، ارتفاع الأسعار بالشيكل*. ذكرنا سابقا أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة من السوق الدولية نظراً لأن أسعار هذه البضائع تقوم غالباً بالدولار. ولا يقتصر الأمر على البضائع التي تستوردها الأراضي الفلسطينية من الأسواق الدولية مباشرة (نحو 30% من إجمالي الواردات المنظورة في العام 2013)، بل تمتد أيضا إلى البضائع التي ترد من إسرائيل. ذلك لأن جزءاً مهماً مما تصدره إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية هو عبارة عن إعادة تصدير لبضائع أجنبية تم استيرادها أصلا من الخارج (نحو 27% من إجمالي قيمة مبيعات إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية باستثناء المشتقات النفطية حسب التقدير الأقصى الذي جاء في بحث نشر في مجلة بنك إسرائيل– انظر ***المراقب*** رقم 37). أيضاً أن ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع إسرائيلية الصنع.

المناقشة السابقة تعني أن مكاسب العائلات التي تتلقى رواتبها وأجورها بالدولار والدينار عند ارتفاع سعر الصرف يجب أن توازن مع نسبة مدفوعات ومشتريات هذه العائلات بالدولار والدينار من جهة، ومع ارتفاع الأسعار بالشيكل من جهة ثانية. ولكن يبقى هناك احتمال بأن تحقق هذه العائلات مكاسب صافية مقارنة بالخسارة المؤكدة التي تصيب العائلات التي تتلقى دخلها بقيمة الشيكل، وهي تمثل الغالبية العظمى كما يدلل الجدول 2.

الأثر على الموازنة العامة. ينطبق التحليل السابق بخطوطه العامة على موازنة الحكومة الفلسطينية أيضاً. إذ أن جزءاً (مهماً على الأغلب ولكن لم نتمكن من التوصل إليه) من المساعدات الدولية للموازنة يرد بعملة الدولار، في حين أن كامل إنفاق الحكومة تقريباً، بما فيها رواتب الموظفين كما يسجل الجدول 2 تتم بعملة الشيكل.

الأثر على التنافسية الدولية. إن تخفيض قيمة العملة المحلية هو أحد الأدوات الرئيسية في الاستراتيجية التنموية القائمة على تشجيع التصدير. ولا شك أن ضغوط شركات الإنتاج والتصدير الإسرائيلية كانت وما زالت العامل الأساس وراء سعي وإصرار بنك إسرائيل على تخفيض قيمة الشيكل. ولكن الصادرات الفلسطينية للعالم الخارجي لم تستقطع سوى نحو 13% من إجمالي الصادرات في العام 2013 (نحو 115 مليون دولار)، في حين ذهبت الحصة المتبقية 87% إلى السوق الإسرائيلية. واضح إذن أن انخفاض قيمة الشيكل يمكن أن يؤدي إلى تحسين تنافسية البضائع التي تذهب إلى السوق الدولية (إلى السوق الأردنية مثلا وغيرها من الأسواق العربية المتعددة التي ترتبط قيم عملاتها الوطنية مع الدولار)، ولكنه لا يؤثر بالضرورة على تنافسية البضائع الفلسطينية التي تذهب إلى السوق الإسرائيلية. وعلى ذلك يمكن أن نتوقع أن يطرأ تحسن طفيف في إنتاج الشركات الفلسطينية نتيجة تحسن التنافسية الدولية (زيادة التصدير) والتنافسية المحلية (ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة المنافسة). كما يمكن توقع أن يطرأ تحسن على الميزان التجاري بتأثير زيادة الصادرات وتضاؤل الواردات.

(شارك في تحرير هذا الصندوق ساجي زاغة)

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

الربع الرابع

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.01% خلال الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع الثالث من العام نفسه. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.25% خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الرابع هي أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 9.34%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة

بنسبة 17.72% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013. وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.98% خلال الربع الرابع من العام 2014، كما ارتفعت بنسبة 1.04% مقارنة بالربع المناظر من العام 2013 (انظر الجدول 6-1).

يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق، حيث انخفضت أسعار مجموعة الخضروات الطازجة بمقدار 6.56%، حيث انخفضت أسعار الكوسا بمقدار 21.43%، حيث وصل سعر كوسا للمحاشي صغير الحجم – محلي إلى 4.85 شيقل/1 كغم خلال شهر تشرين أول 2014 على سبيل المثال. كما انخفضت أسعار البندورة بمقدار 4.00%، حيث وصل سعر بندورة عناقيد حب كبير – محلي إلى 3.87 شيقل/1 كغم خلال شهر كانون أول 2014، وقد طرأ انخفاض أيضاً على أسعار الدواجن الطازجة بمقدار 5.77%، حيث وصل سعر الدجاج الطازج دون الريش إلى 14.87 شيقل /1 كغم خلال شهر تشرين أول 2014، كما انخفضت أسعار الفواكه الطازجة بمقدار 5.14%، حيث انخفضت أسعار البرتقال بمقدار 9.31%، حيث وصل سعر برتقال كبير الحجم أبو صرة – محلي إلى 3.33 شيقل /1 كغم خلال شهر كانون أول 2014. في المقابل ارتفعت أسعار الدرنيات بنسبة 11.72%، حيث وصل سعر بطاطا حبة متوسطة الحجم – محلي إلى 3.53 شيقل/1 كغم خلال شهر تشرين ثاني 2014، كما ارتفعت أسعار السكر بنسبة 1.94%، حيث وصل سعر سكر أبيض كريستال – بريطانيا إلى 143.73 شيقل / 50 كغم خلال شهر كانون أول 2014.

جدول 6-1: نسب التغير السنوية والربعية في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين على مستوى المجموعات الرئيسية خلال السنوات 2013 – 2014

المجموعة	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
	نسبة التغير السنوية للعام 2013 عن العام 2012	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013	نسبة تغير الربع الثاني 2014 عن الربع الأول 2014	نسبة تغير الربع الثالث 2014 عن الربع الثاني 2014	نسبة تغير الربع الرابع 2014 عن الربع الثالث 2014	نسبة التغير السنوية للعام 2014 عن العام 2013
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	**0.80**	0.08	(3.56)	4.20	(2.16)	**0.37**
المشروبات الكحولية والتبغ	**12.37**	1.66	0.31	5.59	9.34	**11.80**
الأقمشة والملابس والأحذية	**(0.66)**	(1.51)	(0.42)	0.04	2.98	**(0.88)**
المسكن ومستلزماته	**3.84**	1.41	(0.29)	0.47	(0.82)	**3.31**
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	**1.71**	(1.63)	0.59	1.08	1.15	**(1.06)**
الخدمات الطبية	**1.70**	6.79	0.15	1.13	0.17	**8.71**
النقل والمواصلات	**(0.74)**	(2.51)	(0.24)	0.33	0.07	**(2.86)**
الاتصالات	**(0.27)**	(1.94)	0.10	(0.80)	(1.41)	**(2.57)**
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	**(0.55)**	(1.61)	(0.03)	0.56	0.00	**(1.75)**
خدمات التعليم	**6.95**	(3.11)	(0.07)	(0.40)	0.81	**0.05**
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	**3.67**	2.81	0.41	0.20	0.19	**4.52**
سلع وخدمات متنوعة	**(1.33)**	10.84	(0.52)	0.34	0.52	**8.55**
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**1.72**	0.64	(1.31)	1.92	0.01	**1.73**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015)

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات انخفاضاً مقداره 3.26%، حيث وصل سعر بنزين 95 بدون رصاص إسرائيلي إلى 6.83 شيقل /1 لتر كما وصل سعر السولار الإسرائيلي إلى 6.40 شيقل /1 لتر خلال شهر كانون أول 2014 على سبيل المثال، كما انخفضت أسعار الوقود المنزلي بمقدار 1.06%، حيث انخفضت أسعار الغاز بمقدار

3.11%، حيث وصل سعر اسطوانة الغاز – تعبئة محلية إلى 68.21 شيقل/12 كغم خلال شهر كانون أول 2014 على سبيل المثال.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 1.73% خلال العام 2014 مقارنة بالعام السابق. ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 11.80%، وأسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 8.71%، وأسعار السلع والخدمات ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 3.31%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.37%، على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة النقل والمواصلات بمقدار 2.86%، فيما سجلت بقية المجموعات تغيرات متفاوتة ولكن بقي تأثيرها محدوداً على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. أما بالنسبة لحركة أسعار بعض المجموعات السلعية فيلاحظ من الجدول 6-2 أن أكثر مجموعة سلعية ارتفعت أسعارها بين العامين 2013 و2014 كانت منتجات الألبان والبيض (11.1%).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال العام 2014

السلع الاستهلاكية الأساسية	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
	نسبة التغير السنوية للعام 2013 بالمقارنة مع العام 2012	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013	نسبة تغير الربع الثاني 2014 عن الربع الأول 2014	نسبة تغير الربع الثالث 2014 عن الربع الثاني 2014	نسبة تغير الربع الرابع 2014 عن الربع الثالث 2014	نسبة التغير السنوية للعام 2014 بالمقارنة مع العام 2013
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	(2.71)	2.97	(1.23)	(0.44)	(3.26)	(0.34)
أسعار الوقود المنزلي	2.80	4.19	(0.52)	0.70	(1.06)	5.52
الخضراوات الطازجة	(0.96)	(5.55)	(17.58)	32.19	(6.56)	4.44
اللحوم الطازجة	0.40	(6.58)	(0.60)	0.42	0.70	(6.28)
السكر	(11.99)	(5.38)	(1.51)	(0.15)	1.94	(10.02)
الأرز	(5.99)	0.83	7.44	1.72	(0.44)	5.97
الدواجن الطازجة	3.09	8.15	(7.41)	6.44	(5.77)	(1.21)
الطحين	0.93	(2.32)	(1.46)	0.18	(0.98)	(5.20)
منتجات الألبان والبيض	0.73	11.45	(3.51)	3.86	(0.09)	11.08
الفواكه الطازجة	(1.25)	(0.68)	2.72	2.66	(5.14)	5.96

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

6-2 أسعار المنتج والجملة

6-2-1 الرقم القياسي لأسعار الجملة

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملاً لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.09% خلال الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع الثالث من العام 2014. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 0.34%، على الرغم من انخفاض أسعار مجموعة الزراعة بمقدار 0.51%، وأسعار مجموعة صيد الأسماك بمقدار 0.29%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.28%.

وعلى مستوى السلع المستوردة ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.29%، في حين انخفضت أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 0.05%. وبمقارنة الربع الرابع 2014 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 0.50%.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، ارتفاعاً بنسبة 1.48% خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 3.26%، كما

ارتفعت أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 1.90% (وهي تشكل 29% من وزن سلة أسعار الجملة)، وأسعار مجموعة الصناعات التحويلية بنسبة 1.41% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، في حين انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 6.97%.

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة ارتفاعاً بنسبة 2.52% خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 0.84% عن نفس الفترة.

6-2-2 الرقم القياسي لأسعار المنتج

الربع الرابع

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 1.28% خلال الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع الثالث من العام 2014، نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 6.07%، وأسعار مجموعة الزراعة بنسبة 3.69%، وأسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.49%، بينما سجلت أسعار مجموعة الصناعات التحويلية انخفاضاً مقداره 0.16% خلال الربع الرابع من العام 2014 مقارنة مع الربع السابق.

وعلى مستوى السلع المحلية ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 1.39%، كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة والمصدرة للخارج بنسبة 0.18%. وبمقارنة الربع الرابع 2014 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 1.42%.

المقارنة السنوية

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 0.78% خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار مجموعة الزراعة بنسبة 2.27% (وهي تشكّل 36% من وزن سلة أسعار المنتج). وأسعار مجموعة صيد الأسماك بنسبة 1.48%، في حين انخفضت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.41%، وأسعار مجموعة الصناعات التحويلية بمقدار 0.05% (وهي تشكّل 61.66% من وزن سلة أسعار المنتج).

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً ارتفاعاً بنسبة 0.98% خلال العام 2014 مقارنة مع العام 2013، في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بمقدار 1.19%.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

6-3-1 الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء

الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.52% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2014. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.55% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2014. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة الغربية خلال الربع الرابع من العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.45% مقارنة مع الربع الثالث من العام 2014. (انظر الجدول 6-3)

المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.89% مقارنة مع عام 2013. ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة أجور وتكاليف العمال بنسبة 2.24%، وأسعار مجموعة استئجار المعدات بنسبة 2.01%، وأسعار الخامات والمواد الأولية بنسبة 0.30%. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني غير السكنية في الضفة الغربية خلال العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.99% مقارنة مع عام 2013. ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة أجور وتكاليف العمال بنسبة 2.24%، وأسعار مجموعة استئجار المعدات بنسبة 2.08%، وأسعار الخامات والمواد الأولية بنسبة 0.50%. كما شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء لمباني العظم في الضفة الغربية خلال العام 2014 ارتفاعاً بنسبة 0.28% مقارنة مع عام 2013. ويعود السبب الرئيسي في

هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة استئجار المعدات بنسبة 1.91%، وأسعار مجموعة أجور وتكاليف عمال بنسبة 1.31%، في حين انخفضت أسعار الخامات والمواد الأولية بمقدار 0.20%. (انظر الجدول 6-3)

تجدر الإشارة أنه لا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذه المؤشرات.

6-3-2 الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق

الربع الرابع

مؤشر أسعار تكاليف الطرق هو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية. سجل الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق خلال الربع الرابع من العام 2014 انخفاضاً مقداره 0.83% مقارنة بالربع الثالث من العام 2014. (انظر جدول 6-3).

جدول 6-3: نسب التغير الربعية والسنوية في الأرقام القياسية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية خلال السنوات 2013 - 2014

الرقم القياسي	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014
	نسبة التغير السنوية للعام 2013 بالمقارنة مع العام 2012	نسبة تغير الربع الأول 2014 عن الربع الرابع 2013	نسبة تغير الربع الثاني 2014 عن الربع الأول 2014	نسبة تغير الربع الثالث 2014 عن الربع الثاني 2014	نسبة تغير الربع الرابع 2014 عن الربع الثالث 2014	نسبة التغير السنوية للعام 2014 بالمقارنة مع العام 2013
تكاليف البناء للمباني السكنية	(0.08)	0.32	0.35	0.29	0.52	0.89
تكاليف البناء للمباني غير السكنية	(0.23)	0.24	0.43	0.43	0.55	0.99
تكاليف البناء لمباني العظم	..	..	0.09	(0.19)	0.45	0.28
تكاليف الطرق	2.12	0.21	0.02	(0.12)	(0.83)	0.04

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

المقارنة السنوية

شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال العام 2014 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.04% مقارنة مع العام 2013. ويعود السبب الرئيسي في هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار مجموعة تكاليف تشغيل ومعدات وصيانة بنسبة 3.15%، وأسعار أجور وتكاليف عمال بنسبة 1.42%، وأسعار استئجار المعدات بنسبة 1.40%، في حين انخفضت أسعار مجموعة الخامات والمواد الأولية بنسبة 0.63% (انظر الجدول 6-3)

6-4 الأسعار والقوة الشرائية[31]

الربع الرابع

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك دون تغير يُذكر خلال الربع الرابع من العام 2014 مقارنة بالربع السابق عند نحو 110.1 (حدث ارتفاع طفيف للغاية). بالمقابل شهد هذا الربع تحسن سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 8.93% (إلى 3.81 شيكل لكل دولار بحسب بيانات سلطة النقد). المحصلة كانت تحسن القوة الشرائية للدولار بنحو 8.92% خلال الربع الرابع 2014 مقارنة بالربع السابق. وهذا التحسن في القوة الشرائية ينطبق على الدينار الأردني نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار. أما عند المقارنة بين الربع الرابع والربع المناظر من عام 2013، فقد ارتفعت الأسعار بنسبة 1.2% بمقابل ارتفاع سعر صرف الدولار بنحو 8.6% تجاه الشيكل، وهو ما أدى بالمحصلة إلى تحسن القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار بنحو 7.4% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 6-4).

وبعبارة أخرى فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم (دخلهم) بالدولار أو الدينار قد ارتفعت خلال الربع الرابع من عام 2014 مقارنةً بالربع الثالث بشكل ملحوظ وبنحو 8.92% وارتفعت أيضاً مقارنة بالربع المناظر من العام السابق بوتيرة أقل وبنحو 7.4 تقريباً بسبب عامل

[31] تعرّف القوة الشرائية على أنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل – معدل التضخم.

التضخم. الارتفاع في القوة الشرائية هذا يفترض طبعاً أن كامل إنفاق من يتلقون رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار تتم بالشيكل، ويفترض أيضاً ثبات القيمة الاسمية للرواتب والأجور.

المقارنة السنوية

أما عند المقارنة السنوية ما بين عامي 2013 و2014، تظهر البيانات تراجعاً في القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم (دخلهم) بالدولار بنحو 2.73% وذلك بسبب ارتفاع التضخم بمقدار 1.73%، وتراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.998% (إلى 3.573 شيكل لكل دولار). هذا التراجع في القوة الشرائية للدولار خلال السنة ينطبق على الدينار الأردني أيضاً نظراً لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار، حيث تراجع سعر صرفه مقابل الشيكل بنسبة مقاربة للدولار (0.928%) ليصل إلى 5.046 شيكل لكل دينار.

أخيراً يتوجب الإشارة إلى أن تراجع القوة الشرائية للشيكل تقاس بمعدل التضخم ذاته.

جدول 6-4: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار والدينار الأردني مقابل الشيكل

البيـــان		الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم*	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
				متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
	الربع الأول	**107.11**	**0.45**	**3.704**	**(3.67)**	**(4.12)**	**5.225**	**(3.68)**	**(4.12)**
2013	**الربع الثاني**	**106.69**	**(0.40)**	**3.630**	**(2.00)**	**(1.61)**	**5.120**	**(2.00)**	**(1.61)**
	الربع الثالث	**107.68**	**0.93**	**3.585**	**(1.25)**	**(2.18)**	**5.053**	**(1.31)**	**(2.24)**
	الربع الرابع	**108.76**	**1.01**	**3.526**	**(1.64)**	**(2.65)**	**4.973**	**(1.57)**	**(2.58)**
2014	**الربع الأول**	**109.45**	**0.64**	**3.496**	**(0.85)**	**(1.48)**	**4.931**	**(0.85)**	**(1.49)**
	الربع الثاني	**108.02**	**(1.31)**	**3.466**	**(0.87)**	**0.43**	**4.891**	**(0.81)**	**0.49**
	الربع الثالث	**110.10**	**1.92**	**3.516**	**1.46**	**(0.46)**	**4.960**	**1.42**	**(0.50)**
	الربع الرابع	**110.12**	**0.01**	**0 13.8**	**8.93**	**8.92**	**5.400**	**8.87**	**8.86**
	تشرين أول	109.82	(0.54)	3.729	2.74	3.28	5.259	2.67	3.21
	تشرين ثاني	109.91	0.07	3.827	2.64	2.57	5.395	2.57	2.50
	كانون أول	110.62	0.65	3.934	2.79	2.15	5.547	2.82	2.17
المقارنة السنوية									
2013		107.56	1.725	3.611	(4.24)	(5.97)	5.093	(4.26)	(5.98)
2014		109.42	1.733	3.577	(0.95)	(2.68)	5.046	(0.93)	(2.66)

المصدر: تم حساب الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

صندوق 8: هل استفاد المستهلكون من انخفاض أسعار النفط الخام؟

تراجعت أسعار النفط الخام العالمية منذ حزيران 2014 حتى مطلع العام 2015 بنحو 60%، وانعكس هذا الانخفاض على أسعار المشتقات النفطية في دول العالم بنسب متفاوتة. إذ وصل الانخفاض في أسعار المشتقات النفطية في بعض الدول إلى نسب موازية إلى نسبة الانخفاض في الأسعار العالمية للخام مثال ذلك لبنان التي انخفض فيها سعر البنزين بنحو 44% (حينها كانت نسبة الانخفاض في الأسعار العالمية 50%)[32]. ودول أخرى كان نسبة الانخفاض فيها محدودة مثل فلسطين، حيث انخفضت فيها أسعار السولار والبنزين بنسبة 16% وسعر الكاز بنسبة 13% خلال الفترة ما بين حزيران 2014 حتى مطلع 2015. دفع هذا الانخفاض المحدود "نسبياً" بالبعض إلى التذمر والتساؤل "لماذا لم أسعار المشتقات بالتناسب مع انخفاض أسعار الخام العالمية؟[33]". يسعى هذا الصندوق إلى الإجابة عن هذا السؤال من خلال توضيح الآلية التي يتم فيها تحديد سعر الوقود في الأراضي الفلسطينية.

كيف يحدد سعر المشتقات النفطية في الأراضي الفلسطينية؟

قامت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها في العام 1994 بإنشاء الهيئة العامة للبترول، وأوكلت لها وحدها المسؤولية الكاملة عن كل ما يتعلق بالنفط والبتروكيماويات في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، بما في ذلك مسؤولية تحديد الأسعار[34]. تعطي اتفاقية باريس السلطة الفلسطينية (هنا هيئة البترول) الحق في تحديد أسعار الوقود باستثناء البنزين، حيث يشترط أن لا يتجاوز الفارق بين سعر البنزين للمستهلك الفلسطيني 15% من سعره للمستهلك الإسرائيلي[35]. وتستورد هيئة البترول كامل احتياجاتها من السولار والكاز (وكذلك البنزين) من مورد إسرائيلي واحد (شركة "دور الون" حتى 2006 ثم شركة "باز" منذ تلك السنة). وتقوم الهيئة بدفع أسعار لهذه المستوردات قريبة من/أو مطابقة للأسعار في السوق الإسرائيلية[36]. وتسترجع السلطة الفلسطينية كافة أنواع الضرائب التي يتم فرضها على المشتقات النفطية التي تستوردها هيئة البترول من إسرائيل.

ومن المعروف أن أسعار الوقود في إسرائيل من أعلى الأسعار على مستوى العالم. يشير تصنيف لموقع بلومبيرج أن أسعار البنزين في إسرائيل تأتي في المرتبة الثالثة من بين 60 دولة[37]. ويشير مصدر آخر أن سعر البنزين في إسرائيل أعلى بنحو 53% من متوسط السعر العالمي، وسعر السولار أعلى بنحو 70%[38]. ويعزى هذا إلى أن المشتقات النفطية في إسرائيل تخضع لمستوى عال من الضرائب: ضريبة "البلو" وهي 3 شيكل على كل لتر، وضريبة القيمة المضافة والتي تشكل 18% من السعر النهائي (شكلت هاتين الضريبتين، حسب وزارة الطاقة الإسرائيلية، في شهر آذار 2015 نحو 62.6% من السعر النهائي)[39].

نستنتج مما سبق أن الأسعار التي تشتري بها الهيئة هي أسعار مرتفعة، وأن جزءاً كبيراً من أسعار المشتقات النفطية في إسرائيل (وبالتالي في فلسطين) هو عبارة عن ضرائب، وأن هذا الجزء لا يتأثر بالضرورة بالتغير في الأسعار العالمية للخام.

ماذا حدث للأسعار العالمية للخام وكيف انعكس ذلك على أسعار المشتقات في إسرائيل وفي فلسطين؟

هوت الأسعار العالمية للنفط الخام، منذ حزيران 2014 حتى مطلع العام 2015، بنحو 60%. حيث انخفض سعر برميل النفط من نحو 110 دولار إلى ما دون 50 دولار للبرميل، ليصل بذلك إلى أقل قيمة له في السنوات الست الأخيرة (انظر الشكل 1). ومن الجدير بالإشارة إلى أن سعر الخام عاد إلى الارتفاع في النصف الثاني من شهر كانون ثاني 2015.

انعكس هذا الانخفاض الكبير في الأسعار العالمية بانخفاض محدود نسبياً في أسعار المشتقات النفطية في إسرائيل، حيث انخفض سعر البنزين خلال الفترة بين حزيران 2014 وكانون الثاني 2015 بمقدار 16.7%. وهذا الانخفاض قريب جداً من انخفاض السعر في الأراضي الفلسطينية. وكما يوضح الجدول 1 فإن نسبة سعر البنزين في الأراضي الفلسطينية ظلت ثابتة على نحو 97% من السعر في إسرائيل. أما بالنسبة للسولار، فإن أرقام الجدول تشير إلى أن سعره في السوق الإسرائيلية هبط بمقدار 5.5% فقط بين تشرين أول 2014 وكانون ثاني 2015 (مقارنة مع هبوط في أسعار الخام في السوق العالمية بمقدار 42% خلال نفس الفترة)، في حين هبط بمقدار 16.5% في الأراضي

---

[32] The Daily Star, Lebanese Gains and Losses from Lower Oil Prices, 20 Jan. 2015.

[33] الحياة الجديدة، http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=253983&cid=3552 (1 شباط 2014).

[34] موقع وزارة المالية http://www.pmof.ps/15

[35] ينص البند الثاني عشر من اتفاق باريس على أن "الفارق في سعر البنزين النهائي للمستهلكين الإسرائيليين والمستهلكين في المناطق يجب ألا يتجاوز 15 بالمئة من السعر النهائي الرسمي للمستهلك في إسرائيل وللسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أسعار منتجات النفط في المناطق ما عدا البنزين"

[36] من أجل معلومات أكثر تفصيلا انظر *المراقب* الاقتصادي والاجتماعي عدد 38، صندوق رقم 9 بعنوان "المشتقات النفطية: الحكومة تعيد 33% من الضرائب للمستهلكين"

[37] http://www.globes.co.il/en/article-1000775166

[38] http://www.mytravelcost.com/Israel/gas-prices/

[39] http://energy.gov.il/aboutheoffice/speakermessages/documents/fuel/3_2015.pdf

الفلسطينية. وأدى هذا إلى أن انخفاض نسبة السعر في الأراضي الفلسطينية إلى السعر في إسرائيل من 95% إلى 88% في الشهر الأول من العام 2015.

شكل 1: حركة أسعار النفط الخام، 2014-2015

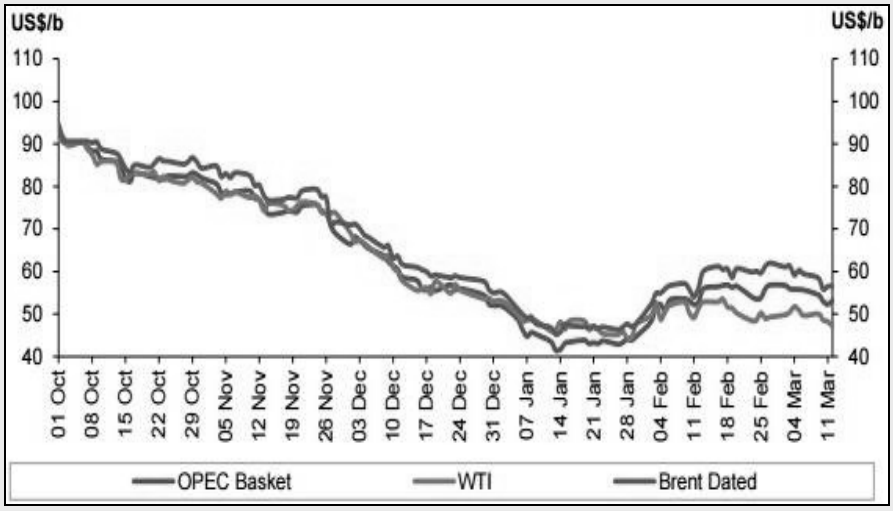

جدول 1: أسعار السولار والبنزين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية (شيكل)

	سولار/ليتر			بنزين/ليتر (95 اوكتان دون رصاص)		
	فلسطين	إسرائيل	النسبة	فلسطين	إسرائيل	النسبة
حزيران 2014	6.67	غ. م	غ. م	7.27	7.52	%97
تموز 2014	6.71	غ. م	غ. م	7.37	7.62	%97
آب 2014	6.64	غ. م	غ. م	7.19	7.40	%97
أيلول 2014	6.80	غ. م	غ. م	7.18	7.39	%97
تشرين أول 2014	6.70	7.07	%95	7.24	7.32	%99
تشرين ثاني 2014	6.61	7.06	%94	6.86	7.05	%97
كانون أول 2014	6.40	7.43	%86	6.83	6.90	%99
كانون ثاني 2015	5.59	7.46	%88	6.10	6.27	%97

المصدر: تم أخذ أسعار فلسطين من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حين أخذت أسعار البنزين في إسرائيل من موقع وزارة الطاقة الإسرائيلية، فيما أخذت أسعار السولار من موقع: http://www.globalpetrolprices.com/diesel_prices/

مما سبق يتضح لنا أن السبب الرئيسي من وراء "إحساس" الناس بأن الانخفاض في أسعار الوقود في الأراضي الفلسطينية لا يوازي الانخفاض العالمي الهائل في أسعار النفط الخام، يعود إلى أن إسرائيل لم تقم بخفض الأسعار إلا بنسبة 16.6%. ولكن يجب التنويه لنقطتين هنا، الأولى أنه ليس بالضرورة أن تنعكس أسعار المشتقات النفطية بنسبة مطابقة تماماً لانخفاض أسعار النفط الخام حيث أن هناك تكاليف لها علاقة بعملية تكرير النفط تؤثر على السعر النهائي. من جانب آخر إذا نظرنا أفقياً على الجدول السابق، نلاحظ أن فارق السعر في حالة البنزين لا يتجاوز بالمتوسط 2% على الرغم من أن اتفاق باريس، كما وضحنا سابقاً، يعطي هامشاً لأن يكون فارق السعر 15%. هذا يعني أنه كان بإمكان هيئة البترول تخفيض الأسعار (في حالة البنزين، كما بالنسبة للمشتقات النفطية الأخرى) بنسبة أعلى. ولكن يبدو أن السلطة الفلسطينية أرادت أيضاً أن تحقق إيرادات إضافية للخزينة عبر تقليص "الدعم" الذي توفره للمشتقات النفطية.[40]

(ساهم في تحرير هذا الصندوق أروى أبو هشهش)

[40] لمزيد من المعلومات حول شكل "الدعم" الذي تقدمه السلطة الفلسطينية للمحروقات، انظر صندوق: "المشتقات النفطية: الحكومة تعيد 33% من الضرائب للمستهلكين"، مرجع سابق.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

الربع الرابع

الميزان التجاري هو الفرق بين صادرات وواردات فلسطين من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2014 حوالي 1,207 مليون دولار (انظر جدول 7-1)[41]. ويلاحظ أن قيمة الواردات السلعية المرصودة انخفضت بمقدار 0.6% خلال الربع الرابع مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. كما انخفضت الواردات السلعية بمقدار 8.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال الربع الرابع من عام 2014 فقد بلغت نحو 233 مليون دولار، ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 16% عن الربع الثالث من نفس العام. وانخفاضاً بنسبة 9.4% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2013. أما العجز في الميزان التجاري السلعي فقد وصل إلى حوالي 974 مليون دولار خلال الربع الرابع من عام 2014 وهو يقل بمقدار 3.9% عن الربع الثالث من عام 2014، وبنسبة 8.2% عن الربع المناظر من عام 2013.

من ناحية أخرى، بلغ إجمالي قيمة واردات الخدمات من إسرائيل خلال الربع الرابع نحو 37.2 مليون دولار، وهذا يشكل انخفاضاً بمقدار 3.9% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وارتفاعاً بنحو 2.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. في حين بلغ إجمالي قيمة صادرات الخدمات إلى إسرائيل نحو 39 مليون دولار، ويشكل هذا ارتفاعاً بنحو 10.8% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام، وانخفاضاً بنحو 19.9% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. هذه التطورات أدت إلى فائض في ميزان تجارة الخدمات بنحو 2 مليون دولار.

المقارنة السنوية

أما في ما يخص العام 2014 فقد انخفضت الواردات السلعية المرصودة بنسبة 2.1% مقارنة مع العام السابق حيث بلغت نحو 5,055 مليون دولار. كما انخفضت الصادرات السلعية المرصودة بمقدار 4.0 % مقارنة مع العام 2013 حيث بلغت حوالي 865 مليون دولار، ووصل عجز الميزان التجاري السلعي خلال العام نحو 4.2 مليار دولار، وهو تقريباً ذات مستواه في العام 2013.

جدول 7-1: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة لعامي 2013 - 2014**

(مليون دولار)

المؤشر	الربع الرابع 2013	2013	الربع الأول 2014**	الربع الثاني 2014**	الربع الثالث 2014**	الربع الرابع 2014**	2014**
واردات سلع	1,317.6	5,163.9	1,246.7	1,387.9	1,213.3	1,206.6	5,054.5
واردات خدمات*	36.3	136.3	43.6	45.4	38.7	37.2	165.0
صادرات سلع	256.9	900.6	210.7	221.0	200.3	232.8	864.8
صادرات خدمات*	48.7	185.8	37.1	38.5	35.2	39.0	149.7

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015).

* تشمل فقط واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل.

** بيانات عام 2014 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

ملاحظة : تم استبدال البيانات الأولية لعام 2013 بالبيانات الفعلية المرصودة في تقرير التجارة المرصودة لعام 2013

[41] الصادرات "المرصودة" والواردات "المرصودة" هي فقط التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للاستيراد والتصدير مع إسرائيل) وفي "البيانات الجمركية" (للاستيراد والتصدير مع العالم الخارجي). يضاف إلى ذلك التجارة بالمواد الزراعية التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها. وأرقام التجارة المسجلة هنا هي على الأغلب أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة مع إسرائيل والخارج.

من ناحية أخرى ارتفعت واردات الخدمات من إسرائيل في العام 2014 بنحو 21.1% مقارنة مع العام 2013. بالمقابل انخفضت صادرات الخدمات بنحو 19.4%. ووصل العجز في ميزان التجارة في الخدمات خلال العام نحو 15.3 مليون دولار مقارنة مع فائض بمقدار 50 مليون دولار تقريباً في العام 2013 (انظر الجدول 7-1).

7-2 ميزان المدفوعات

الربع الرابع

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري للربع الرابع 2014 (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى صافي دخل عوامل الإنتاج مع الخارج وصافي التحويلات الجارية الخارجية) بلغ 194.3 مليون دولار، بما نسبته 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا انخفاضا بنسبة 21.1% عن الربع السابق. ولقد جاء هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري بلغت قيمته 1,275.3 مليون دولار[42]، مقابل فائض في ميزان الدخل تولّد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج بلغت قيمته 339.0 مليون. كما كان هناك فائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 742 مليون (معظمها من مساعدات الدول المانحة).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 186.1 مليون دولار (انظر الجدول 7-2). ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 8.2 مليون دولار.

المقارنة السنوية

بلغ عجز الحساب الجاري نحو 1.4 مليار دولار خلال العام 2014 (بناءً على مجموع التقديرات الربعية). حيث انخفض بنسبة 41.8% بالمقارنة مع العجز في العام 2013. ويمثل هذا العجز ما نسبته 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العام 2014 (بناءً على التقديرات الربعية). هذا التراجع في عجز الحساب الجاري جاء على الرغم من ارتفاع العجز في الميزان التجاري بمقدار 15.9% بين العامين. ويعود السبب إلى ارتفاع الفائض في ميزان التحويلات الجارية بنسبة 128.5% عن عام 2013، وبقيمة بلغت 2.7 مليار دولار. هذا الارتفاع في ميزان التحويلات الجارية نتج عن ازدياد التحويلات الواردة من الخارج للقطاع الأهلي والشركات والقطاع الحكومي.

جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفّر مبلغ 1.4 مليار دولار (انخفاض بمقدار 35.0% مقارنة مع العام 2013). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (7.1 مليون دولار) ما يسمى بـــ "حساب صافي السهو والخطأ"

[42] أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2013 وأرباع العام 2014

	2013	الربع الأول 2014	الربع الثاني 2014	الربع الثالث 2014	الربع الرابع 2014	2014*
1. الميزان التجاري للسلع والخدمات**	**-4,732.2**	**-1,304.7**	**-1,504.3**	**-1,398.9**	**-1,275.3**	**-5,483.2**
- صافي السلع	**-4,682.7**	**-1,284.6**	**-1,462.7**	**-1,362.9**	**-1,284.1**	**-5,394.3**
- صافي الخدمات	**-49.5**	**-20.1**	**-41.6**	**-36.0**	**8.8**	**-88.9**
2. ميزان الدخل	**1,160.3**	**338.5**	**354.7**	**349.1**	**339.0**	**1,381.3**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	1,140.5	328.5	343.8	319.2	306.8	1,298.3
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	123.3	38.9	37.4	51.5	56.3	184.1
- الدخل المدفوع للخارج	103.5	28.9	26.5	21.6	24.1	101.1
3. ميزان تحويلات الجارية	**1,188.5**	**571.7**	**598.2**	**803.5**	**742.0**	**2,715.4**
- تحويلات مقبوضة من الخارج (لقطاع الحكومة)	735.3	186.1	205.4	392.8	328.7	1,113.0
- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)	1,127.6	497.9	507.4	524.3	527.6	2,057.2
- تحويلات مدفوعة للخارج	674.4	112.3	114.6	113.6	114.3	454.8
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**-2,383.0**	**-394.5**	**-551.4**	**-246.3**	**-194.3**	**-1,386.5**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**2,144.6**	**371.7**	**463.6**	**372.2**	**186.1**	**1,393.6**
- صافي التحويلات الرأسمالية	551.3	75.7	76.0	78.5	99.9	330.1
- صافي الحساب المالي	**1,593.3**	**296.0**	**387.6**	**293.7**	**86.2**	**1,063.5**
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	**224.0**	**50.8**	**18.6**	**48.2**	**38.5**	**156.1**
- صافي استثمار الحافظة	**186.8**	**81.7**	**-110.4**	**-42.7**	**16.1**	**-55.3**
- صافي الاستثمارات أخرى	**1,203.6**	**67.6**	**441.0**	**365.8**	**75.5**	**949.9**
- التغير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع	**-21.1**	**95.9**	**38.4**	**-77.6**	**-43.9**	**12.8**
6. صافي السهو والخطأ	**238.8**	**22.8**	**87.8**	**-125.9**	**8.2**	**-7.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2015. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني 2014.

*بيانات عام 2014 هي تقديرات ربعيه سيتم تعديلها حين يتم إعداد البيانات السنوية في نهاية عام 2015.

** أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات "المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

7-3 وضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي

الربع الرابع

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني في نهاية الربع الرابع من العام 2014 نحو 5,950 مليون دولار. ولقد شكل الاستثمار المباشر في الخارج منها 2.8%، واستثمارات الحافظة 19.9%، واستثمارات أخرى (أهمها العملة والودائع) 66.0%، في حين شكلت الأصول الاحتياطية 11.3%. وعلى مستوى القطاع، شكلت الاستثمارات الخارجية لقطاع البنوك المساهمة الكبرى من إجمالي الأصول الخارجية بنسبة 74.4 % (انظر الجدول 7-3).

الفارق بين الأصول والخصوم يعني أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون في الخارج" 1,234 مليون دولار أكثر من "استثمار" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه أن هذا الفرق لا يعود عملياً على الاستثمارات، ولكنه يعود في معظمه على ودائع البنوك الفلسطينية في الخارج. إذ أن بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فلسطين يزيد على الاستثمارات الفلسطينية المباشرة في الخارج بمقدار 2,286 مليون دولار تقريباً.

في المقابل، بلغت إجمالي أرصدة الخصوم الأجنبية (الالتزامات) على الاقتصاد الفلسطيني (أرصدة غير المقيمين المستثمرة في فلسطين) حوالي 4,716 مليون دولار أمريكي، توزعت بين استثمار أجنبي مباشر بنسبة 52.0%، واستثمارات حافظة 15.1%، واستثمارات أخرى (أهمها القروض والودائع من الخارج) 32.9%. وعلى المستوى القطاعي، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية في قطاع البنوك حوالي 32.0% من إجمالي الخصوم الأجنبية على الاقتصاد الفلسطيني.

من ناحية أخرى بلغ رصيد إجمالي الدين الخارجي على فلسطين حوالي 1,557 مليون دولار، استقطع الدين العام منها نسبة 69.9%، في حين بلغت نسبة ديون البنوك 25.9%.

جدول 7-3: أرصدة وضع الاستثمار الدولي لفلسطين في نهاية الربع الرابع 2014

(مليون دولار)

البند	الرصيد في نهاية الربع الرابع 2014
مجموع الأصول	**5,950**
الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج	**167**
استثمارات الحافظة في الخارج	**1,183**
الاستثمارات الأخرى في الخارج:	**3,928**
منها: عملة وودائع	3,759
الأصول الاحتياطية	672
مجموع الخصوم	**4,716**
الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين	**2,453**
استثمارات الحافظة الأجنبية في فلسطين	**710**
الاستثمارات الأخرى الأجنبية في فلسطين	**1,553**
صافي الودائع والاستثمار الدولي (صافي الأصول)	**1,234**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2015

صندوق 9: تباين الآثار الاقتصادية لحروب إسرائيل في جنوب لبنان وقطاع غزة

احتوى كتاب بنك إسرائيل السنوي (2014) على دراسة تتناول الأثر الاقتصادي لحرب إسرائيل على قطاع غزة في صيف العام. وهدفت الدراسة إلى تقدير التكاليف الاقتصادية لهذه الحرب مقارنة بالحروب الأخرى التي خاضتها إسرائيل في السنوات الأخيرة .[43]

بدأت الدراسة بتحديد أن المقارنة مبررة فقط بين الحرب الأخيرة على غزة (عملية الجرف الصامد) وبين حرب لبنان الثانية. ذلك لأن هاتين الحربين، على عكس المعارك الأخرى، تشتركان بأن الأمد الزمني لهما متقارب، وأنهما جريتا في نفس الأشهر، صيف 2006 وصيف 2014 (انظر الجدول 1).

جدول 1: الحروب التي خاضتها إسرائيل في السنوات الأخيرة

اسم الحرب	تاريخها	المدة
حرب لبنان الثانية (Second Lebanon War)	12 تموز 2006– 14 آب 2006	34 يوماً
عملية الرصاص المصبوب (Operation Cast Lead)	27 كانون أول 2008– 18 كانون ثاني 2009	23 يوماً
عملية عامود السحاب (Operation Pillar of Defense)	14 تشرين ثاني 2012 – 21 تشرين ثاني 2012	8 أيام
عملية الجرف الصامد (Operation Protective Edge)	8 تموز 2014– 26 آب 2014	50 يوماً

توصلت الدراسة إلى أن الحرب الأخيرة على غزة أدت إلى انخفاض بمقدار 3.5 مليار شيكل في الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل، أي نحو 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وهذا التقدير يقل بشكل كبير عن التقديرات التي تم وضعها في السابق، والتي تراوحت بين 5 مليار شيكل (حسب كارنت فلوج، حاكم "بنك إسرائيل"، البنك المركزي الإسرائيلي) و7 مليار (حسب موشية اشر، المدير العام لمصلحة الضرائب).[44]

توزع الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بتأثير حربها الأخيرة على غزة على مصدرين رئيسيين: 2 مليار شيكل بتأثير انخفاض السياحة و1.5 مليار بتأثير انخفاض استهلاك السلع غير المعمرة (استهلاك الخدمات، وبشكل خاص خدمات النقل والفنادق والمطاعم بالعلاقة مع السياحة الداخلية).

وبالمقارنة مع التكاليف على اقتصاد اسرائيل جرّاء حربها الأخيرة على غزة، التي بلغت كما ذكرنا 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، تقول الدراسة أن تكاليف حرب لبنان الثانية تزيد على هذه بقليل وتتراوح بين 0.35% و0.5% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

على أن الفارق بين أثر الحربين على الاقتصاد لا يقتصر على التباين في التكاليف الإجمالية. إذ أن النتيجة الأبرز في الدراسة تمثلت بالملاحظة التالية: أن الأثر الاقتصادي للحرب الأخيرة على غزة تركز في جانب الطلب بشكل حصري تقريباً، في حين لم يظهر تأثير كبير وملحوظ على جانب العرض (أي على الإنتاج الصناعي والتصدير بشكل خاص). وهذا معاكس تقريباً لما كان عليه الأمر في حرب لبنان الثانية، حيث تركز الأثر الاقتصادي على جانب العرض دون أثر كبير على الطلب.

يوضح الجدول 2 هذه النتيجة، إذ في حين ظل الاستهلاك الخاص للخدمات على مستواه خلال حرب لبنان الثانية (ارتفع بمقدار 0.1% فقط)، إلا أنه هبط بمقدار 1.9% خلال الحرب الأخيرة على غزة. بالمقابل فإن الصادرات السلعية انخفضت أثناء المعارك مع لبنان في حين ازدادت خلال الحرب على غزة.

---

[43] Bank of Israel (2015) :The Effect of Military Conflicts on Economic Activity.
http://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/16-03-2015-MilitaryConflicts.aspx

[44] أنظر *المراقب الاقتصادي والاجتماعي* عدد 37.

جدول 2: معدلات التغيير في الاستهلاك الخاص والتصدير في أرباع السنة التي حصلت فيها الحرب (%)

الحرب	معدل التغير في الاستهلاك	التغير في الصادرات (باستثناء الألماس)
حرب لبنان الثانية	0.1	6.0 -
الرصاص المصبوب	0.4	9.9 -
عامود السحاب	0.4	8.5 -
الجرف الصامد	1.9 -	2.0

لا تقدم الدراسة تفسيراً شافياً لأسباب هذا الاختلاف بل تكتفي بالإشارة إلى بعض العوامل غير الموثقة بشكل صارم، مثل الكثافة السكانية العالية في شمال إسرائيل، مقارنة بالكثافة في غلاف غزة، واضطرار سكان شمال إسرائيل إلى النزوح جنوباً خلال حرب لبنان الثانية مما حد من انخفاض الطلب.

لاحظت الدراسة أن التباين في الأثر القطاعي للحربين كان له أيضا آثار اجتماعية واقتصادية مختلفة. إذ أن الأثر السلبي الأقوى لحرب غزة على الطلب على الخدمات كان له انعكاسات أكبر على التشغيل وعلى الطبقات الاجتماعية الوسطى والدنيا في إسرائيل نظراً لارتفاع نسبة التشغيل والأجور المتدنية في قطاع الخدمات مقارنة بالقطاعات الأخرى. كما أن الأثر السلبي للحربين على النشاط الصناعي كان متباينا، إذ في حين تركز التأثير في حرب لبنان الثانية على الصناعات المعدنية ومنتجات الخامات غير الفلزية (non metallic minerals)، تركز الأثر السلبي للحرب على غزة على الصناعات الخفيفة مثل الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ. ولهذا الاختلاف أيضاً آثار متباينة على التشغيل وعلى الطبقات الاجتماعية.

(شارك في تحرير هذا الصندوق صفاء سيف)

8- البيئة القانونية

أصدر الرئيس محمود عباس 21 قرار بقانون خلال العام 2014. ويتم إصدار القوانين بقرارات من الرئاسة بسبب انقطاع المجلس التشريعي الفلسطيني عن العمل. ويفترض أن يتم تحويل كافة القرارات بقوانين التي أصدرها الرئيس خلال سنوات انقطاع المجلس التشريعي عن العمل (والتي يبلغ عددها 122 قرار بقانون خلال 2007- 2014) على المجلس التشريعي حال انعقاده ثانية للموافقة عليها أو رفضها.

من بين القرارات بقوانين ال 21 التي تم إصدارها خلال العام هناك 4 قوانين منها فقط تتعلق بالشؤون الاقتصادية:

- ✧ قرار بقانون رقم 4 بشأن تعديل القرار بقانون رقم 8 لعام 2011 بشأن ضريبة الدخل.
- ✧ قرار بقانون رقم 6 بشأن التأجير التمويلي.
- ✧ قرار بقانون رقم 7 بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار.
- ✧ قرار بقانون رقم 8 بشأن قانون الشراء العام (تم أيضا إصدار قرار بقانون رقم 21 لتعديل القرار بقانون بشأن الشراء العام).

نعرض فيما يلي أهم التعديلات التي طرأت على قانون ضريبة الدخل الذي جاء في العام 2014 وإلى التعديل الذي جاء أيضا في العام 2015.

قرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 ورقم (8) لسنة 2015 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل

قرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل	**مادة (2) تعديل المادة (7)** تُلغى الفقرة (14) وتُعدل الفقرة (16) من المادة (7) من القانون الأصلي لتصبح على النحو الآتي: 16. الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية من المحافظ الاستثمارية.	**مادة (3) تعديل المادة (16) من القانون الأصلي** تعدل المادة (16) من القانون الأصلي على النحو الآتي: 1. تُعدل الفقرة (5) لتصبح على النحو الآتي: تستوفى الضريبة بنسبة (10%) على الأرباح سواء كانت على شكل حصص أرباح أو توزيعات نقدية على أن تقتطع من المصدر. 2. تضاف فقرة جديدة تحمل الرقم (6) على النحو الآتي: تستوفى الضريبة بنسبة (10%) على الفوائد الناجمة عن برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة.	**مادة(4) تعدل المادة (31) من القانون الأصلي** تعدل المادة رقم (31) من القانون الأصلي، وذلك بإلغاء الفقرة رقم (8) منها.	**مادة (5) فرض ضريبة الدخل من القانون الأصلي** تُفرض ضريبة الدخل وتحصّل على الدخول المتحققة في سنة 2014م، وما يتبعها وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون.
قرار بقانون رقم (8) 2015 بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل لسنة 2011	**مادة(1) تعديل المادة (7) من القانون الأصلي** تُعدل المادة من القانون الأصلي 2011م وذلك بإضافة فقرة تعفي العاملين في الجامعات الفلسطينية من ضريبة الدخل عن مكافأة نهاية الخدمة بما لا يتجاوز شهرين عن كل سنة بدلاً من شهر عن كل سنة كما كان في السابق.	**مادة(2) تعديل البند (أ) من الفقرة (1) من المادة (12) من القانون الأصلي** تعدل المادة من القانون الأصلي، وذلك بزيادة قيمة الدخل المعفى من الضريبة إلى (36.000) شيكل بدلاً من (30.000) شيكل.	**مادة (3) بتعديل الفقرة (1) من المادة (16) من القانون الأصلي** تعدل المادة وذلك برفع سقف شرائح الدخل الخاضع لنسبة 5% لتصبح من 1–75.000 شيكل، والدخل الخاضع لنسبة 10% من 75.001–150.000 شيكل، ونسبة 15% على الدخل الذي يزيد 150.000 شيكل.	**مادة (4) بتعديل الفقرة (2) من المادة (16) من القانون الأصلي** تعدل المادة الخاصة بالضريبة على دخل الشخص المعنوي، بحيث تستوفى نسبة 15% على الدخل، باستثناء شركات الاتصالات والشركات الحائزة على حقوق الامتياز والاحتكار في السوق الفلسطينية بحيث تخضع لنسبة 20%.

المقتفي، 2014، قرار http://muqtafi.birzeit.edu

صندوق 10: انخفاض التصنيف الأكاديمي للجامعات الإسرائيلية و شكوك في استدامة شركات التقنية الرفيعة

هناك مصدرين معترف بهما دوليا لتقييم المستوى الأكاديمي للجامعات ومعاهد التعليم العالي في أنحاء العالم. المصدر الأول هو نشرة (Times Higher Education) البريطانية والثاني هو (Academic Ranking of World Universities) الذي يقوم بإعداده باحثون في جامعة (Shanghai Jiao Tong) في الصين. ولقد أجمعت آخر التقارير السنوية التي يصدرها كلاً من المعهدين المذكورين على تسجيل تدهور كبير وملحوظ في مكانة وترتيب الجامعات والمعاهد الإسرائيلية.

يصنف تقرير "التايمز" الجامعات على ضوء عدد من المعايير. ومن هذه المعايير مناخ التدريس والتعليم (30% من العلامة النهائية)، وكمية الأبحاث التي تم إنجازها (30%)، عدد مرات اقتطاف دراسات الجامعة من قبل الباحثين (30%) وغيرها. وعلى الرغم من أن كلاً من جامعة تل ابيب والجامعة العبرية وعهد التخنيون كانت دائماً من بين أفضل 200 جامعة في العالم على قائمة "التايمز"، إلا أن ترتيبها شهد هبوطاً حاداً في العام 2013. إذ هبطت الجامعة العبرية من المرتبة 134 في العام 2012 إلى المرتبة 191 في العام 2013، أما جامعة تل ابيب فلقد احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة، 199 مقابل المرتبة 158 في العام 2012. أما معهد "التخنيون" فلقد فشل في أن يكون بين أول 200 جامعة ومعهد علماً بأنه كان من بينها في العام الأسبق.[45]

انحدرت مكانة جامعة تل ابيب أساساً بسبب تدهور مناخ التدريس والتعليم فيها، أما الجامعة العبرية فلقد كان السبب وراء هبوط مركزها انخفاض الأبحاث والاكتشافات فيها. وتجدر الإشارة أن إسرائيل كانت تحتل المركز الأول في العالم في عدد الدراسات الأكاديمية بالنسبة لعدد السكان في العام 1999. ولكنها هبطت إلى المرتبة العاشرة في العام 2009 وإلى المرتبة 13 في العام 2011.[46]

شهد جدول التصنيف للعام الدراسي (2014–2015) لتقرير "التايمز" صعوداً طفيفا لجامعة تل أبيب (الى المرتبة 188) مقارنة بالعام الاسبق. ولم يظهر في الجدول، الذي يسجل اسماء أفضل 200 جامعة في العالم، اسم أية جامعة اسرائيلية أخرى.

أما فيما يتعلق بتقييم جامعة "شانغهاي" الصينية فهي تعرض تصنيفاً عاماً تسلسلياً لأفضل 500 جامعة في العالم على ضوء 6 معايير أكاديمية. ولقد جاءت الجامعة العبرية في المرتبة 70 بين جامعات العالم في تقييم العام الحالي مقارنة مع المرتبة 59 في العام الماضي. أما جامعة حيفا فقد خرجت من قائمة أفضل 500 جامعة في العالم، علماً بأنها كانت من بين المحظوظين في العام السابق، كما هبطت مرتبة معهد وايزمان للعلوم الذي كان يحتل المركز 92 في العام الماضي إلى مجموعة (101–150). وتدهورت مكانة جامعة تل ابيب من الجدول الثاني (الذي يضم الجامعات ما بين 101–150) إلى الجدول الثالث (الجامعات التي تتراوح مرتبتها بين 151–200). أخيراً هبطت كل من جامعتي بارايلان وبن جوريون من جدول (301–400) إلى جدول (401–500).[47]

ما زال من المبكر إطلاق حكم قاطع على بنيوية الانحدار في المستوى الأكاديمي للجامعات الإسرائيلية، أي إذا ما كان الأمر مجرد ظاهرة عابرة أم بنيوية متأصلة ومرشحة للاستمرار مستقبلاً. ولا شك أن قصور التمويل والدعم الحكومي للجامعات ومعاهد الأبحاث يلعب دوراً مهماً في تفسير ذلك. ولكن ربما يجدر أيضاً الانتباه إلى عوامل التحول المجتمعي والنزعات الأصولية المعادية للتوجهات الليبرالية في إسرائيل والتي تنعكس سلباً على آفاق وحوافز التفكير الحر والإبداع[48].

شرخ في صورة "أمة الشركات الناشئة"!

من ناحية أخرى تعرضت دعاوي "المعجزة الإسرائيلية" في مجال شركات التقنية الرفيعة لنظرة أكثر تفحصاً وأقل انبهاراً. اذ من المعلوم أن اسرائيل تحتل مرتبة مرموقة بين دول العالم في مجال المبادرة في تأسيس شركات التقنية الرفيعة (Start-up Companies). ولقد تم توثيق

45 http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/world-ranking

46 http://www.haaretz.com/news/national/1.550407

47 http://www.shanghairanking.com/ARWU2014.html

48 يذكر الدكتور مهند مصطفى أن هناك عوامل جديدة مهدت للتحولات في جوهر المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية، ومن هذه العوامل: انعكاس هيمنة اقتصاد السوق والتفكير النيوليبرالي على مؤسسات التعليم بنيويا وأكاديميا، وظهور تيارات معرفية نقدية داخل المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية. (أنظر مهند مصطفى: المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية– المعرفة، السياسة والاقتصاد. مدار 2014).

هذا في كتاب صدر في العالم 2011 وحاز على شهرة واسعة بعنوان "أمة الشركات الناشئة: قصة المعجزة الاقتصادية في إسرائيل"[49]. وتشير الإحصاءات إلى أن نحو ألف شركة تقنية عالية يتم تأسيسها في كل سنة في إسرائيل. وغالبا ما يتم تأسيس كل شركة من هذه الشركات على أرضية فكرة مبتكرة ذات آفاق تجارية واعدة في حقل الحاسوب والتعامل مع البيانات.

تطرقت مجلة "الايكونومست" البريطانية مؤخرا إلى بعض الإشكالات الجوهرية التي تعتري قطاع التقنية الرفيعة والشركات الناشئة في إسرائيل[50]. وركزت مقالة المجلة على ثلاث قضايا أساسية: *أولاً*، أن النشاط الاستحداثي المميز ورأس المال الذي يدعم الشركات الناشئة المتعددة في إسرائيل لا يخلق فرص عمل كافية تسير جنباً إلى جنب مع نمو السكان. ويستدل على هذا أن التوظيف في قطاع التقنية العالية في إسرائيل هبط من 10.7% من قوة العمل في الفترة 2006–2008 إلى 8.9% فقط في 2013. *ثانياً*، أن العدد الكبير من الشركات الناشئة عجز عن أن يعالج مشكلة رئيسية أخرى في الاقتصاد، وهي ارتفاع الأسعار. وتشير أرقام منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) إلى أن أسعار المفرق في إسرائيل تزيد بمقدار 20% على أسعار المنتجات الأساسية المشابهة في الدول الغنية الأخرى. *ثالثاً*، إن ارتفاع عدد الشركات الناشئة في إسرائيل لم ينعكس بظهور شركات ضخمة وكبيرة في البلاد. وتذكر المقالة إنه من بين أكبر 500 شركة في العالم ليس هناك سوى شركة إسرائيلية واحدة (شركة "تيفا" لإنتاج الأدوية)، في حين هناك 3 شركات دانمركية (علماً بأن سكان الدنمارك لا يزيدون على 5.6 مليون مقارنة مع 8.3 مليون في إسرائيل). كما أن هناك 9 شركات سويدية (9.7 مليون نسمة) بين أضخم 500 شركة في العالم، و17 شركة سويسرية (8.2 مليون نسمة).

وفي سعيها للبحث عن إجابة على فشل قطاع التقنية الرفيعة والشركات الناشئة في حل الإشكالات السابقة تذكر المجلة أن إسرائيل تعاني من أعلى درجة تركز لقطاع الأعمال بين كافة دول العالم. إذ يوجد فيها 24 مجموعة/تكتل أعمال (Conglomerate) تسيطر على ما يقرب من ربع كافة الشركات الـ 596 المسجلة في بورصة تل أبيب، وعلى أكثر من ثلثي القيمة السوقية للشركات المسجلة. وهذه التكتلات هي عبارة عن شركات تقليدية تعاني من مديونية عالية ومن تشتت في الاهتمامات ومن بنية هرمية تسمح لعدد محدود من المدراء بالسيطرة المطلقة. وللتدليل على بؤس هذه الشركات تكفي الإشارة إلى أن إجمالي عائد السهم فيها لا يتجاوز 2% سنوياً.

ويعود أحد أسباب بؤس قطاع الأعمال هذا إلى مسار عمليات الخصخصة التي حولت الاقتصاد الإسرائيلي من اقتصاد تسيطر عليه شركات القطاع العام إلى اقتصاد حر كلياً تقريباً خلال تسعينات القرن الماضي. وكما حدث في روسيا فإن عمليات الخصخصة عادت بالربح الوفير والمجاني تقريباً لصالح بضعة عائلات غنية مسيطرة وبعض المغامرين من المهاجرين الجدد.

أما بالنسبة لعدم وجود شركات تقنية رفيعة ضخمة في إسرائيل فإن السبب يعود، حسب المجلة، إلى أن الشركات الناشئة يتم بيعها بسرعة وقبل أن تتضح وتبدأ بإعطاء ثمارها. وأن نسبة ضئيلة للغاية من الشركات الإسرائيلية الناشئة تتحول إلى شركات عامة (مسجلة في البورصة)، إذ لم تبلغ هذه أكثر من 9 % خلال الفترة 2002–2012. لا بل أن القيمة السوقية لأسهم كل شركة ناشئة تحولت إلى شركة عامة في إسرائيل لم يزد على 32 مليون دولار. وللمقارنة فإن النسبة في أمريكا تبلغ 20%، ومتوسط قيمة أسهم كل شركة ناشئة يتم تسجيلها في البورصة تبلغ 237 مليون دولار.

[49] Dan Senor (2011): "Startup Nation- The Story of Israeli's Economic Miracle"

[50] The Economist. The Scale-Up Nation. http://www.economist.com/news/business/21636111-israel-trying-turn-its-davids-goliaths-scale-up-nation

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000-2014

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	[d]2014
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)															
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293	4,421	4,550
– الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719	2,790
– قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644	1,702	1,760
سوق العمل															
- عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885	917
- نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6	45.8
– معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23.0	23.4	26.9
– الضفة الغربية	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7
– قطاع غزة	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9
[a]الحسابات القومية															
– الناتج محلي إجمالي (مليون دولار)	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,476.0	12,765.8
الاستهلاك الخاص	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,522.5	11,599.0
الاستهلاك الحكومي	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,578.3
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,375.1
الناتج المحلي للفرد (دولار)															
– أ سعار الجارية	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,973.4
– أسعار ثابتة (أسعار 2004)	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,734.6
التجارة الخارجية[b] (مليون دولار)															
الصادرات السلعية	712.8	526.1	410.2	452.1	525.3	581.7	629.8	903.6	974.9	929.4	1,110.0	1,492.5	1,547.9	1,756.1	2,018.7
الواردات السلعية	2,526.2	2,269.9	1,859.7	2,229.3	2,850.3	3,231.6	3,328.7	3,803.2	4,145.4	4,365.7	4,613.4	5,100.6	5,574.7	6,053.0	7,071.0
صافي الميزان السلعي	(1,813.4)	(1,743.8)	(1,449.5)	(1,777.2)	(2,325.0)	(2,649.9)	(2,698.9)	(2,899.6)	(3,170.5)	(3,436.3)	(3,503.4)	(3,608.1)	(4,026.8)	(4,296.9)	(5,052.3)
– الصادرات الخدمية	172.2	89.8	67.6	63.0	71.5	141.6	106.5	162.7	190.1	203.9	257.3	306.9	323.2	315.7	279.3
– الواردات الخدمية	369.2	426.3	373.9	287.1	287.1	342.3	354.7	480.9	499.9	577.5	650.9	622.6	725.2	751.0	710.1

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	[d]2014
– صافي الميزان الخدمي	(197.0)	(336.5)	(306.3)	(224.1)	(215.6)	(200.7)	(248.2)	(318.2)	(309.8)	(373.6)	(393.6)	(315.7)	(402.0)	(435.3)	(430.8)
– الحساب الجاري		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)	(1,387)
أسعار الصرف والتضخم															
– سعر صرف الدولار/ شيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85	3.611	3.577
– سعر صرف الدينار/ شيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43	5.093	5.046
– معدل التضخم (%) C	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.725	1.733
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)															
– صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.	1,900	2,176	2,240	2,320	2,787
– النفقات الجارية	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2961	3,047	3,250	3,438
– النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168	164
– فائض/عجز الموازنة الجاري (قبل المنح)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)	(931)	(651)
– إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358	1,233
– فائض/ عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)	259	418
– الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	61,73	1,883	2,213	2,483	2,376	2,422
القطاع المصرفي (مليون دولار)															
– موجودات/ مطلوبات	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799	11,191	11,822
– حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,360	1,467
– الودائع لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,304	8,935
– التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480	4,896

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

– البيانات هي للأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (عدا عن بيانات البطالة والسكان). الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

a. هذه الأرقام هي بالأسعار الجارية من سلسلة الجداول المعدلة التي أصدرها مركز الإحصاء في 2015 (من أجل المعلومات عن هذا التعديل أنظر الصندوق 2 في المراقب عدد 38).

b. أرقام التجارة الخارجية مأخوذة من تقديراتها في ميزان المدفوعات الذي يعده الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية.

c. معدل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة مع متوسطها في السنة السابقة. d أرقام 2014 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

2015

Economic & Social Monitor

Annual Volume 2014

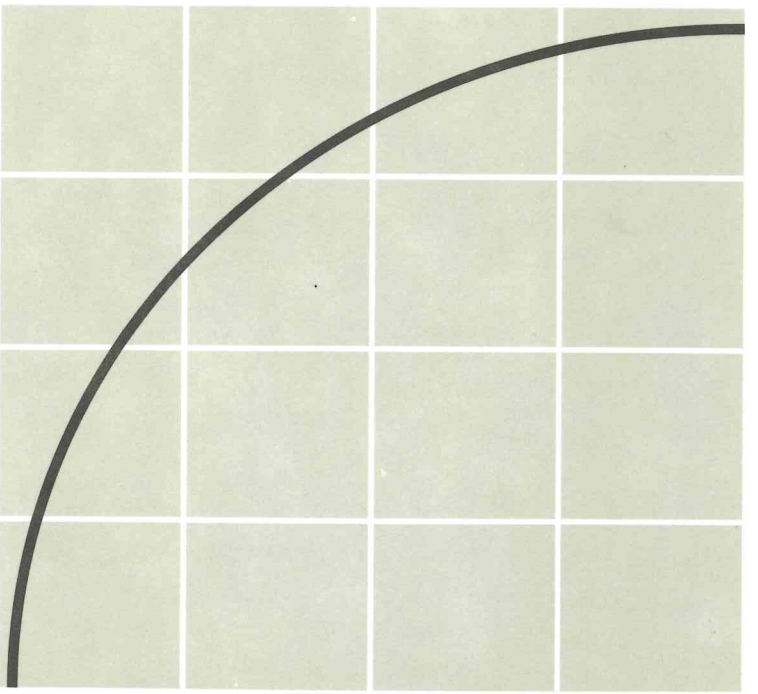

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

40

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute −MAS (General Coordinator: Arwa Abu Hashhash)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Editor: **Nu'man Kanafani**

Copyright
All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

© 2015 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2015 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2015 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by:

ARAB FUND FOR ECONOMIC & SOCIAL DEVELOPMENT
Arab Fund for Economic & Social Development

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND
Palestine Investment Fund (PIF)

April, 2015

FOREWORD

We are glad to present to the reader the 40th issue of the quarterly Economic and Social Monitor, which covers developments in the Palestinian economy during the 4th quarter of 2014, as well as in the year as a whole with a comparison to the previous year 2013. Unlike in previous 4th quarter issues, here we have included the whole-year data within the overall presentation and not as a separate section.

As we remarked in the foreword to the preceding issue, the National Accounts and the Labor Market data for the 3rd quarter of 2014 were not available at that time. To fill this gap, we have included these data in the current issue's tables. This publication also incorporates an analysis of the crisis caused by Israel's recent withholding of Palestinian clearance revenues (December 2014 through April 2015), to which we eluded in the previous issue of the Monitor. The analysis is presented in one of the ten analytical text boxes featured in this Monitor, which address economic matters that, directly or indirectly, impact the Palestinian economy. We hope that the reader will find the information and analyses in the text boxes useful and enriching.

With this publication, we have completed the 2014 issues and will embark next on preparing the 2015 issues with a new coordinator on behalf of MAS, which is a routine procedure at the Institute whereby young researchers are given different responsibilities from time to time to widen their experience. We wish to thank Arwa Abu Hashhash, the outgoing coordinator from MAS, for her work and effort and for a job well done over the past two years.

Nabeel Kassis	**Ola Awad**	**Jehad Alwazir**
Director General	*President*	*Governor*
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)	*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*	*Palestine Monetary Authority (PMA)*

Executive Summary

Issue 40 of the Quarterly Economic and Social Monitor provides an overview of the key developments in the main economic indicators in the Palestinian Territory during the fourth quarter of the year as well as during the whole of 2014. The executive summary will focus on the year-on-year changes in addition to summarizing the topics discussed in the boxes.

Overview

We can sum up the economic performance in the Palestinian Territory during 2014 in few words: in 2014 the Palestinian economy has not witnessed noticeable changes, if it has not actually worsened. Consumption was 20 percent higher than production; the unemployment rate remained at around 25 percent; recorded exports were as little as 20 percent of imports; around a third of public revenuecame from grants and donations; and the government accumulation of arrears (on a commitment basis) reached 23 percent of current expenditure.

Fiscal policy has seen no changes either, as the primary (or even the only) concern of the budget remained paying the public staff salaries that depleted 68 percent of total domestic revenues, including clearance revenues. The public debt exceeded its ceiling, thus threatening the banking system.

One cannot, however, ignore the momentous events during the year, particularly the Israeli war on the Gaza Strip in the summer of 2014 and the withholding of clearance revenues, which had definite implications on the economic performance. Nevertheless, some may argue that the reconstruction efforts and the additional pledged aid were supposed to catalyze the economic activity in the Gaza Strip, and eventually in the West Bank. However, this unfortunately has never been the case. We should always remember that poor economic performance reflects – or perhaps is a product of – a stalled political process, both externally (the relationship with Israel) and internally (the national reconciliation).

The regulatory environment was not in a better condition and was arguably chaotic. The 2014 presidential executive order on the amendment of the Income Tax Law was the seventh amendment since 2007. This means that one of the most important laws that affect production and investment was amended once a year on average. As a case in point, the presidential executive order on public procurement, which was released in late May 2014, was amended by a new order before the end of the same year.

GDP

Palestinian 2014 GDP totaled around USD 7.5 billion (2004 prices), a growth of less than 0.5 percent over 2013 (+5 percent in the West Bank versus -15 percent in Gaza). This brought Gaza Strip's GDP share down from 27 percent to 22 percent. Per capita GDP, meanwhile, fell to USD 1,734, thus declining by 3.3 percent from 2013.

Labor Market

The number of West Bank and Gaza's workers rose to 917,000, an increase of 3.6 percent over 2013. By place of work, 60 percent of them worked in the West Bank, 27 percent in the Gaza Strip and 12 percent in Israel and the settlements. Public employment remained unchanged at 23 percent, with a massive share for Gaza (41 percent). Meanwhile, the unemployment rate stood at 27 percent (18 percent in the West Bank and 44 percent in Gaza), rising by 3.5 percentage points over 2013. On the other hand, the average daily wage rose to NIS 84.6. The average daily wage for West Bank workers was only 44 percent for those working in Israel and the settlements, while for Gaza Strip workers it was only 30 percent compared to those working in Israel and the settlements.

Public Finance

Compared to the previous year, 2014 public revenues and grants saw an increase of 8.1 percent to NIS 14.3 billion, thanks to a 20 percent growth in clearance revenue and a 5 percent increase in non-tax revenues. International aid (which made up 30 percent of total public revenue) fell by 10 percent, and tax revenues remained unchanged. Meanwhile, public expenditure reached NIS 12.8 billion (95 percent for current spending and 5 percent for developmental spending). These changes

produced a surplus of NIS1.5 billion (on a cash basis), which the government used to pay off a large part of the banking sector's arrears. This is, however, not the case when figures are calculated on a commitment basis. The government liabilities hiked 64 percent over 2013 to NIS 2.8 billion. Finally, at the 2014 close, the public debt totaled NIS 8.6 billion (or 19 percent of GDP), of which around 50 percent was owed to the local private sector. Together the public debt and the liabilities produced a figure that was very close to 40 percent, the ceiling set for the public debt (See Monitor 37).

The Banking Sector

Total assets of banks grew during the year by 5.6 percent to USD 11.8 billion on a 9.3 percent rise in credit facilities. Total liabilities, on the other hand, saw an increase of 5.6 percent, with public deposits (the most important component of liabilities) touching USD 9 billion. Interestingly, the ratio of non-performing facilities to total facilities fell from 2.9 percent to 2.5 percent during the year. At the same time, the net profits of banks totaled USD 145.8 million though the difference between the average lending interest rate and deposit interest rate fell slightly for all traded currencies.

Investment Indicators

The number of companies newly registered in the West Bank in 2014 was 1,490, upby 318 (or 27 percent) from 2013.The new companies registered in the year had a capital of JD 224 million, down by 34 percent from the previous year.

Around 16,830 building permits (either for new or for annexes to existing housing units) were issued during 2014, with no significant change from 2013. Meanwhile, the amount of imported cement rose by 12 percent during the same period to 1.5 million tons. While cement import increased in the West Bank by 13 percent, it fell in the Gaza Strip by 23 percent (only 39 thousand tons).

Prices and Purchasing Power

The 2014 consumer price index saw a rise of 1.73 percent over 2013. The change basically resulted from an increase in the prices of beverages and tobacco (11.8 percent), medical services (8.7 percent) and lodging (3.3 percent), against a decline in transportation and telecommunication prices.

The purchasing power for individuals who receive their wages and salaries in USD or JD (but have their spending in NIS) fell by 2.7 percent (an inflation rate of 1.73 percent coincided with a 0.9 percent decline in the USD exchange rate).

Balance of Trade and Balance of Payments

Commodity imports fell to USD 5 billion, down by 2.1 percent from 2013. Similarly, commodity exports declined by 4 percent to USD 865 million. This produced a deficit of USD 4.2 billion, approximately the same figure reported in 2013. Meanwhile, the deficit in the balance of trade in services with Israel reached USD 15.3 million. The current account deficit in the balance of payments totaled USD 1.4 billion, down by 42 percent from 2013. This drop resulted from a 24 percent increase in the surplus in the income balance and a 128 percent growth in the current transfers. The current account balance deficit was financed by the capital and financial account, which provided USD 1.4 billion.

External Assets, Liabilities and Debt

Palestine's 2014 foreign assets totaled USD 5.9 billion, of which 2.8 percent was in the form of direct investment, while portfolio investment accounted for 19.9 percent. The total external liabilities, on the other hand, reached USD 4.7 billion, of which 52 percent was in the form of foreign direct investment. Palestine's external debt, in the meantime, totaled USD 1.6 billion, with the government as the largest holder (around 70 percent of total external debt).

Box Topics: Issue 40 of the Monitor has 10 boxes, each of which discusses a specific topic:

Middle East and North Africa (MENA) Regional Economic Developments and Outlook

The box sheds light on the IMF report on the prospects for growth and the challenges facing the MENA economies. The report, which was released in late 2014, focused on the prospects for medium-term economic growth and potential cooperation in the region. However, the developments that took place in late 2014 (namely the decline in oil prices and demand, exchange rate movements, and high interest rates) forced theIMF to make changes to its growth outlook. The box provides a review of the prospects for growth in the MENA in 2015

and highlights the decline in oil prices and the impact on oil exporters and importers.

Israel's Economy in 2014

This box summarizes the most important economic developments which Israel's economy saw in 2014. The GDP growth (2.8 percent) came mainly from a growth in domestic public and private demand. The slow growth, especially in the GDP per capita (0.8 percent), resulted from the continued slump in international trade, the shekel appreciation, and a fading demand for investment. The box also focuses on the steady decline in unemployment rate as a result of modest increases in wages and reduced working hours. Finally, it outlines the main elements of the trade balance as well as the key fiscal and monetary policies during the year.

A Study by the Bank of Israel: Greater Stability but Less Privileges for West Bank Workers in Israel

Box three summarizes the results of a report on Palestinian employment in Israel and its characteristics. The report found that the number of Palestinians residing in the West Bank and working in Israel (including both workers with a work permit and those without a work permit) has reached around 92,000 in 2014. The findings suggested three important highlights. First, there is high stability in the relationship between the West Bank workers (who hold work permits) and their Israeli employers. Second, among Palestinians working with a permit in the Israeli economy, only a very small share claimed that they are employed through a contract (only 2 percent, according to Palestinian labor force surveys). Third, there is a marked wage gap between the Israeli and Palestinian workers working in Israel.

Withholding Clearance Revenues: A Recurrent Crisis and Long-Term Economic Repercussions

This box examines the impact of Israel's recurrent withholding of Palestinian clearance revenue, particularly during the recent crisis between Israel and the PNA. The box spotlights the gap between revenues on a commitment basis and cash basis from April 2008 to February 2015, and the impact of this gap on the economic performance. The box then examines the economic effects of the freeze and the tools the PNA government used to solve the liquidity problem. In fact, the impact stretches beyond the short-term effects that end with the release of revenues to long-run implications on aggregate demand, the business cycle, the public debt interest onus, and the adverse effects on the sustainability of the banking system. Perhaps the first casualty is the investment climate, which will sustain serious threats with negative implications on production and employment in the long-run.

Trading Commission onthe Palestine Stock Exchange, the Highest in the Region

Is the high stock trading commission a result of low volume and value of shares traded? Or is the low trading a result of high commission? These are two questions that this box raises and tries to answer. After drawing a comparison between the stock trading commissions in the Palestine Stock Exchange and a group of stock exchanges in neighboring countries, the box concludes that the commission in Palestine is the highest. The Monitor team met with the Director General of the Securities Department in the Palestinian Capital Market Authority to learn more about such a high commission and its impact on the shares trade movement. According to the Director General, there are many reasons behind weak trading other than the high commission, which is the main source of revenue for the Authority and the securities sector institutions, the biggest losers of low trading. The real problem in the securities industry is that the current trading volume does not allow economies of scale that are necessary for the sustainability of the sector, he said. Accordingly, lowering the commission will never be the solution unless it is coupled with a set of policies that aim at enhancing trading. In his reflection on the problem, he gave, as an example, the levying of value added tax by government on both the buyer and the seller, which he maintained is a unique practice.

Liquidity Crisis in the Palestinian Economy

This box looks at the liquidity semi-chronic crisis facing the Palestinian banking system. This crisis is basically triggered by the Israeli recurrent violations of the Paris Protocol provisions on the use of the shekel as a trading currency in the Palestinian Territory and Israel's obligation to provide sufficient liquidity and withdraw the surplus of its currency through traditional banking channels. The liquidity crisis in the banking sector aggravated in the second half of 2007, when Israel declared the Gaza

Strip a hostile territory and severed all ties with banks operating in the Gaza Strip. This triggered a lack of liquidity crisis in the Gaza Strip against a shekel cash surplus in the West Bank. The crisis resurfaced again in 2009, when the surplus started to rise, reaching its historical high in 2013. The box outlines the effects of these changes and the efforts the Palestine Monetary Authority made to help the banking sector overcome these crises.

The Effects of NIS Appreciation on the Palestinian Economy

The box highlights the fluctuations in the USD exchange rates against the NIS and the resulting implications on the Palestinian economy. The USD/NIS exchange rate reached its historical high in 2011 (4.084). It then started to decline but rebounded thereafter, coming close to its 2011 rate in March 2015. This appreciation is a double-edged sword. On the one hand, it can increase exports and reduce imports, and thus improve the trade balance. On the other hand, it can lead to a rise in inflation and create a wage-price spiral, which adversely impacts the competitiveness of goods in the global market. The box focuses on the effects of the NIS/USD depreciation on the Palestinian economy in four areas: impact on individuals who are paid in dollars (or Jordanian dinars), impact on spending resulting from NIS higher prices, impact on the state budget, and impact on competitiveness of goods in the global market.

Have Palestinian Consumers Felt the Plunge in Prices of Global Crude oil?

This box tries to answer the question: why the oil prices in Palestine have not dropped in line with the fall in global markets. The box provides the percentage decrease in petrol and diesel prices in Palestine and Israel, compared to the fall in crude oil prices. The box shows the mechanism of setting oil prices in Palestine and the close linkage with the prices in Israel. The box highlights the Paris Protocolconstraints on oil prices and the high tax levied on petroleum products. The box finds that a price decrease in the Palestinian market proportional to that in crude prices is not necessarily justified, and that while gasoline prices in the Palestinian Territory fell in 2014 by a percentage similar to that in Israel (16 percent), the reduction in diesel prices was higher in Palestine. It is no secret, the box concludes, that the Palestinian government purpose of increasing its tax revenue keeps it from reducing oil prices in the local market to be in line with the decline in the prices of crude oil.

Different Effects of Lebanon and Gaza Conflicts on Israel's Economy

The box summarizes the findings of a study in the annual report of the Bank of Israel. The study, which examined the economic costs of the Israeli recent wars, drew a comparison between the economic effects of the recent war in the Gaza Strip and the Second Lebanon War (in 2006), both of which lasted for a long period and broke in the summer. The study found that the economic impact of the war on Gaza was peculiar to the demand side and did not significantly affect the supply side (i.e., production) of the Israeli economy. The effect of the Lebanon war was a far departure, with implications touching the supply side, in particular. The study also found that the difference in the sectoral impact of the two wars coincided with different social effects.

Israeli Universities Drop in International Rankings and Uncertainties in the Sustainability of the High-Tech Industry

The box highlights the significant decline in the academic ranking of Israeli universities in both the Times Higher Education World University Rankings and the Shanghai University Rankings. The box compares the Israeli universities places in the tables of the two systems in 2015 compared to previous years and provides explanations for the drop. The box then outlines the stumbling blocks to the high-tech industry and start-ups in Israel, with bleak outlook on the rosy, upbeat image among global businesses and media.

Key Economic Indicators in the West Bank and the Gaza Strip for the years 2000-2014

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014[d]
Population at mid year (thousands)															
Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293	4,421	4,550
- West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649	2,719	2,790
- Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644	1,702	1,760
Labor Market															
Employment (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858	885	917
Participation Ratio (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.4	43.6	45.8
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4	26.9
- West Bank	12.2	21.6	28.2	23.7	22.8	20.4	18.8	17.9	19.7	17.8	17.2	17.3	19.0	18.6	17.7
- Gaza Strip	18.9	34.0	37.9	29.1	35.3	30.3	34.8	29.7	40.6	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9
National Accounts															
GDP (Mill. USD)	4,313.6	4,003.7	3,555.8	3,968.0	4,329.2	4,831.8	4,910.1	5,505.8	6,673.5	7,268.2	8,913.1	10,465.4	11,279.4	12,476.0	12,765.8
Private Consumption	3,713.0	3,594.6	3,217.7	3,736.3	4,270.3	4,891.7	5,111.7	5,595.3	6,575.8	6,822.8	7,976.0	9,199.0	9,693.6	10,522.5	11,599.0
Public Consumption	1,098.9	1,116.4	985.8	906.0	1,227.0	1,363.3	1,374.5	1,603.2	1,832.8	2,342.7	2,500.8	2,892.3	3,126.9	3,381.7	3,578.3
Gross Capital Formation	1,358.9	1,184.2	930.5	1,143.0	1,151.5	1,241.3	1,155.1	1,204.9	1,371.9	1,504.8	1,921.5	1,863.8	2,378.5	2,707.3	2,375.1
GDP per capita (USD)															
In Current prices	1,518.9	1,369.4	1,181.8	1,281.4	1,358.1	1,470.1	1,448.8	1,575.6	1,855.5	1,963.2	2,338.7	2,664.9	2,787.2	2,992.2	2,973.4
In Constant 2004 prices	1,526.7	1,345.0	1,143.7	1,267.0	1,358.1	1,459.4	1,360.1	1,406.0	1,449.1	1,529.8	1,606.4	1,752.5	1,807.5	1,793.3	1,734.6
Foreign Trade[b] (Mill. USD)															
Commodity Exports		339	282	318	348	378	378	562	569	631	666	1,525	1,250	1,756.1	2,018.7
Commodity Imports		1,980	1,507	1,782	2,300	2,613	2,738	3,280	3,511	4,136	4,319	6,188	6,134	6,053.0	7,071.0
Trade Balance (Goods)		(1,641)	(1,224)	(1,464)	(1,952)	(2,236)	(2,352)	(2,718)	(2,942)	(3,504)	(3,653)	(4,663)	(4,884)	(4,296.9)	(5,052.3)
Services Exports		117	103	154	192	202	179	252	357	579	831	686	649	315.7	279.3
Services Imports		603	600	475	519	451	455	634	698	931	1,143	948	1,032	751.0	710.1
Trade Balance (Services)		(486)	(497)	(320)	(327)	(249)	(275)	(382)	(342)	(352)	(312)	(262)	(353)	(435.3)	(430.8)
Current Account of BoP		(875)	(452)	(854)	(1,334)	(1,020)	(944)	(467)	530	(713)	(691)	(2,430)	(2,815)	(1,317)	(1,387)
Exchange Rates and Inflation															
Average USD/NIS	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85	3.611	3.577
Average JOD/NIS	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43	5.093	5.046

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014[d]
Inflation Rate (%)[c]	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78	1.725	1.733
Public Finance on Cash Basis, mill. USD															
Net Domestic Revenues (incl. Clearance)	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240	2,320	2,787
Recurent Expenditure	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047	3,250	3,438
Development Expendt.	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211	168	164
Deficit (before Grants)	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)	(931)	(651)
Foreign Grants	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932	1,358	1,233
Surplus/deficit (after Grants)	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)	259	418
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,736	1,883	2,213	2,483	2,376	2,422
Banking Sector (Million Dollars)															
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110	9,799	11,191	11,822
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258	1,360	1,467
Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484	8,304	8,935
Credit	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122	4,480	4,896

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority.

All data exclude the part of Jerusalem governorate which was annexed illeagaly by Israel (with the exception of the data on unemployment and population). Figures in brackets are negative.

a. The national accounts are in current prices, taken from the revised series of GDP values issued by PCBS in 2015. (for more information on the revised series, see the text box No. 2 in the Monitor No. 38)
b. Foreign trade figures are taken from the balance of payments prepared by the Palestinian Central Bureau of Statistics in collaboration with PMA.
c. The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.
d. Data for 2014 are Preliminary and subject to revision and amendments.